الجمهـــورية التونـــسية

مشروع قانـون
المالـية 2023

التقريـر
حـــول الـدين
العمـــــومي

ملحق 07

الجمهورية التونسية

التقرير حول
الديـــن العمومـــي

الفهرس

5 تقديم عام

8 الأرقام الأساسية : مؤشرات الدين العمومي

10 تطور الظرف الاقتصادي العالمي سنة 2021

13 تطور الظرف الاقتصادي الوطني سنة 2021

17 **القسم الأول : دين الدولة**

19 I. التوازنات المالية العامة

20 II. تمويل ميزانية الدولة

23 III. السحوبات والإصدارات

30 IV. خدمة الدين العمومي

34 V. حجم الدين العمومي

36 VI. ديناميكية الدين العمومي

39 VII. هيكلة الدين العمومي

44 VIII. مؤشرات مخاطر -كلفة الدين العمومي

47 **القسم الثاني : قروض الدولة الممنوحة للمؤسسات العمومية**

49 I. التعهـــدات

50 II. توزيع القروض حسب المستفيدين

54 III. الإستخلاصات

54 IV. المؤسسات العمومية الاكثر مديونية

58 V. الديون التي لم يحل أجل استحقاقها

59 VI. ملخص قروض الدولة الممنوحة للمؤسسات العمومية

61 **القسم الثالث : دين الدولة المضمون**

63 I. تـــقـــديـــم

64 II. الضمانات الممنوحة من قبل الدولة

65 III. حجم الدين المضمون

71 IV. تفعيل ضمان الدولة

73 V. ملخص الجزء الخاص بالدين المضمون

75 الملاحق

تقديم عام

يندرج التقرير السنوي حول الدين العمومي الصادر عن الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي والمرافق لقانون المالية 2023 في إطار تطبيق مقتضيات الفصل 46 من القانون عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 والمتعلق بالقانون الأساسي للميزانية. ويتضمن هذا التقرير بالأساس تحليلا لتطور الدين العمومي خلال الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى السداسية الأولى لسنة 2022، ويحتوي على ثلاث أقسام رئيسيّة:

1– دين الدولة

2– قروض الدولة الممنوحة للمؤسسات العمومية

3– الدين المضمون

يتضمن التقرير تحليلا لهيكلة محفظة الدين العمومي من حيث الأدوات، والمقرضين، والعملات، بالإضافة إلى خدمة الدين وكذلك لمؤشرات التكلفة والمخاطر المرتبطة بهذه المحفظة.

ويسلط هذا التقرير الضوء على وضعية المديونية في نهاية كل سنة خاصّة على إثر الظرفية الصحيّة والاقتصادية الاستثنائية حيث يستعرض وضعية الدين الداخلي والخارجي وظروف اللجوء إلى التمويل في السوق الداخلية ولدى المقرضين الأجانب.

ويتطرق هذا التقرير لقروض الدولة الممنوحة للمؤسسات العمومية، وكذلك للمؤسسات العمومية الأكثر مديونية.

كما يتضمن التقرير شرحا تفصيليا لمجموع الضمانات الممنوحة من قبل الدولة لفائدة المنشآت العمومية والمؤسسات العمومية غير الإدارية، وتحليلا لهيكلة الدين المضمون حسب المقرضين، وحسب القطاعات، وكذلك حسب العملات.

الأرقام الأساسية : مؤشرات الدين العمومي

م د	2019	2020	2021	السداسي الأول من سنة 2022
***حجم الدين العمومي**	**83333.6**	**93040.3**	**104298.2**	**106758.4**
نسبة المديونية من الناتج المحلي الإجمالي(%)	% 67.98	% 77.81	% 79.68	% 77.59
***خدمة الدين العمومي**	**9601.5**	**11134.5**	**14798.1**	**8015.3**
الاصل	6397.0	7398.3	11096.7	5842.1
الفائدة	3204.5	3736.2	3701.3	2173.1
***الاقتراض : السحوبات والإصدارات**	**10607.4**	**17325.2**	**13928.4**	**8363.7**
الاقتراض الخارجي	7967.9	6198.9	7160.0	5018.6
الاقتراض الداخلي	2639.5	11126.3	6768.4	3345.1
***تمويل الميزانية (موارد الاقتراض)**	**9692.6**	**15896.8**	**14224.7**	**8896.6**
موارد الاقتراض الخارجي	7053.0	4770.5	7456.3	5551.5
موارد الاقتراض الداخلي	2639.5	11126.3	6768.4	3345.1

الرسم البياني رقم 1-1 : نسبة المديونية من الناتج المحلي الإجمالي (%)

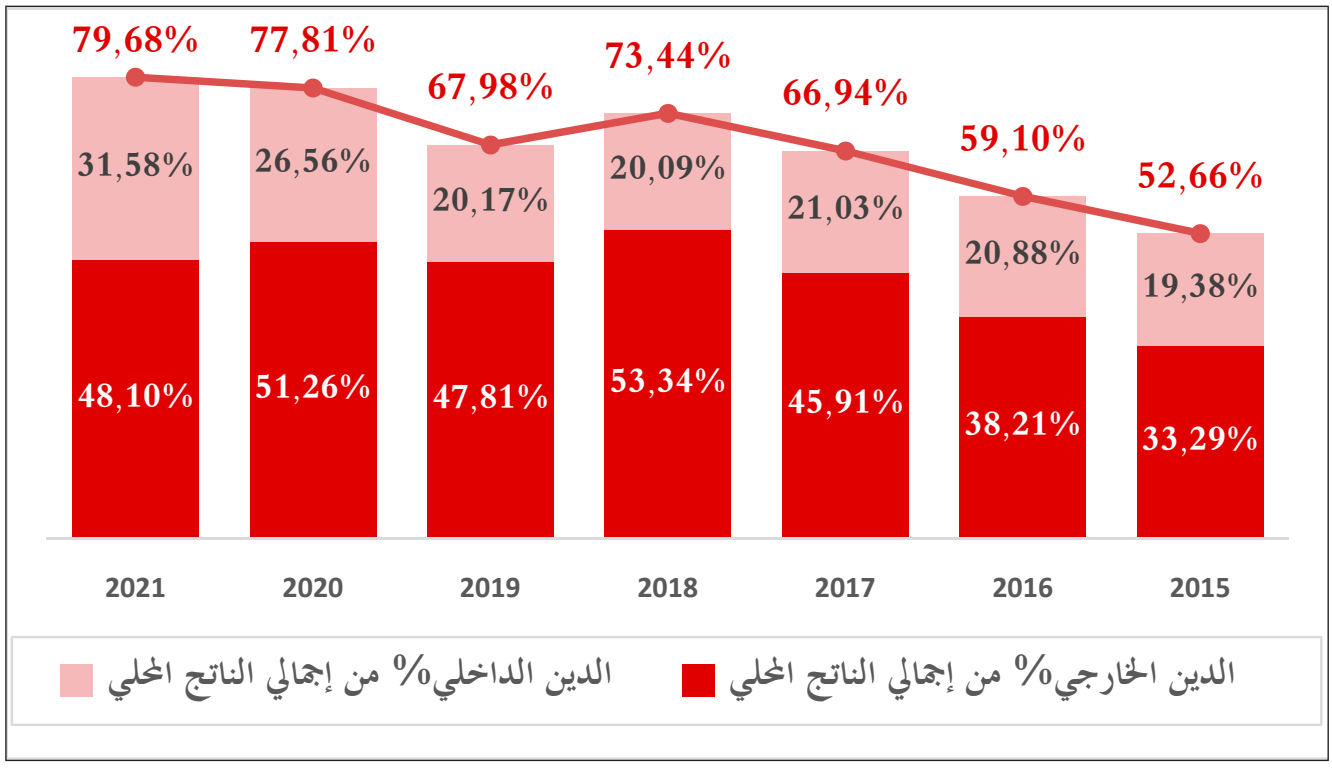

الرسم البياني رقم 1-2 : توزيع السحوبات والإصدارات لسنة 2021

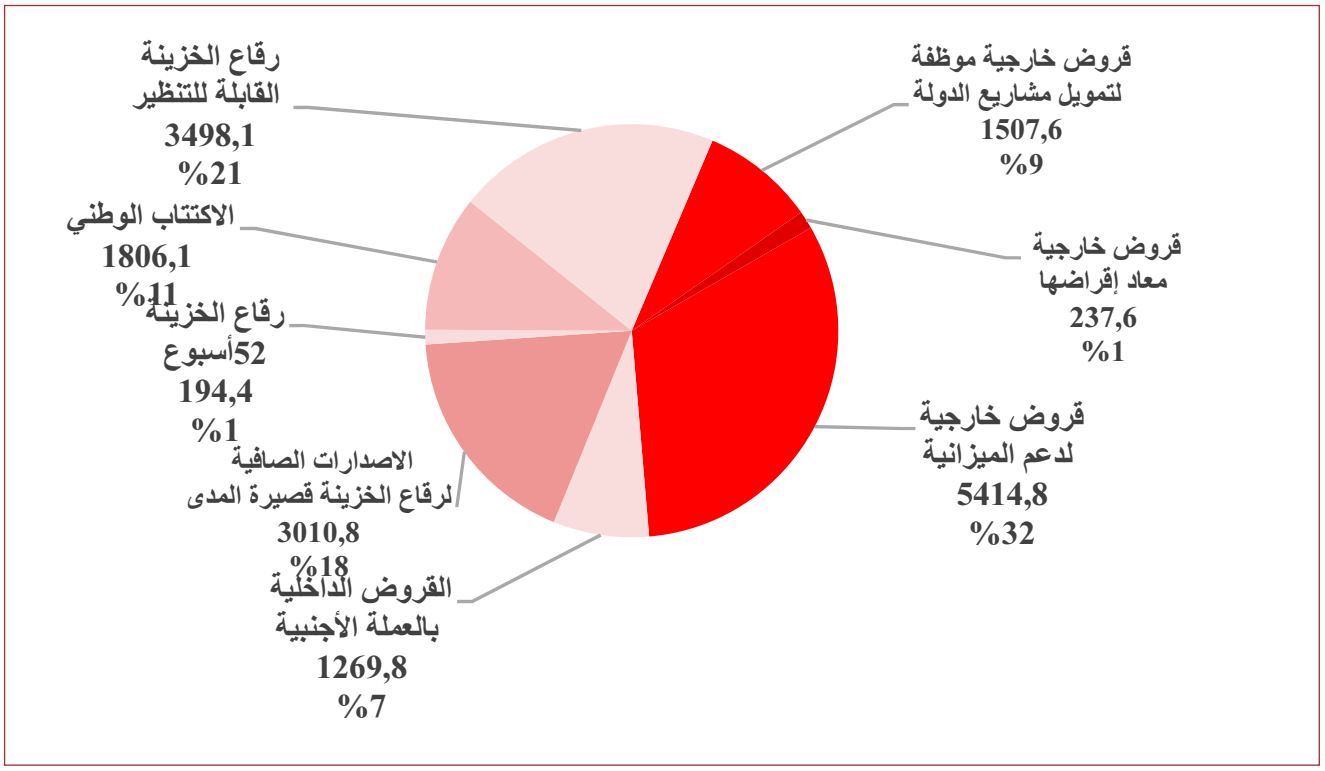

الرسم البياني رقم 1-3 : تركيبة الدين العمومي لسنة 2021

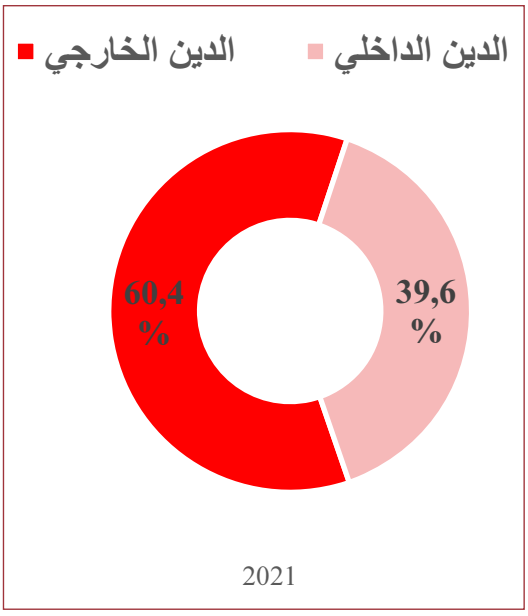

الرسم البياني رقم 1-4 : تركيبة الدين العمومي الخارجي حسب العملات لسنة 2021

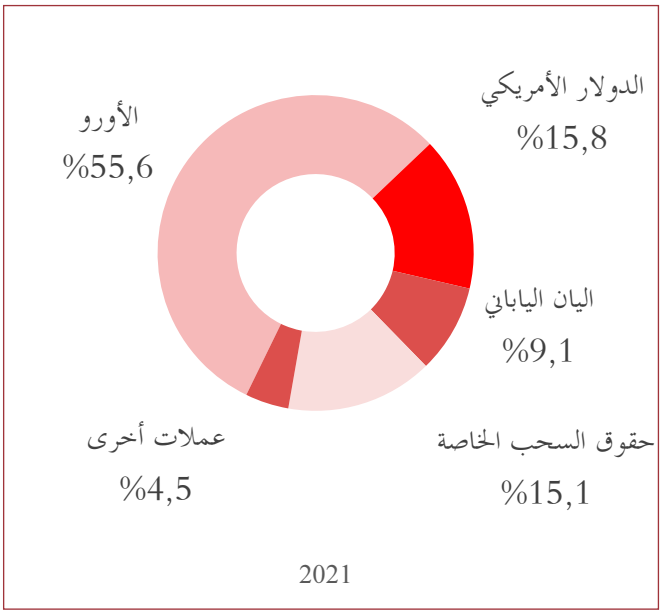

مؤشرات مخاطر -كلفة الدين العمومي	الدين العمومي		
	2019	2020	2021
حصة الدين العمومي بنسبة فائدة متغيرة	% 27,8	% 29,6	% 18,9
اعادة تثبيت سعر الفائدة خلال سنة	% 36,5	% 39,9	% 32,6
اعادة تثبيت سعر الفائدة خلال 5 سنوات	% 69,8	% 73,8	% 66,2
معدل مدة سداد الدين	6,32	6,05	5,92
إعادة التمويل خلال سنة	% 9,7	% 11,1	% 14,3
إعادة التمويل خلال 5 سنوات	% 47,5	% 52,1	% 53,7

تطور الظرف الاقتصادي العالمي سنة 2021

الرسم البياني رقم 1-5 : نسبة النمو السنوي (%) للإقتصادالعالمي (2008-2021)

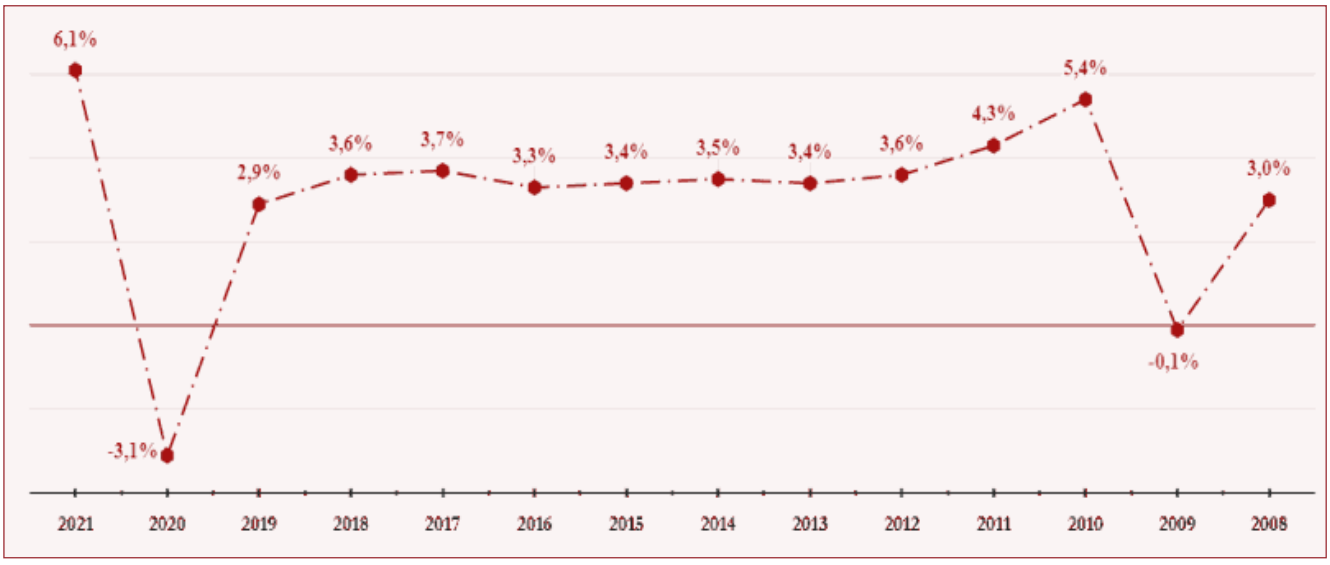

شهدت سنة 2021 إنتعاشة إقتصادية كبيرة على المستوى العالمي لتبلغ نسبة النمو 6.1 %، وقد بدأ الاقتصاد العالمي بالتعافي تدريجيّا خاصة على إثر الأزمة الصحية-الاقتصادية التي خلفها فيروس كورونا والتراجع القياسي الذي سجلته أغلب المؤشرات الاقتصادية العالمية خلال سنة 2020 (نمو سلبيّ بـ3.1 %)[1].

[1] **مصدر المعطيات :** بيانات صندوق النقد الدولي (https://www.imf.org/external/datamapper)

الرسم البياني رقم 1-6 : نسبة النمو (%) للناتج المحلي الإجمالي في أهم الإقتصادات العالمية مقارنة بالإقتصاد التونسي 2020-2021

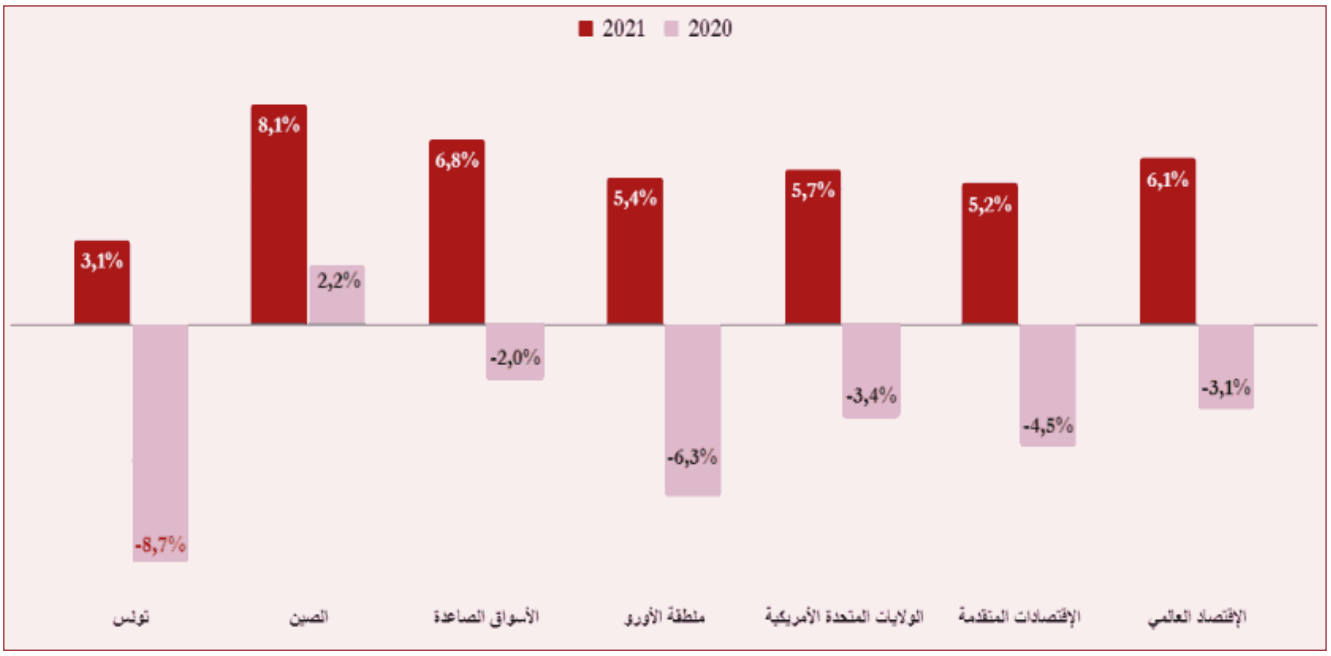

ولقد عرف نسق النمو ووتيرة التعافي الإقتصادي تفاوتا ملحوظا بين مختلف الدولخاصة مابين إقتصادات الدول النامية والأسواق الصاعدة وذلك بالإرتباط مع نسق تقدم حملات التلقيح ووتيرة رفع الإجراءات الصحية وإجراءات الغلق العام.

من ناحيتها سجلت معظم الإقتصادات المتقدمة إرتفاعا ملحوظا لنسب نموها، على غرار الولايات المتحدة الامريكية التي حققت نسبة 5.7 % مقابل نمو سلبي بـ3.4 % خلال سنة 2020.

وفيما يتعلق بسياستها النقدية، واصل البنك الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي المحافظة على نسبة الفائدة الرئيسية بين 0.0 % - 0.25 %.

ولكن مع بداية عودة الضغوط التضخمية (خاصة في الربع الأخير من سنة 2021 حيث بلغ معدل التضخم في ديسمبر 2021 مايقارب 7.0 %[2] وهي أعلى نسبة مسجلة منذ 40 سنة، إتخذ البنك الفيدرالي الأمريكي قرار التقليص في نسق شراءاته من سندات الخزينة وسندات الرهن عقاري (مايعرف بـ« Tapering»).

ومن جانبها، سجلت منطقة الأورو نسبة نمو بحوالي 5.4 % من الناتج المحلي الإجمالي بعد تراجع بـ6.3 % في 2020. وقد شملت هذه الانتعاشة أغلب بلدان المنطقة لكن بنسب متفاوتة (ألمانيا 2.8 %، فرنسا 7.0%، اسبانيا 5.1 %، إيطاليا 6.6 %...).

[2] حسب مؤشر أسعار المستهلك(CPI)

وبالنسبة للسياسة النقدية،واصل البنك المركزي الأوروبي المحافظة على نسب الفائدة الرئيسية عند أدنى مستوياتها التاريخية في حدود 0.0%، كما واصل إتباع برنامج الشراء الطارئ لمواجهة الأوبئة (Pandemic Emergency Purchase Programme- PEPP) بمبلغ جملي قدره 1850 مليار أورو الى غاية الثلاثي الأول من سنة 2022.

• تتالي الأزمات يهدد التعافي الاقتصادي خلال سنة 2021 :

مع بداية إنفراج الأزمة الصحية في أعقاب سنة 2021، بدأت أزمات جديدة في النشوء والانتشار، خاصة بداية ظهور بوادر أزمة الطاقة. حيث اتسمت سوق الطاقة العالمية خلال سنة 2021 بارتفاع شبه متواصل للأسعار نتيجة العودة التدريجية للطلب عقب الانتعاشة الاقتصادية العالمية وتعافي حركة التجارة الدولية، ولكن أيضا بسبب تصاعد الاضطرابات الجيوسياسية وضعف مستوى التنسيق العالمي بين مختلف الحكومات خاصة في نهاية سنة 2021 إذتضاعف سعر برميل النفط وتجاوز عتبة 84 دولاراً في نوفمبر 2021 مقابل 48 دولاراً في نفس الفترة من السنة الفارطة، ثم إنخفض مع ظهور متحور كورونا أوميكرون إلى أقل من 70 دولارا قبل أن يعود للإرتفاع في الأسبوع الأخير من ديسمبر 2021.

من ناحيتها تضاعفت عقود الغاز الأوروبية هي الأخرى بنحو 7 مرات خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020، وذلك بسبب تخفيض الإمدادات الغازية المتدفقة على أوروبا من العاصمة الروسية نتيجة التوتر الجيوسياسي وتراجع مخزونات الغاز الذاتية الأوروبية مع قدوم الشتاء.

وقد سجلت الأسعار العالمية للمواد الغذائية هي الاخرى ارتفاعا كبيرا في سنة 2021 ويفسر هذا الارتفاع أساسا بنقص العرض بالتزامن مع عودة تزايد الطلب، بالإضافة إلى تضاعف تكاليف النقل والشحن، علاوة على التغير المناخي وأثره على الزراعات والإنتاجية المحصولية،وقد سبب تظافر هذه العوامل وغيرها في إرتفاع حاد لأسعار المواد الغذائية مثل القمح والزيوت النباتية.

• تصاعد ضغوطات المديونية العالمية خلال سنة 2021 :

نتيجة تداعيات جائحة كورونا شهدت معظم الاقتصادات زيادة كبيرة في حجم ديونها (بين 2020 و2021)، حيث وصلت مستويات الديون العالمية في موفى سنة 2021 لأعلى مستوى في تاريخها لتبلغ 303 تريليون دولار امريكي) بين دين عمومي ودين خاص (وهو ما يمثل نحو 351 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي[3]. وقد بلغ حجم الديون السيادية لوحدها في سنة 2021 ما يقارب 103% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

[3] حسب معطيات معهد التمويل الدولي https://www.iif.com/Publications/publications-filter/c/Global % 20 Debt % 20 Monitor
ومعطيات البنك الدولي https://donnees.banquemondiale.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD

*مصدر المعطيات : بيانات صندوق النقد الدولي(https://www.imf.org/external/datamapper/GGXWDG_NGDP@WEO/OEMDC/ADVEC)

وجاء الإرتفاع المسجل في مستويات المديونية العالمية كنتيجة للتدابير الإستثنائية التي اتخذتها أغلب الحكومات على مستوى المالية العمومية للحد من تبعات أزمة كورونا، والمتمثلة في سياسات ا لميزانية التوسعية كصناديق الطوارئ والميزانيات التكميلية، إضافة للسياسات النقدية التيسيرية (كتخفيض نسب الفائدة الرئيسية(وحزم التحفيز النقدي) سياسات التيسير الكمي وبرامج الشراءات الطارئة (التي إعتمدتها أغلب البنوك المركزية لاسيما في الإقتصادات المتقدمة للعودة بإقتصاداتهم للوضع السابق للجائحة.

وتستمر التطورات العالمية الراهنة وتتالي الأزمات في فرض ضغوطات متصاعدة على مديونية معظم الدول، بالأخص إقتصادات الدول النامية والأسواق الصاعدة، وزيادة حجم التحديات التي تواجهها تلك الدول للايفاء بالتزاماتها من سداد أصل الدين والفوائد وتوفير التمويلات الإضافيّة اللازمة لتغطية عجوزات الميزانية.

تطور الظرف الاقتصادي الوطني سنة 2021

على الصعيد الوطني، تسارعت حدة التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجهها البلاد التونسية مع استمرار جائحة كورونا وتأخر نسق حملات التطعيم المضادة للوباء خلال الثلاثي الثاني والثالث من سنة 2021 وتأثيرها السلبي خاصة على قطاعي السياحة والخدمات.

وقد تسبب ضعف الانتعاشة الاقتصادية (نسبة النمو بلغت 3.1 % خلال سنة 2021 بعد أن تراجعت بـ8.7 %خلال سنة 2020 إلى أدنى مستوياتها تاريخيا) في تفاقم الضغوطات على المالية العمومية وعلى حافظة الدين العمومي.

• أهمّ المؤشرات خلال سنة 2021 :

الميزان التجاري :

- خلال سنة، 2021 توسع العجز التجاري بما يقارب 27% مقارنة بالسنة الفارطة (أي بحوالي 3458 م د)، ليبلغ العجز ما يقارب 16215 م د في 2021 مقابل 12758 م د في نهاية سنة 2020. ويعزى ذلك بالأساس لارتفاع الواردات (22.2+%) بنسق أكثر تسارعا من الصادرات(20.5+%) خاصة مع تطور الطلب الداخلي مع بداية انفراج الجائحة، إضافة للتصاعد المتواصل للأسعار العالمية لكل من منتوجات الطاقة والحبوب.

مخزون الإحتياطيات من العملة الأجنبية :

- بلغ مخزون الإحتياطيات من العملة الأجنبية 8219.0 مليون دولار في موفى شهر ديسمبر 2021 (أو ما يعادل 133 يومًا من الواردات) مقابل 8752.5 مليون دولار في نهاية سنة2020 (أو مايعادل 162 يومًا من الواردات). ويفسر هذا التراجع في جزء منه بالارتفاع النسبي للتسديدات بعنوان خدمة الدين العمومي الخارجي(في حدود 7680 مليون دينار) والتي تجاوزت المبلغ السنويللسحوبات على القروض الخارجية (7160 مليون دينار).

السياسة النقدية :

- بالنسبة لسنة 2021،واصل البنك المركزي التونسي الحفاظ على نسبة الفائدة الرئيسية دون تغيير(منذ نهاية شهر سبتمبر 2020) في حدود 6.25% وذلك رغم بداية عودة الضغوطات التضخمية خاصة خلال الربع الأخير من السنةحيث أنه في المعدل تم تسجيل نسبة تضخم جملي في سنة 2021 قدرها 5.7 % مقابل 5.6 % لسنة 2020 و6.8% لسنة 2019،أما بحساب الانزلاق السنوي فقد بلغت نسبة التضخم 6.6% في موفى سنة 2021 مقابل4,9 % في نفس الفترة من سنة 2020 و6.1% في شهر ديسمبر من سنة 2019.

سوق الصرف:

- سجلت قيمة الدينار التونسي في موفى سنة 2021 مقارنة مع نهاية سنة 2020 ارتفاعا بنسبة 1.2 % مقابل الأورو و 4.0 % مقابل اليان الياباني بينما انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي بحوالي 6.8 % مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة، ويفسر ذلك أساسا بارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملة الموحدة لدول الاتحاد الأوروبي خاصة خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2021.

المالية العمومية :

- تسبب تأخر الانتعاش الاقتصادي الذي كان متوقع السنة 2021 وضعف وتيرة النمو في احتداد الضغوطات على المالية العمومية إذ بالرغم من انخفاض عجز الميزانية[4] (7.5 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 9.4 % مسجلة في نهاية سنة 2020) نتيجة لارتفاع المداخيل الجبائية (12+ % مقارنة بسنة 2020)، تواصل ارتفاع حجم النفقات وصعوبة التقليص منها (5.7+ % مقارنة بسنة 2020) وهو ما نجم عنه مواجهة صعوبات كبيرة في تعبئة الموارد اللازمة لتغطية العجز خاصة الخارجية منها.

[4] عجز الميزانية (دون اعتبار موارد الهبات والتخصيص والمصادرة)

القسم الأول :
ديـن الدّولـــة

I. التوازنات المالية العامة

م د	2019	2020	2021
النتيجة الأولية للميزانية	-938.3	-7493.1	-6105.3
فوائد الدين العمومي	3204.5	3736.2	3701.3
عجز الميزانية (دون موارد الهبات والتخصيص والمصادرة)	**4142.8**	**11229.3**	**9806.6**
عجز الميزانية % من الناتج المحلي الإجمالي	% 3.4	% 9.4	% 7.5
الهبات والتخصيص والمصادرة	549.9	829.2	94.3
عجز الميزانية (بعد إحتساب موارد الهبات والتخصيص والمصادرة)	**3592.9**	**10400.1**	**9712.3**

تأثرت التوازنات المالية العامة نتيجة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الصحية كوفيد19-، إذ سجلت النتيجة الأولية للميزانية سنة 2021 عجزا بـ6105.3 م د إضافة إلى تسديد 3701.3 م د بعنوان فوائد الدين العمومي وبالتالي بلغ عجز الميزانية 9806.6 م د ما يمثل 7.5% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 8.3 % مقدرة بقانون المالية التعديلي لسنة 2021.

م د	2019	2020	2021
تكاليف الخزينة :	**10089.9**	**18343.4**	**21410.3**
% الناتج المحلي الإجمالي	% 8.2	% 15.3	% 16.4
1- تمويل عجز الميزانية	3592.9	10400.1	9712.3
2-تسديد أصل الدين	6397.0	7398.3	11096.7
3-قروض و تسبقات الخزينة	100.0	545.0	601.3

بلغت تكاليف الخزينة 21410 م د سنة 2021 (أي حوالي 16.4 % من إجمالي الناتج المحلي) مقابل 21071 م د مقدرة بقانون المالية التعديلي لسنة 2021 و18343 م د مسجلّة سنة 2020 (ما يقارب 15.3 % من إجمالي الناتج المحلي).

وتمثلت تكاليف الخزينة أساسا في تسديد 11097 م د بعنوان أصل الدين،تمويل عجز الميزانية (بعد احتساب موارد الهبات والتخصيص والمصادرة) في حدود 9712م د، هذا مع تخصيص 601 م د على شكل قروض وتسبقات خزينة لفائدة بعض المؤسسات العموميّة قصد الإيفاء بتعهّداتها تجاه مقرضيها.

II. تمويل ميزانية الدولة :

موارد الخزينة :

م د	2019	2020	2021	السداسي الأول من سنة 2022
موارد الخزينة:	10089.9	18343.4	21410.3	5555.1
1- موارد الاقتراض :	**9692.6**	**15896.8**	**14224.7**	**8896.6**
% الناتج المحلي الإجمالي	% 7.9	% 13.3	% 10.9	% 6.5
موارد الاقتراض الداخلي	2639.5	11126.3	6768.4	3345.1
موارد الاقتراض الخارجي	7053.0	4770.5	7456.3	5551.5
2-موارد الخزينة الأخرى	**397.3**	**2446.6**	**7185.6**	**(-3341.5)**
استخلاص أصل قروض الخزينة	182.2	158.8	217.7	73.0
موارد خزينة مختلفة منها الإصدارات الصافية قصيرة المدى	215.1	2287.8 0.0	6967.9 3010.8	(-3414.5) (-412.8)

لتوفير التمويلات اللازمة لتغطية عجز الميزانية وتسديد أصل الدين ارتفعت موارد الخزينة سنة 2021 إلى 21410 م د مقابل18343 م د سنة 2020 و10090 م د سنة 2019.

وتوزعت موارد الخزينة بين موارد الاقتراض متوسطة وطويلة الأجل14225م د وموارد الخزينة الأخرى 7186 م د أبرزها الإصدارات الصافية لرقاع الخزينة قصيرة المدى 3011 م د.

1. موارد الاقتراض :

بلغت موارد الاقتراض متوسطة وطويلة الأجل سنة 2021 حوالي 14225 مد ورغم تواصل الصعوبات على مستوى الأسواق العالمية عرفت **موارد الإقتراض الخارجي** إرتفاعا نسبيا (7456 م د سنة 2021 مقابل 4771 م د سنة 2020) وفي المقابل بلغت **موارد الإقتراض الداخلية** 6768 م د خلال سنة 2021.

* موارد الاقتراض الداخلية :

تم تعبئة **موارد إقتراض داخلية**(دون احتساب رقاع الخزينة قصيرة المدى) في حدود 6768 م د خلال سنة2021 ، وتتوزع هذه الموارد بين :

- إصدارات رقاع الخزينة 52 أسبوع بمبلغ 194.4م د ورقاع الخزينة القابلة للتنظير بمبلغ 3498.1 م د والاكتتاب الوطني بمبلغ 1806.1 م د،

- قروض داخلية بالعملة الأجنبية بمبلغ يناهز1269.8م د، وتتمثّل هذه الموارد في القرض البنكي المجمع بالعملة المبرم في ماي2021 بمبلغ 259.5 مليون أوروو 150 مليون دولار.

موارد الاقتراض الداخلية 2021 : 6768,4 مليون دينار	
رقاع الخزينة :	**5498.6**
رقاع الخزينة 52 أسبوع	194.4
رقاع الخزينة القابلة للتنظير	3498.1
الاكتتاب الوطني	1806.1
دين داخلي بالعملة الأجنبية:	**1269.8**
القرض البنكي المجمع بالأورو(259.5م أورو)	862,1
القرض البنكي المجمع بالدولار(150م دولار)	407,7

* موارد الإقتراض الخارجية :

تتمثّل موارد الاقتراض الخارجي المستعملة لتمويل الميزانية سنة 2021 في :

- قروض خارجية موظفة لتمويل مشاريع الدولة في حدود 1559.6 م د،

- قروض معاد إقراضها بقيمة 227.0 م د،

- موارد قروض دعم الميزانية والتي بلغت قيمتها 5669.7 م د،وتتأتى هذه الأخيرة أساسا من المقرضين متعددي الأطراف وتتوزع كالآتي :

موارد قروض دعم الميزانيةلسنة 2021: 5669,7 مليون دينار	
صندوق النقد الدولي «FMI"– مخصصات حقوق السحب	2087,0
صندوق النقد العربي «FMA"	341,6
البنك الدولي «BIRD"	875,8
البنك الإفريقي للتنمية«BAD"	785,0
الاتحاد الأوروبي«UE"	970,1
الوكالة الفرنسية للتنمية «AFD"	362,2
المؤسسة الألمانية للقروض من اجل إعادة الأعمار«KFW"	248,0

وتجدر الإشارة أن موارد قروض دعم الميزانية لسنة 2021 تتضمن استعمال أرصدة الحسابات الخاصة بالعملة المرتبطة بقروض تم سحبها في موفى سنة 2020 كما يلي :

- 526.5 م د تتعلق بقرض البنك الدولي (161 مليون أورو)،
- 590.7 م د بعنوان قرض البنك الإفريقي للتنمية (180 مليون أورو).

أما القرض الجزائري بمبلغ 300 مليون دولار (862 م دينار) الذي تم سحبه موفى سنة 2021 فقد تم استعماله ضمن موارد دعم ميزانية سنة 2022.

2. موارد الخزينة الأخرى :

شهدت موارد الخزينة الأخرى ارتفاعا ملحوظا خلال سنة 1202، (7186 م د سنة 2021 مقابل 2447 م د سنة 2020 و397 م د سنة 2019). وتتأتّى هذه الأخيرة أساسا من :

- الإصدارات الصافية لرقاع الخزينة قصيرة المدى 3010.8 م د،
- موارد خزينة مختلفة تشمل أساسا إيداعات بالخزينة العامة للبلاد التونسية 3957.1 م د،
- إستخلاصات أصل قروض الخزينة بعنوان القروض المسندة إلى المؤسسات العمومية 217.7 م د.

التمويل الصافي لميزانية الدولة : موارد الاقتراض الصافية

م د	2019	2020	2021	السداسي الأول من سنة 2022
موارد الاقتراض الصافية :	**3295.5**	**8498.5**	**3127.9**	**3054.4**
موارد الاقتراض الخارجي الصافية	1819.1	480.1	1311.8	3355.7
موارد الاقتراض الداخلي الصافية	1476.4	8018.4	1816.1	(-301.3)

سجلت موارد الاقتراض الصافية خلال سنة 2021 تراجعا مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك أساسا لتراجع الاقتراض الداخلي الصافي (1816 م د سنة 2021 مقابل 8018 م د سنة 2020)، هذا فيما ارتفعت موارد الاقتراض الخارجية الصافية (من 480 م د سنة 2020 إلى 1312 م د سنة 2021).

الرسم البياني رقم 1-8 : الاقتراض الصافي % من الناتج المحلي الإجمالي

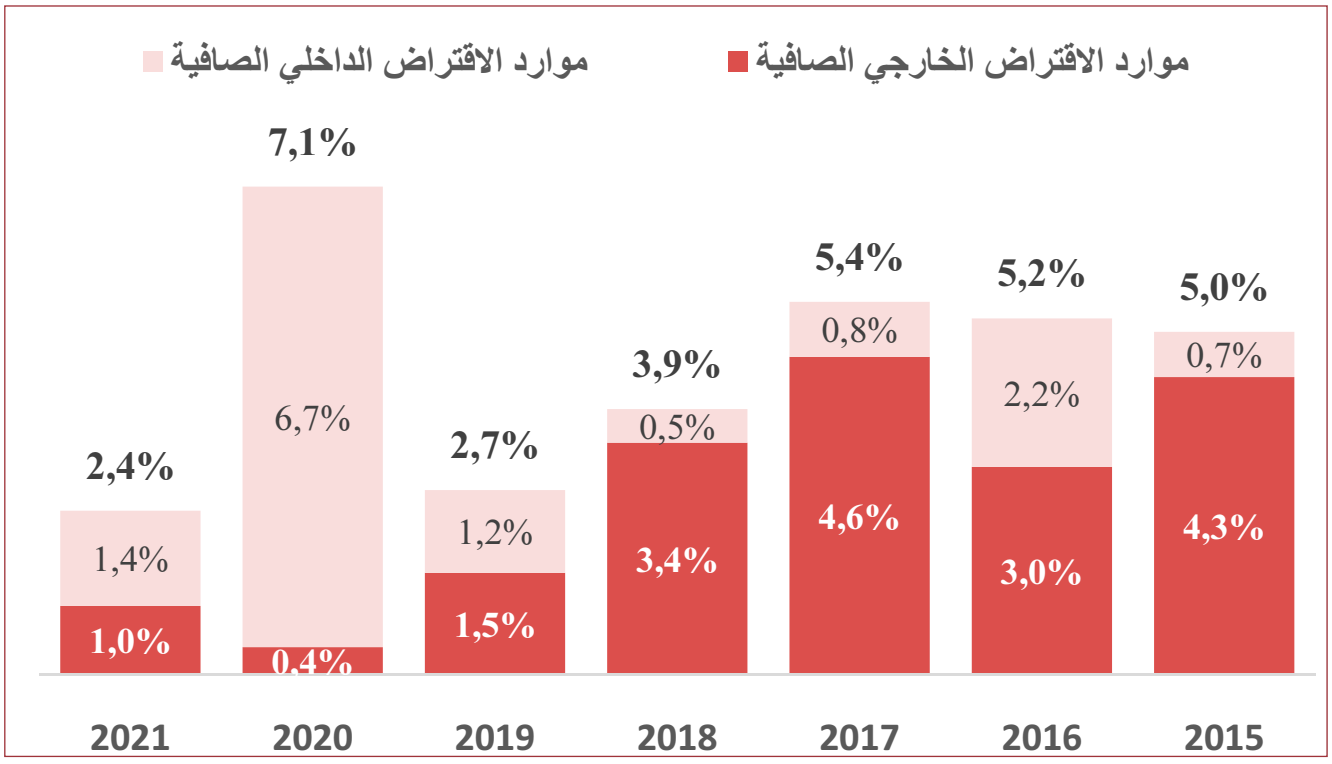

III. السحوبات والإصدارات :

م د	2019	2020	2021	السداسي الأول من سنة 2022
السحوبات والإصدارات :	**10607.4**	**17325.2**	**13928.4**	**8363.7**
الاقتراض الخارجي	7967.9	6198.9	7160.0	5018.6
الاقتراض الداخلي	2639.5	11126.3	6768.4	3345.1

تم خلال سنة 2021 اقتراض مبلغ 13928.4 م د يتوزع بين 51.4 % اقتراض خارجي (7160.0 م د) و48.6 % على شكل اقتراض داخلي بمبلغ 6768.4 م د.

وقد عرفت السحوبات والإصدارات لسنة 2021تراجعامقارنة بسنة 2020.

1. الاقتراض الخارجي (السحوبات والإصدارات) :

بلغت السحوبات على القروض الخارجية خلال سنة 2021 حوالي 7160.0 م د مسجلة بذلك ارتفاعا طفيفا بـ 961.1م د مقارنة بسنة 2020 (6198.9 م د)، وتتوزع هذه السحوبات في حدود :

- 24.4 % **على شكل قروض موظفة** (1745.2 م د) تتوزع بين قروض مخصصة لتمويل مشاريع الدولة وبين قروض يعاد إقراضها للمؤسسات العمومية والبنكية،
- و75.6 % في**شكل قروض غير موظفة** تتمثل في سحوبات على قروض دعم الميزانية.

م د	2019	2020	2021	السداسي الأول من سنة 2022
الاقتراض الخارجي	7967.9	6199.3	7160.0	5018.6
القروض الموظفة :	**1390.9**	**1572.1**	**1745.2**	**1070.4**
تمويل مشاريع الدولة	1242.1	1350.2	1507.6	1039.9
قروض معاد إقراضها	148.9	221.9	237.6	30.5
القروض غير الموظفة :	**6577.0**	**4627.2**	**5414.8**	**3948.2**
قروض دعم الميزانية	4358.6	4627.2	5414.8	3948.2
إصدارات الأسواق المالية العالمية	2218.4	0.0	0.0	0.0

* سحوبات القروض الخارجية الموظفة :

الرسم البياني رقم 1-9 : توزيع سحوبات القروض الخارجيّة الموظّفة لسنة 2021 قروض متعددة الأطراف حسب المؤسسات المانحة (م د)

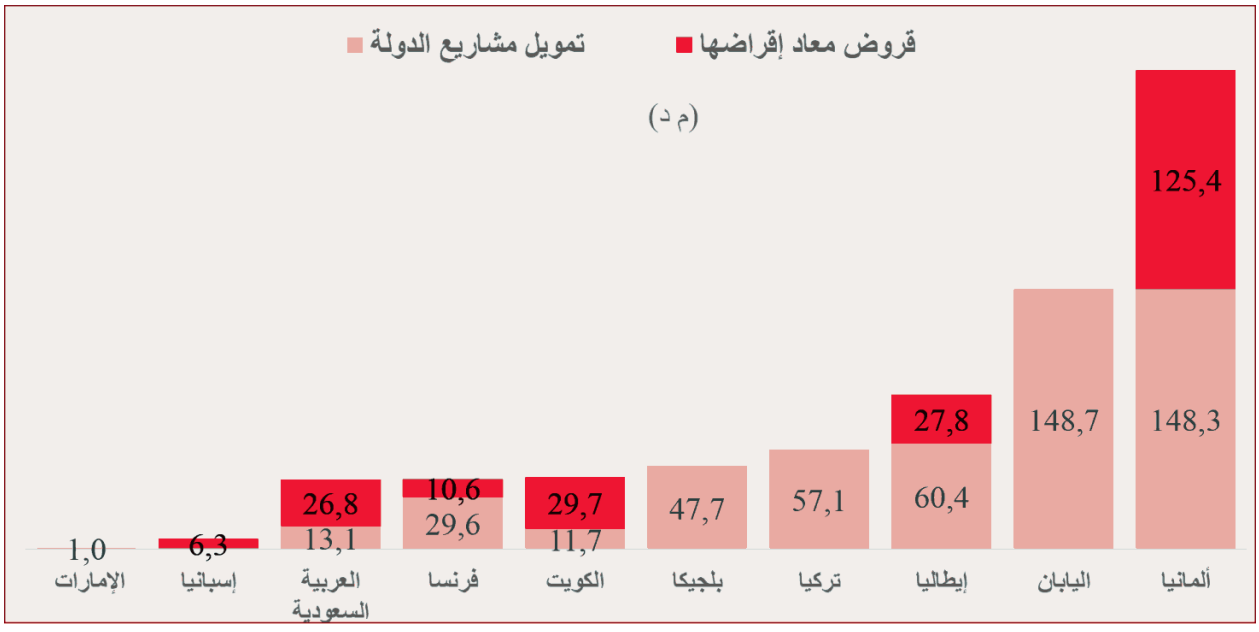

الرسم البياني رقم 1-10 : توزيع سحوبات القروض الخارجيّة الموظّفة لسنة 2021 قروض التعاون الثنائي حسب الدّول المانحة (م د)

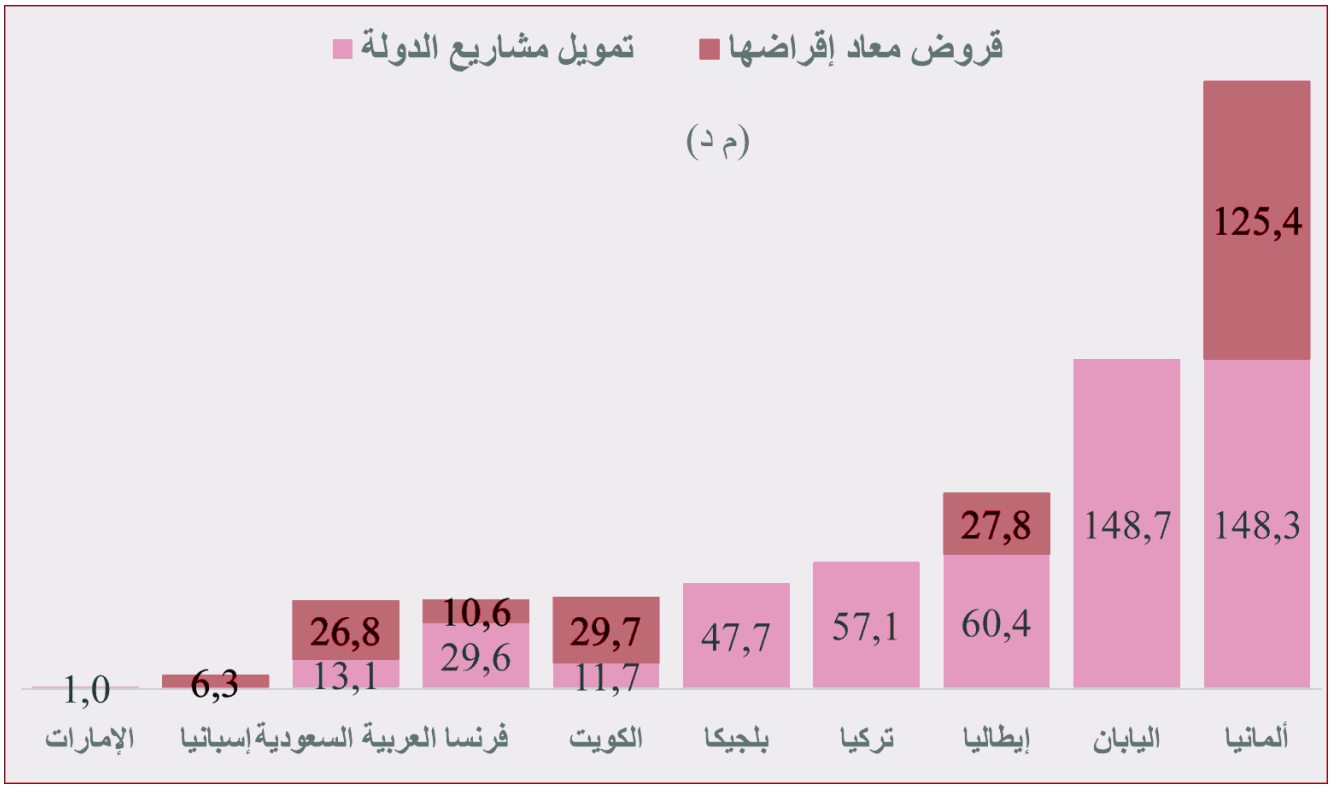

* سحوبات القروض الخارجية غير الموظفة :

بلغت السحوبات على القروض غير الموظفة 5414.8 م د في موفى سنة 2021 وقد اقتصرت هذه السحوبات على قروض دعم الميزانية فقط، فللسنة الثانية على التوالي لم تتوجّه البلاد التونسية للسوق المالية العالمية لتعبئة الموارد الماليّة.

فقد مثّلت الإصدارات على السوق المالية العالمية في سنة 2019 ما يعادل 28 % من مجموع السحوبات السنوية على الدين الخارجي، مقابل 23 % سنة 2018 وأكثر من 51 % سنة 2017، حيث دأبت تونس على الخروج سنويّا للسوق العالميّة لإصدار قروض رقاعيّة لتمويل الميزانيّة،سواء بضمان دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكيّة واليابان أو بدون ضمان خارجي.

ولكن خلال سنتي 2020 و2021 وفي ظلّ الظرفية التي اتسمت بصعوبة اللجوء للسوق المالية العالمية خاصة مع تراجع التصنيف السيادي لتونس وارتفاع كلفة الإصدار بهذه السوق نتيجة شح السيولة جراء تأثير الأزمة الصحية على نسب مديونيّة العديد من الدول، إلى جانب عزوف المستثمرين الدوليين عن المخاطرة في إقتصادات الأسواق الناشئة؛ فضلت الحكومة عدم المراهنة بالخروج إلى السوق المالية العالمية والتعويل بشكل أساسي على الموارد الدّاخلية.

بالنسبة لقروض دعم الميزانية،قد سجّلت السحوبات المسندة من طرف الممولين متعددي الأطراف ارتفاعاطفيفامن3887 م د سنة 2020 إلى 3942 م د سنة 2021، أبرزها مخصصات حقوق السحب الخاصة الممنوحة من صندوق النقد الدولي بمبلغ 2087 م د وقرض الاتحاد الأوروبي 970 م د بالإضافة إلى قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير 349 م د والبنك الإفريقي للتنمية 194 م د وصندوق النقد العربي 342 م د.

في إطار التعاون الثنائي، بلغت السحوبات على القروض المخصصة لدعم الميزانية 1473 م د سنة 2021 مسندة من طرف المؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الأعمار(KFW) بمبلغ 248 م د،إضافة لقرض الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) بقيمة 362 م د، إلى جانب القرض الجزائري بمبلغ 862 م د.

توزيع السحوبات على قروض دعم الميزانية بين2019وجوان2021حسب الممولين :

م د	2019	2020	2021	السداسي الأول من سنة 2022
صندوق النقد الدولي «FMI»	713	2179.9	2087.0	-
صندوق النقد العربي «FMA»	106.1	335.8	341.6	-
البنك الدولي «BIRD»	174.7	779.9	349.3	535.3
البنك الافريقي للتنمية «BAD»	376.7	590.9	194.4	-
الاتحاد الاوروبي «UE»	956.1	-	970.1	966.1
البنك الافريقي للتصدير و الاستيراد	-	-	-	2089.4
الوكالة الفرنسية للتنمية «AFD»	203.9	256.8	362.2	31.8
المؤسسة الالمانية للقروض «KFW»	332.8	325.2	248.0	325.6
المملكة العربية السعودية	1495.2	-	-	-
إيطاليا	-	158.7	-	-
الجزائر	-	-	862.2	-
مجموع قروض دعم الميزانية	4358.6	4627.2	5414.8	3948.2

وتجدر الإشارة أن القرض الجزائري بمبلغ 862.2 م د(300 مليون دولار) الذي تم سحبه موفى سنة 2021 فقد تم استعماله ضمن موارد دعم ميزانية سنة 2022.

2. الاقتراض الداخلي :

م د	2019	2020	2021	السداسي الأول من سنة 2022
الاقتراض الداخلي	2639.5	11126.3	6768.4	3345.1
*رقاع الخزينة :	1450.6	5701.8	5498.6	3005.2
رقاع الخزينة 52أسبوع	436.2	2440.7	194.4	980.0
رقاع الخزينة القابلة للتنظير	1014.4	3261.1	3498.1	831.3
الاكتتاب الوطني	-	-	1806.1	1193.8
*القروض البنكيةبالعملة الأجنبية :	1188.9	2614.5	1269.8	339.9
*قروض أخرى	0.0	2810.0	2810.0	0.0

نتيجة الصعوبات الماليّة الخانقة وتفاقم حاجيات التمويل، شهدت سنة 2020 ارتفاعا استثنائيا للاقتراض الداخلي متوسط وطويل الأجل بلغ 11126 م د مقابل 2639 م د سنة 2019.

وأمام تواصل صعوبة اللجوء للسوق المالية العالمية للسنة الثانية على التوالي تم خلال سنة 2021 الاعتماد على مصادر التمويل الداخلية وتعبئة مبلغ 6768 م د بعنوان قروض داخلية متوسطة وطويلة الأجل، وتجدر الإشارة أنه خلال نفس السنة تم اللجوء إلى رقاع الخزينة قصيرة المدى حيث بلغت الإصدارات الصافية حوالي 3011 م د.

* إصدارات رقاع الخزينة :

الرسم البياني رقم 1-11 : إصدارات رقاع الخزينة متوسطة و طويلة المدى سنة 2021

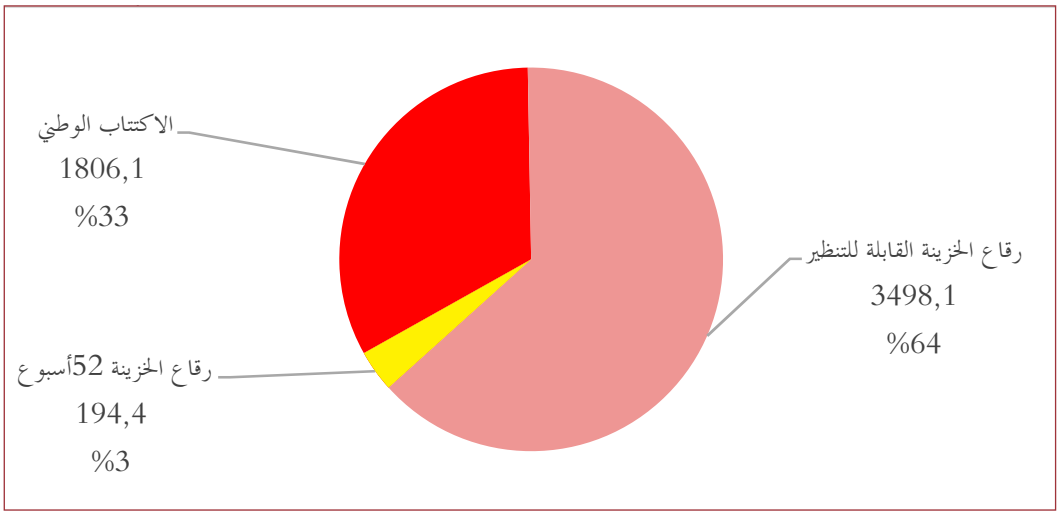

مثّلت إصدارات رقاع الخزينة (متوسطة وطويلة المدى) سنة 2021 حوالي 81 % من القروض المعبّأة داخليا (و39 % من الإصدارات الجملية للدين العمومي)، مسجلة 5498.6 م د (ما يعادل 4.2 % من إجمالي الناتج المحلي) موزعة بين 194.4 م د بعنوان رقاع الخزينة 52 أسبوع و3498.1 م د بعنوان رقاع الخزينة القابلة للتنظير؛ و1806.1 م د بعنوان الاكتتاب الوطني.

ترتبط أسعار الفائدة الموظفة على إصدارات رقاع الخزينة بتطور نسب الفائدة الرئيسية للبنك المركزي بالإضافة إلى حجم الإصدارات الصافية والأجال.

خلال سنة 2020 قرر البنك المركزي التخفيض في نسبة الفائدة المركزية من 7.75 % إلى 6.75 % في مارس 2020 ثم إلى 6.25 % في أكتوبر 2020. إلا أنه وللتحكم في نسب التضخم قرر البنك المركزي في ماي 2022 الترفيع في نسبة الفائدة المركزية إلى 7.0 %.

وبالتالي انخفض معدل أسعار الفائدة لرقاع الخزينة خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 من 9.6 % إلى 9.5 % بالنسبة لرقاع 10 سنوات ومن 9.3 % إلى 9.0 % بالنسبة لرقاع 5 سنوات ومن 7.3 % إلى 6.7 % بالنسبة لرقاع 52 أسبوع.

الرسم البياني رقم 1-12 : إصدارات رقاع الخزينة القابلة للتنظير سنة 2021

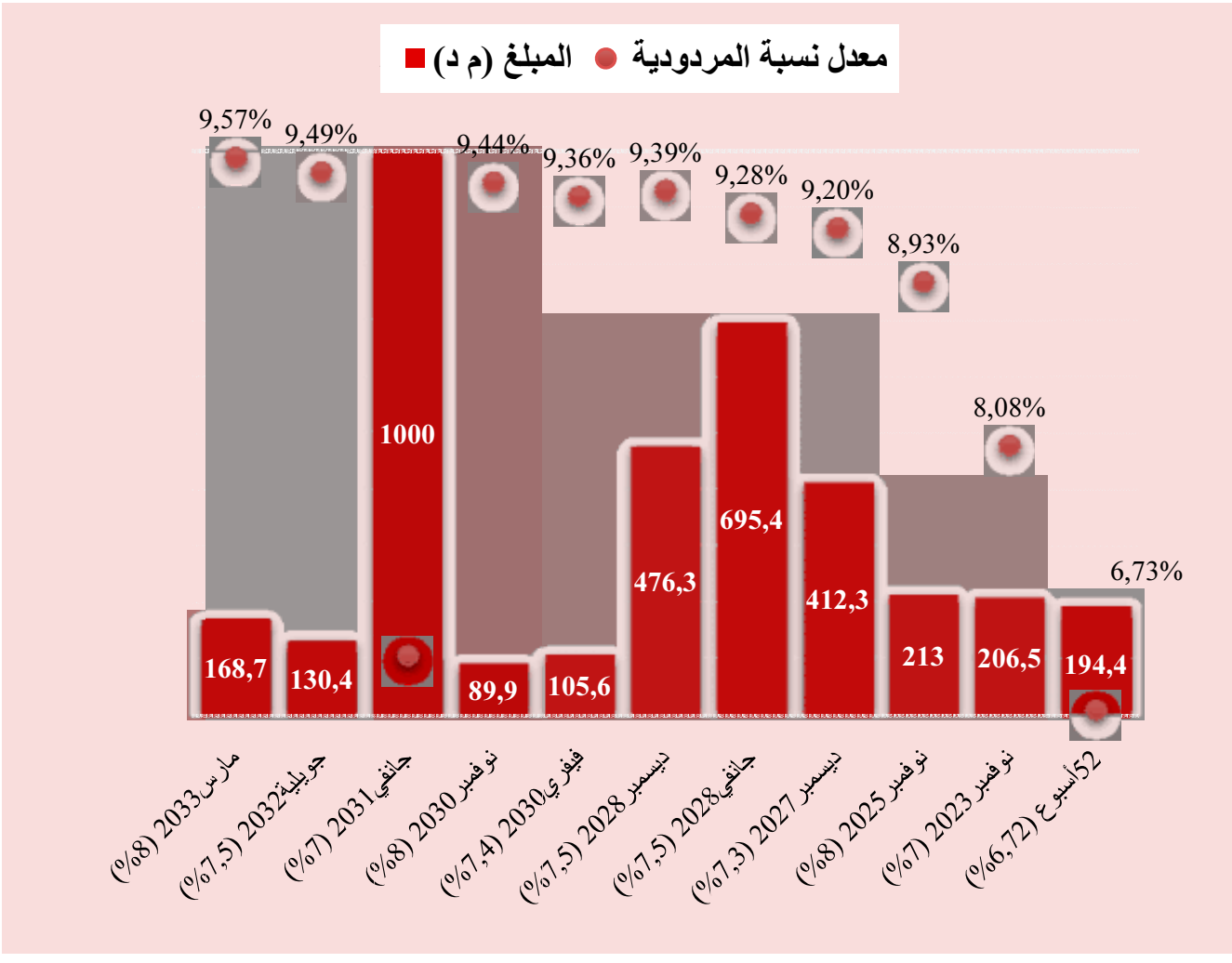

في المقابل خلال النصف الأول لسنة 2022 عرفت أسعار الفائدة ارتفاعا إلى مستوى 9.6% بالنسبة لرقاع 10 سنوات و9.3 % بالنسبة لرقاع 5 سنوات و7.75 % لرقاع 52 أسبوع.

بلغ الاكتتاب الوطني سنة 2021 حوالي 1806 م د :

	مدة السداد (سنوات)	مدة الإمهال(سنوات)	المبلغ (م د)	سعر الإصدار	نسبة الفائدة
القسط الأول (جويلية 2021)					
أ	5	3	5.8	% 100	% 8.7
ب	5	4	513.9	% 100	% 8.8
ج	7	5	195.9	% 100	% 8.9
القسط الثاني (أوت 2021)					
أ	5	3	1.1	% 100	% 8.7
ب	5	4	379.9	% 100	% 8.8
ج	7	5	87.0	% 100	% 8.9
القسط الثالث (نوفمبر 2021)					
نسبة فائدة ثابتة					
أ	5	3	9.3	% 100	% 8.7
ب	5	4	333.6	% 100	% 8.8
ج	7	5	68.9	% 100	% 8.9
نسبة فائدة متغيرة					
أ	5	3	3.2	% 100	TMM+2.45 %
ب	5	4	163.4	% 100	TMM+2.55 %
ج	7	5	44.0	% 100	TMM+2.65 %

كما تم تعبئة قروض داخلية بالعملة الأجنبية بمبلغ يناهز1269.8مد، وتتمثّل هذه الموارد في القرض البنكي المجمع بالعملة المبرم فيماي2021 بمبلغ 259.5 مليون أورو و150 مليون دولار:

المبلغ	مدة السداد	مدة الامهال	معدل مدة السداد	نسبة الفائدة
94.5 مليون أورو	5 سنوات		3 سنوات	% 2.00
165 مليون أورو	5 سنوات	3 سنوات	4.5 سنوات	% 2.75
25 مليون دولار	5 سنوات		3 سنوات	% 2.75
125 مليون دولار	5 سنوات	3 سنوات	4.5 سنوات	% 3.50

IV. خدمة الدين العمومي :

م د	2019	2020	2021	السداسي الأول من سنة 2022
***أصل الدين العمومي :**	**6397.0**	**7398.3**	**11096.7**	**5842.1**
نسبة أصل الدين من الناتج المحلي الإجمالي	% 5.2	% 6.2	% 8.5	% 4.2
الدين الخارجي	5233.9	4290.4	6144.4	2195.8
الدين الداخلي	1163.1	3107.9	4952.3	3646.3
***فوائد الدين العمومي :**	**3204.5**	**3736.2**	**3701.3**	**2173.1**
نسبة الفوائد من الناتج المحلي الإجمالي	% 2.6	% 3.1	% 2.8	% 1.6
الدين الخارجي	1582.8	1573.6	1535.6	789.6
الدين الداخلي	1621.7	2162.6	2165.8	1383.5
خدمة الدين العمومي :	**9601.5**	**11134.5**	**14798.1**	**8015.3**
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	% 7.8	% 9.3	% 11.3	% 5.8

الرسم البياني رقم 1-13 : خدمة الدين العمومي 2015-2021 (% إجمالي الناتج المحلي)

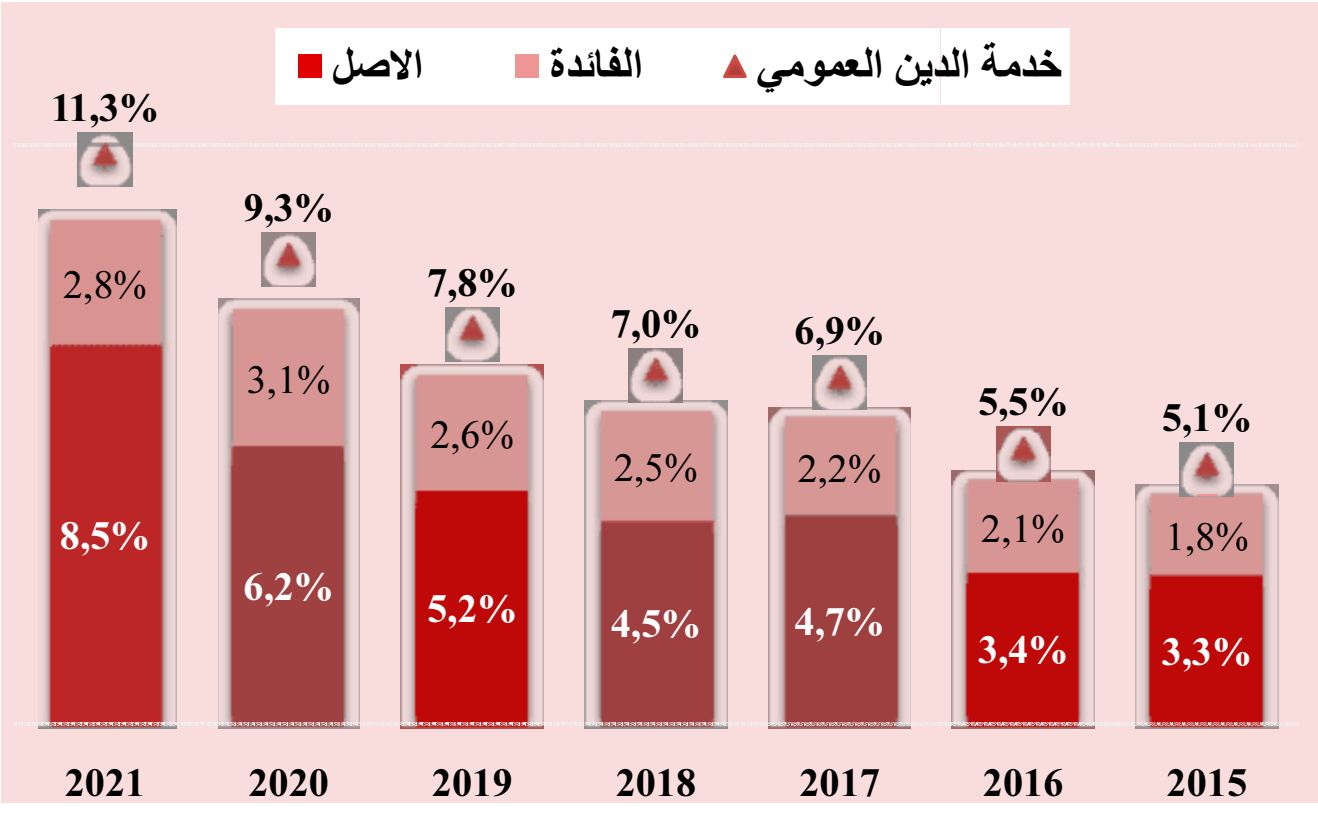

بلغت **خدمة الدين العمومي** 14798.1 م د سنة 2021، أي بزيادة قدرها 3663.6 م د مقارنة بسنة 2020 (11134.5 م د)،مقابل 9601.5 م د مسجلة في سنة 2019. وتعزى هذه الزيادة أساسا لارتفاع أصل الدين العمومي بـ 3698.4 م د مقابل تراجع فوائد الدين العمومي بـ34.8 م د.

وقد شهدت **خدمة الدين العمومي الداخلي** ارتفاعا بحوالي 35 % أي بما قدره 1847.6 م د لتصل إلى 7118.0 م د سنة 2021 مقابل 5270.5م د سنة 2020 كما ارتفعت **خدمة الدين الخارجي** بـ 1816.0 م د لتبلغ 7118.0 م د سنة 2021 مقابل 5864.0 م د سنة 2020.

1. أصل الدين العمومي :

م د	2019	2020	2021	السداسي الأول من سنة 2022
***أصل الدين الخارجي :**	**5233.9**	**4290.4**	**6144.4**	**2195.8**
القروض المتعددة الأطراف	2384.6	1548.2	1621.7	932.2
*من بينها أقساط قروض صندوق النقد الدولي :	1127.6	495.2	227.0	155.2
قروض التعاون الثنائي	706.9	733.0	1050.7	513.2
قروض السوق المالية العالمية	2142.4 (735 م دولار)	2009.2 (250 م دولار و400م أورو)	3472.0 (1250 م دولار)	750.4 (250مدولار)
***أصل الدين الداخلي :**	**1163.1**	**3107.9**	**4952.3**	**3646.3**
*رقاع الخزينة 52 أسبوع	26.6	436.2	2440.7	139.4
*رقاع الخزينة القابلة للتنظير	648.4	1626.6	1502.2	1618.8
* القرض الوطني 2014	180.2	166.6	166.6	24.0
* القروض البنكية بالعملة	277.0	850.2	815.0	1861.3
* قروض أخرى	30.9	28.3	27.8	2.8
أصل الدين العمومي	**6397.0**	**7398.3**	**11096.7**	**5842.1**

بلغ **أصل الدين العمومي**لسنة 2021 ما قيمته 11096.7 م د أي بارتفاع يبلغ 3698.4 م د مقارنة بسنة 2020 (7398.3 م د)، وقد عرف أصل الدين العمومي نسقا تصاعديا بداية من سنة 2016 يعود أساسا لارتفاع أصل الدين الخارجي نتيجة تتالي تسديدات قروض الأسواق المالية العالمية وتعدد تسديدات أقساط قرض صندوق النقد الدولي فقد سجل **أصل الدين العمومي الخارجي** الذي تم سداده سنة 2021 ارتفاعا بـ 43 % ليبلغ 6144.4 م د مقابل 4290.4 م د سنة 2020.

بالنسبة **لأصل الدين العمومي الداخلي**، سجّل هذا الأخير ارتفاعا هامّا للسنة الثانية على التوالي مقارنة بالسنوات السابقة ليصل إلى3107.9 م د سنة 2020 و4952.3 م د خلال سنة 2021، وقد شمل سداد كلّ من رقاع الخزينة 52 أسبوع بمبلغ 2440.7 م د،ورقاع الخزينة القابلة للتنظير بمبلغ 1502.2 م د، وقسطا من الاكتتاب الوطني بمبلغ 166.6 م د، إضافة لـ 815 م د بعنوان أقساط القروض البنكية بالعملة الأجنبية.

2. فوائد الدين العمومي :

م د	2019	2020	2021	السداسي الأول من سنة 2022
***فوائد الدين العمومي :**	**3204.5**	**3736.2**	**3701.3**	**2173.1**
الدين الخارجي	1582.8	1573.6	1535.6	789.6
الدين الداخلي	1621.7	2162.6	2165.8	1383.5
نسبة الفوائد من الناتج المحلي الإجمالي	% 2.6	% 3.1	% 2.8	% 1.6

تراجعت فوائد الدين العمومي التي تم سدادها سنة 2021 بـ34.8 م دمقارنة بسنة 2020 لتصل إلى 3701.3 م د أي ما يعادل 2.8 % من الناتج المحلي الإجمالي.

سجّلت **فوائد الدين العمومي الداخلي** استقرارا نسبيا مقارنة بـ2020. وأمّا بالنسبة **لفوائد الدين العمومي الخارجي**، فقد سجلت تراجعا طفيفا مقارنة بنتائج سنة 2020 ويعود ذلك أساسا إلى انخفاض نسبة الفائدة المتغيرة (ليبور) بالأسواق العالمية.

* كلفة فوائد الدين العمومي :

انخفضت **كلفة فوائد الدين العمومي** إلى 3.8 % سنة 2021 مقابل 4.4 % سنة 2020 وحافظت كلفة **الدين الخارجي** خلال السنوات الأخيرة على نسقها مستفيدة من المنحى التنازلي لأسعار الفائدة المتغيرة على المستوى العالمي. تراجعت **كلفة فوائد الدين الداخلي** إلى 6 % خلال سنة 2021،بعد أن بلغت 8.3 % سنة 2020 مقابل 6.7 % سنة 2019.

م د	2019	2020	2021
كلفة فوائد الدين العمومي :	**% 3.80**	**% 4.42**	**% 3.80**
كلفة فوائد الدين الخارجي	% 2.63	% 2.69	% 2.51
كلفة فوائد الدين الداخلي	% 6.71	% 8.34	% 6.00

السحوبات والإصدارات الصافية :

الرسم البياني رقم 1-14 : الإقتراض الصافي (السحوبات والإصدارات الصافية) % إجمالي الناتج المحلي

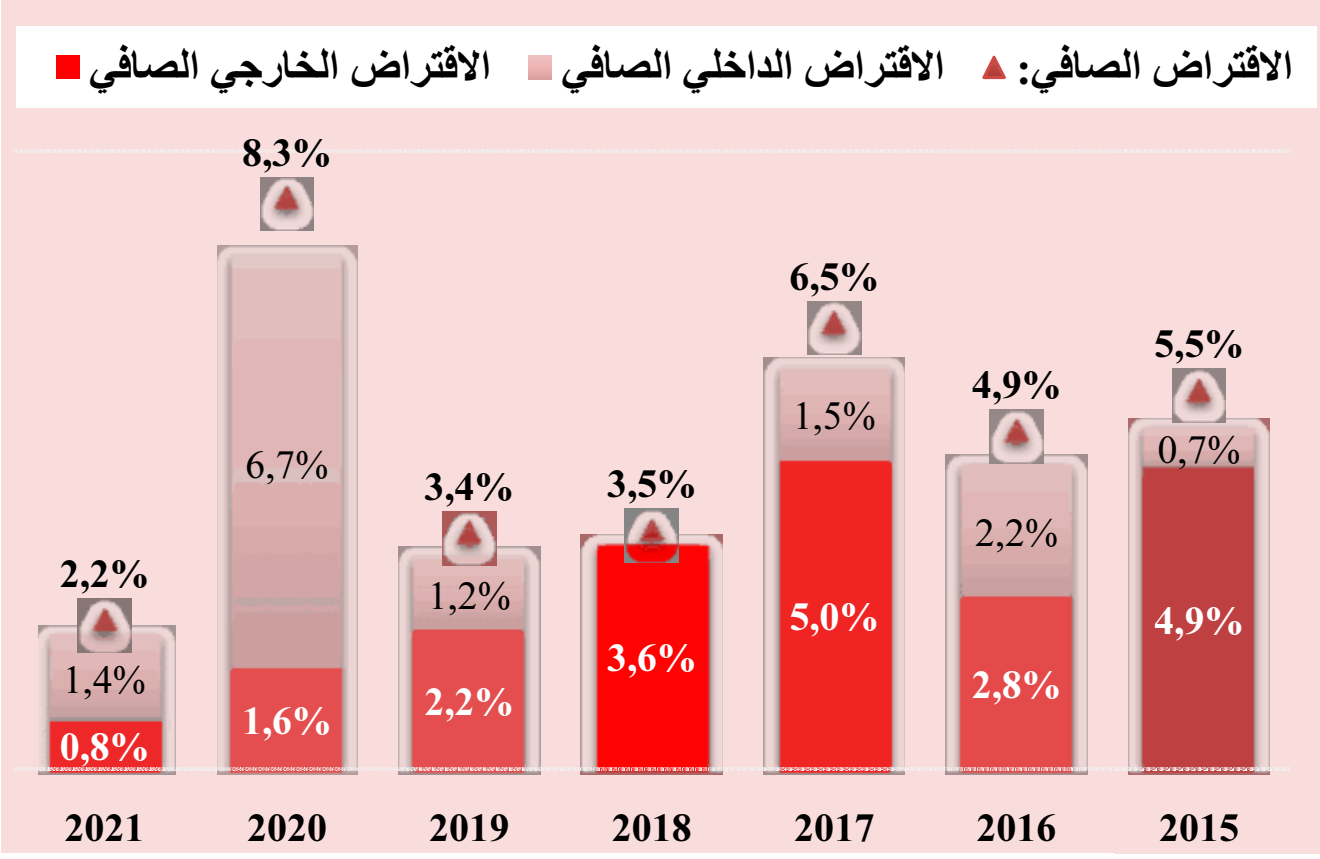

الوحدة : مليون دينار

	2019	2020	2021	السداسي الاول من سنة 2022
السحوبات والإصدارات الصافية	**4210.4**	**9927.3**	**2831.7**	**2521.5**
الاقتراض الخارجي الصافي	2734.0	1908.9	1015.6	2822.8
الاقتراض الداخلي الصافي	1476.4	8018.4	1816.1	(-301.3)
نسبة السحوبات والإصدارات الصافية من السحوبات والإصدارات الجمليّة	% 39.7	% 57.3	% 20.3	% 30.1

انخفضت السحوبات والإصدارات الصافية للدين العمومي خلال سنة2021حيث بلغت 2831.7 م د مقابل 9927.3 م د سنة 2020.

٧. حجم الدين العمومي :

الرسم البياني رقم 1-15 : حجم الدين العمومي خلال سنوات 2015-2021 (م د)

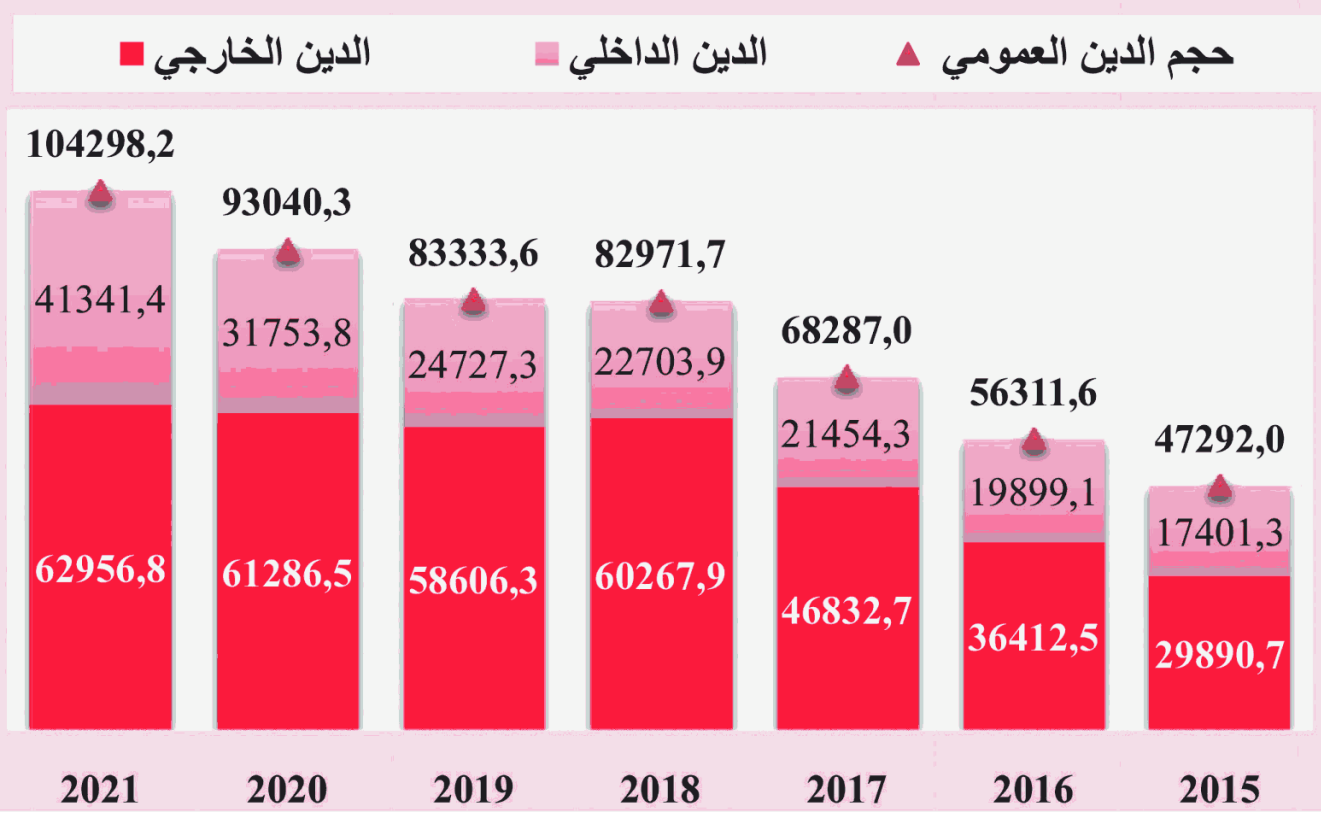

الرسم البياني رقم 1-16 : عوامل تراكم قائم الدين العمومي 2015-2021 (م د)

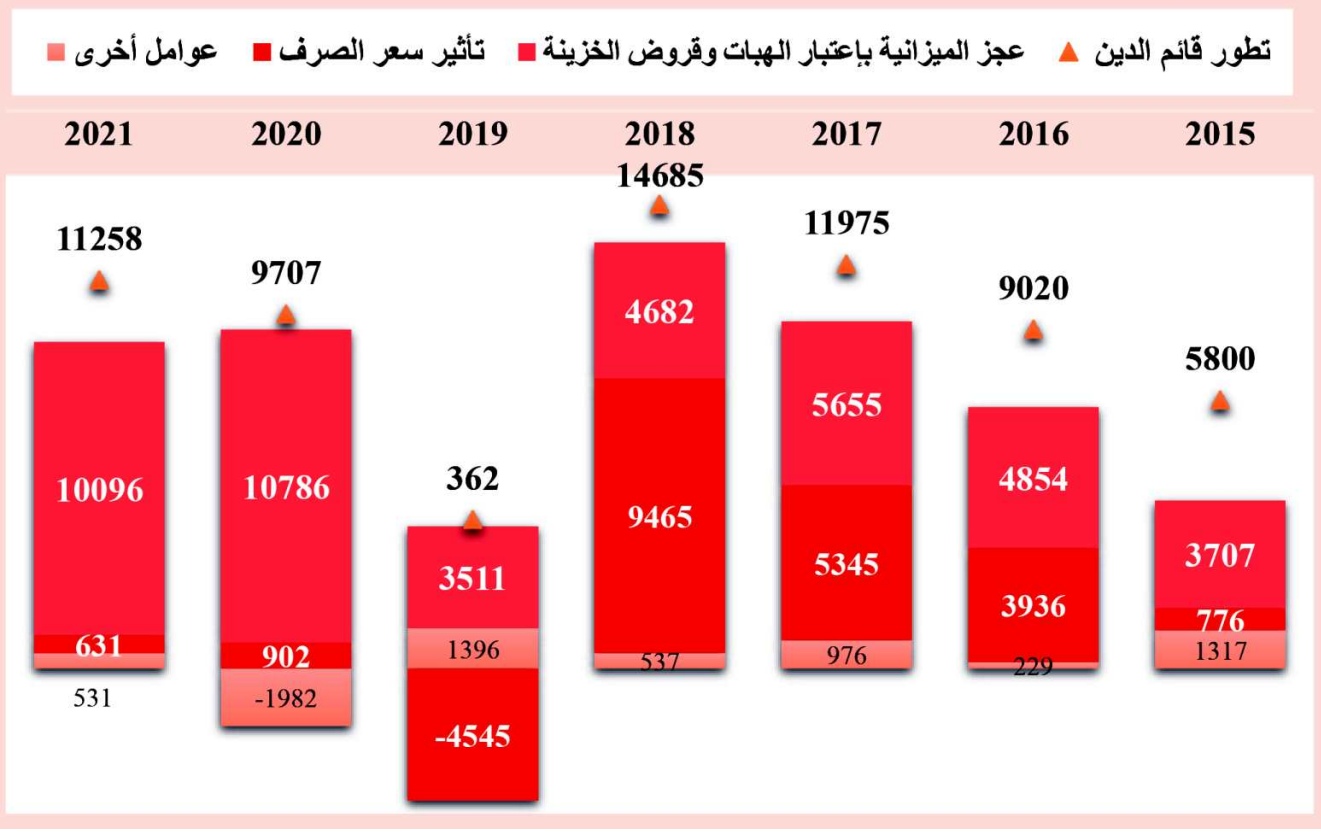

عرفت الفترة 2015-2018 نسقا تصاعديا لارتفاع حجم الدين العمومي لتبلغ نسبة تطور الدين 21.5 % موفى سنة 2018 مقارنة بموفى سنة 2017 وذلك نتيجة لتأثير سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، وتفاقم عجز الميزانية.

بالنسبة لسنة 2019 ورغم تواصل صعوبات الوضع الاقتصادي والمالي سجل **نسق ارتفاع حجم الدين** تراجعا ملحوظا نهاية السنة مقارنة بالسنوات السابقة خاصة على إثر تحسن قيمة الدينار مقابل أهم العملات الأجنبية والتخفيض في الدين الخارجي (من 60267.9 م د سنة 2018 إلى 58606.3 م د سنة 2019)، فقد بلغ حجم الدين العمومي 83333.6 م د موفى سنة 2019 مقابل 82971.7 م د نهاية سنة2018 ،أي بنسبة ارتفاع تقدر بـ 0.4 % فقط وهو ما مكن من التخفيض في نسبة المديونية من 73.44 % سنة 2018 إلى 67.98 % سنة 2019.

الرسم البياني رقم 1-17 : نسبة المديونية من الناتج المحلي الإجمالي (%)

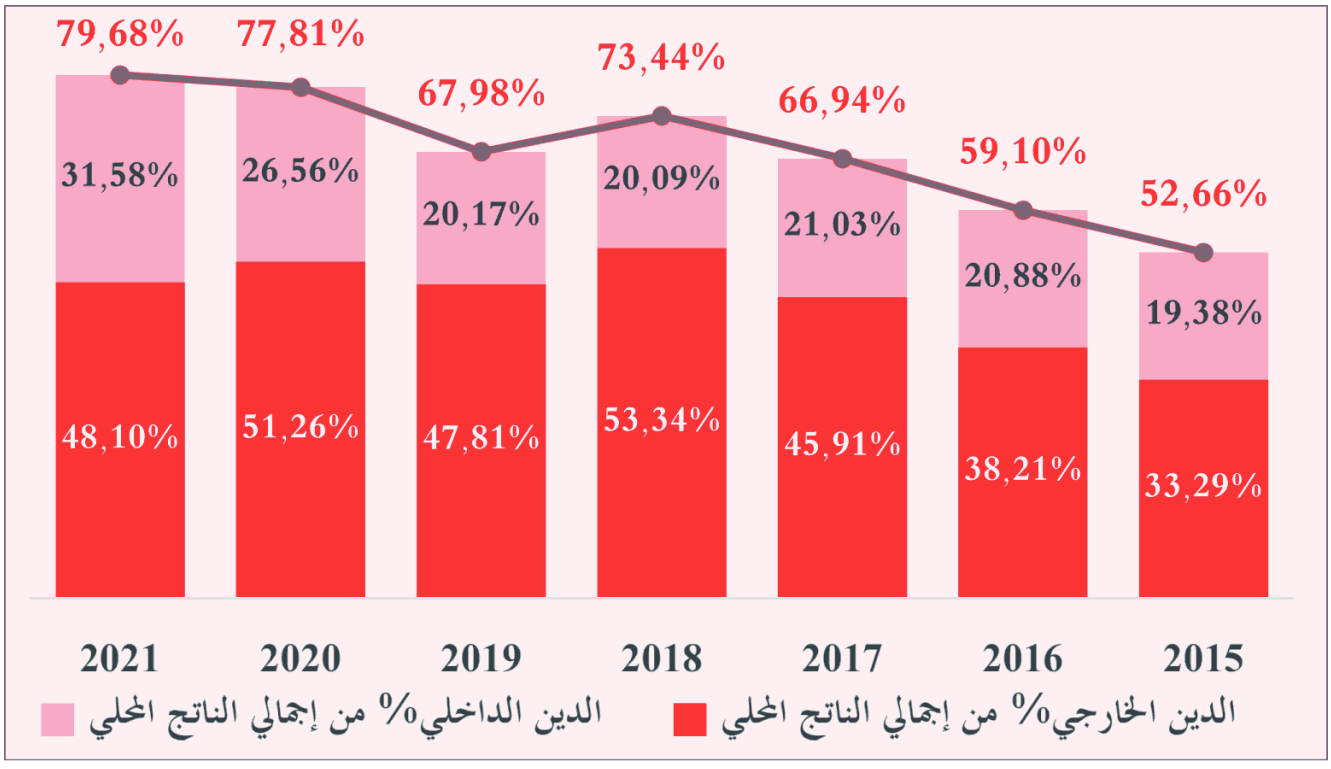

إلا أنّ انتكاسة الوضع الصحي و الاقتصادي تحت تأثير جائحة كورونا وتداعياتها على المالية العمومية **خلال الفترة 2020-2021** أدّت إلى ارتفاع قائم الدين العمومي بـ9707 م د سنة 2020 و11258 م د سنة 2021، أي بنسبة ارتفاع على التوالي11.6 %و 12.1%، حيث بلغ حجم الدين العمومي 93040.3 م د سنة 2020 و104298.2 م د سنة 2021.

ارتفع **حجم الدين الخارجي** إلى 61286.5 م د سنة 2020 (أي 51.26 % من الناتج المحلي الإجمالي) و62956.8 م د سنة 2021 (أي 48.10 % من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل 58606.3 م د سنة 2019 (أي 47.81 % من الناتج المحلي الإجمالي).

وقد سجّل **حجم الدين العمومي الداخلي** ارتفاعا استثنائيا خلال 2020-2021 نتيجة الترفيع في حجم إصدارات رقاع الخزينة ليصل إلى 31753.8 م د سنة 2020 (أي 26.56 % من الناتج المحلي الإجمالي) و41341.4 م د سنة 2021 (أي 31.58 % من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل 24727.3 م د نهاية سنة 2019 (ما يعادل 20.17 % من الناتج المحلي).

وإجمالا بلغ الدين العمومي نسبة 79.68 % من إجمالي الناتج المحلي موفى سنة 2021 مقابل 77.81 % من إجمالي الناتج المحلي سنة 2020 و67.98 % من إجمالي الناتج المحلي سنة 2019.

بالنسبة لسنة 2022 وإلى موفى شهر جوان بلغ حجم الدين العمومي 106758.4 م د أي ما يعادل 77.59 % من الناتج المحلي الإجمالي، ويتوقع أن تصل نسبة المديونية إلى عتبة 80 % من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية السنة.

VI. ديناميكية الدين العمومي :

اتسمت وتيرة تطور نسبة المديونية بارتفاع كبير خاصة خلال سنوات(2016-2017-2018) حيث سجل تراكم هذه النسبة خلال هذه الفترة إرتفاعا سنويا بمعدل 6.9 % من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك نتيجة تأثير الانزلاق المتسارع لسعر صرف الدينار مقابل أهمّ العملات الأجنبية بالإضافة إلى ارتفاع عجز الميزانية وتباطؤ النمو الاقتصادي.

في نهاية سنة 2019، سجلت نسبة المديونية من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا بـ5.46 %، لتبلغ بذلك نسبة المديونية 67.98 % من الناتج المحلي مقابل 73.44 % في موفى سنة 2018 ويعود ذلك أساسا للتأثير الإيجابي لتحسن قيمة الدينار مقابل بقية العملات.

وبالرغم من محاولة تجاوز صعوبات المالية العمومية والتدابير المتخذة من أجل ترشيد النفقات والتي ساهمت في التقليص من عجز الميزانية والتخفيض في نسبة المديونية سنة 2019،إلاّ أنّ أزمة كورونا **خلال الفترة 2020-2021** وعواقبها المالية أدّت إلى تغيّر التوازنات الماليّة بزيادة قياسية في عجز الميزانية وتفاقم كبير لحاجيات التمويل إذ مثّل تفشي فيروس كورونا المستجد عبئا إضافيا على محفظة الدين العمومي ممآ نجم عنه زيادة نسبة المديونية بـ 9.83 % من إجمالي الناتج المحلي سنة 2020 و1.38 % من إجمالي الناتج المحلي سنة 2021، لتبلغ بذلك نسبة المديونية 77.81 % من الناتج المحلي سنة 2020 و79.19 % سنة 2021.

الرسم البياني رقم 1-18 : العوامل المساهمة في تطور نسبة المديونية

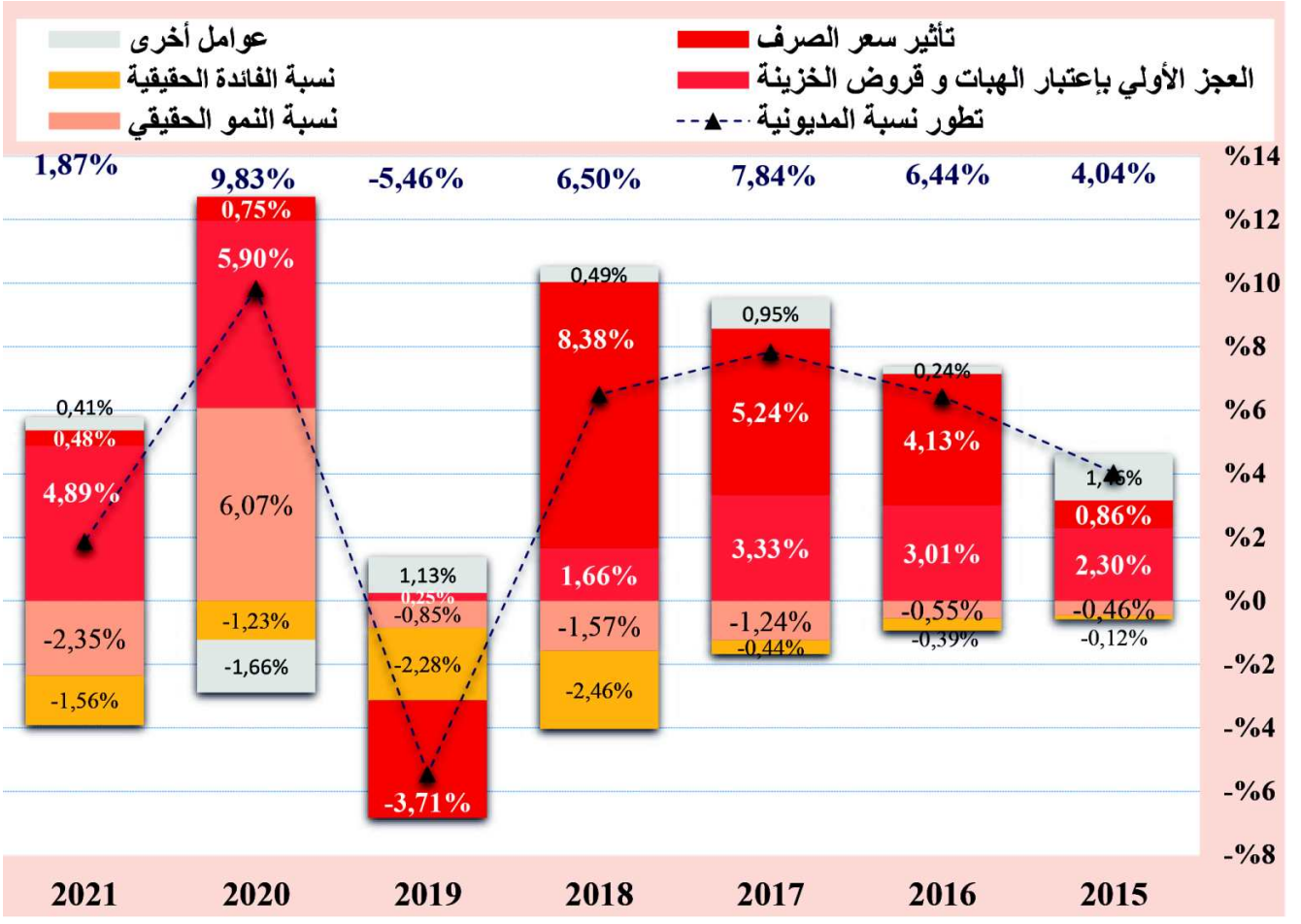

عوامل تطور نسبة المديونية :

يعد **تراجع النمو الاقتصادي** أهم عامل لارتفاع نسبة المديونية خلال سنة 2020، إذ أدى النمو السلبي لترفيع نسبة المديونية بحوالي 6.07 %. وذلك على عكس السنوات السابقة حين مكن النمو الاقتصادي خلال سنوات 2015- 2019 من تقليص نسبة المديونية سنويا بمعدل 0.9 % من الناتج المحلي الإجمالي وفي المقابل ساهمت **نسبة النمو الحقيقي المسجلة سنة 2021** (3.3 %) في تقليص المديونية بـ 2.35 % من الناتج المحلي الإجمالي.

قدرت مساهمة **العجز الأولي للميزانية**(باعتبار الهبات وقروض الخزينة) في ارتفاع نسبة المديونية بما يقارب 4.9 % من إجمالي الناتج المحلي خلال سنة 2021 و5.9 % سنة 2020 مقابل معدل سنوي بحوالي 2.1 % خلال الفترة 2015- 2019.

وقد بلغ **تأثير سعر الصرف** على حجم الدين العمومي خلال سنة 2021 حوالي 0.48 % من الناتج المحلي الإجمالي.

تأثير سعر الصرف على حجم الدين العمومي :

يعد تأثير سعر الصرف أهم عامل من عوامل إرتفاع نسبة المديونية، باستثناء سنة 2019 حيث مكن التأثير الإيجابي لتحسن قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية من تخفيض قائم الدين العمومي بحوالي 4545 م د أي ما يمثل 3.71 % من إجمالي الناتج المحلي وقد بلغ تراكم تأثير انخفاض قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية خلال الفترة (2015-2018) ما يقارب 19522 م دينار أي بتراكم جملي يساوي 18.6 % من الناتج المحلي الإجمالي في حين بلغ تأثير سعر الصرف على حجم الدين خلال سنة 2020 حوالي 902 م د أي 0.75 % من الناتج المحلي الإجمالي.

الرسم البياني رقم 1-19 : تطوّر سعر صرف الأورو و الدولار مقابل الدينار (نهاية السنة)

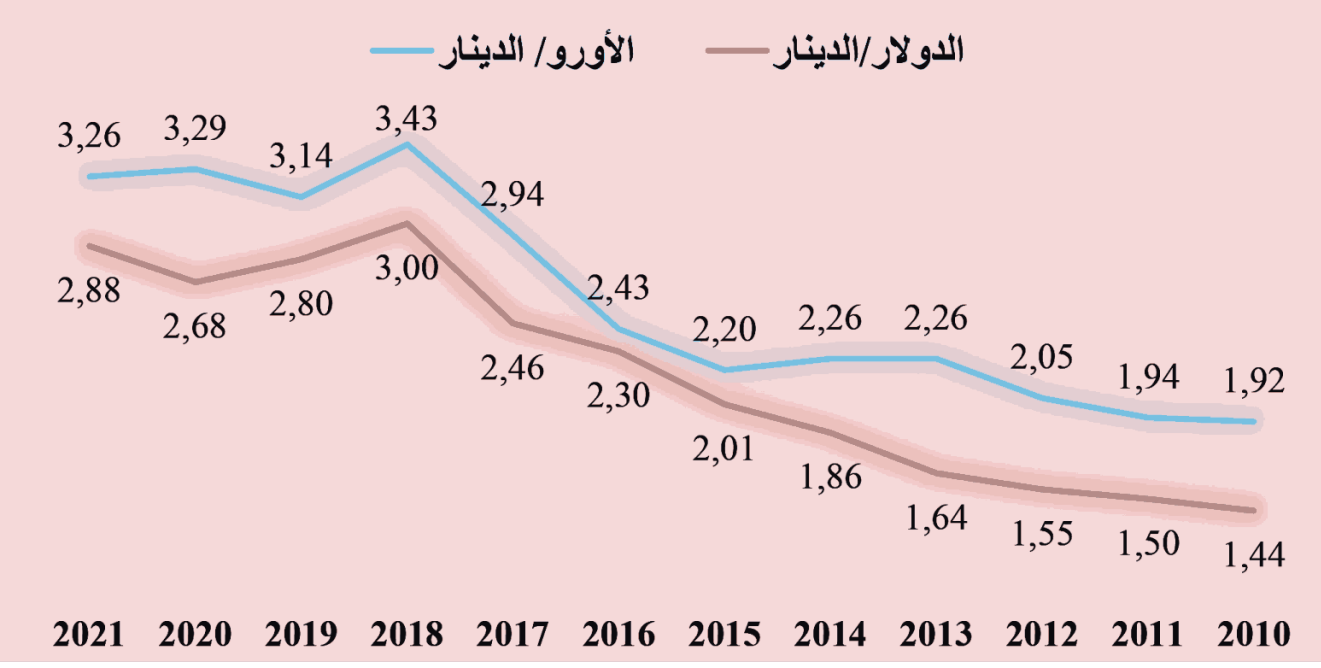

بالنسبة لسنة 2021، شهد سعر صرف الأورو مقابل الدينار التونسي انخفاضا بـ 1.2 % حيث بلغ 3.26 في موفى سنة 2021 مقابل 3.29 في موفى سنة 2020 هذا بينما ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار التونسي بـ 7.4 % من 2.68 نهاية سنة 2020 الى 2.88 نهاية سنة2021 وبذلك بلغ تأثير سعر الصرف على حجم الدين خلال سنة 2021 حوالي 631 م د أي 0.48 % من الناتج المحلي الإجمالي.

VII. هيكلة الدين العمومي :

الرسم البياني رقم 1-20 : تركيبة الدين العمومي 2019-2021

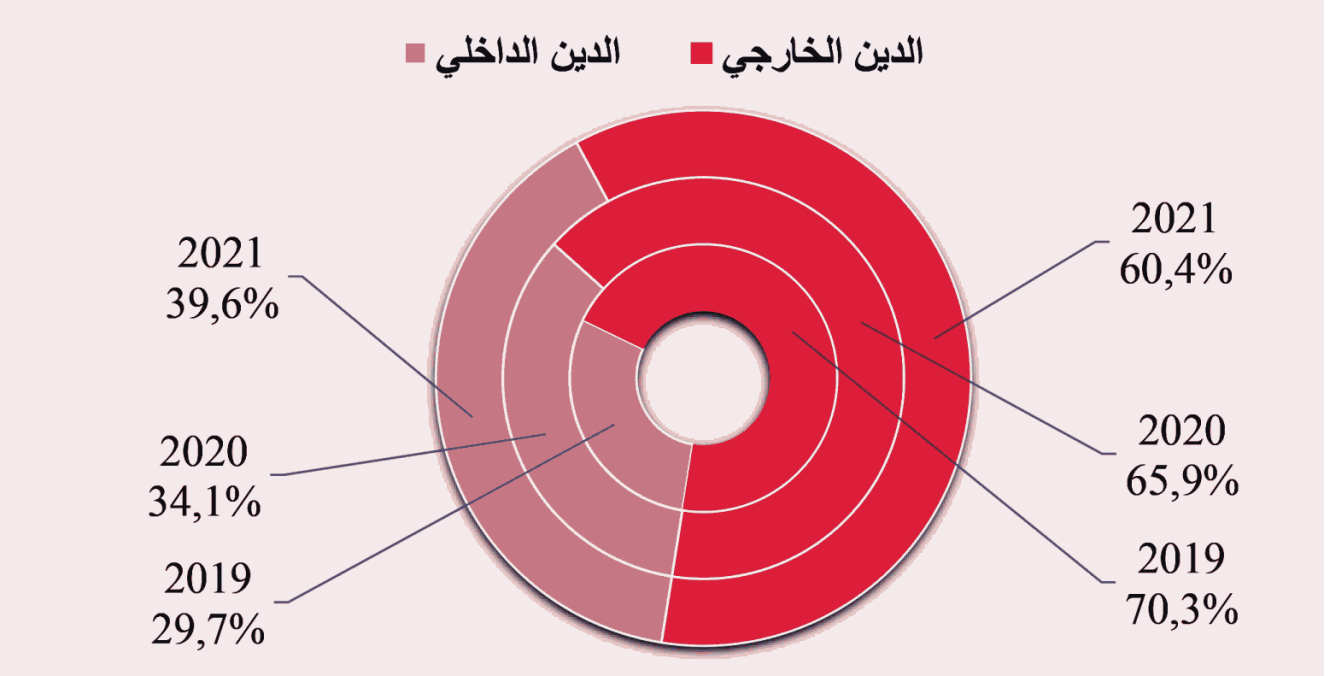

تتسم محفظة الدين العمومي بهيمنة الدين العمومي الخارجي والذي بلغت حصته في موفى سنة 2021 حوالي 60.4 % مقابل 39.6 % للدين الداخلي وقد شهدت هذه الحصة تراجعا خلال الفترة 2020-2021 نتيجة الاعتماد على موارد الاقتراض الداخلي، خاصة رقاع الخزينة، كصيغة أساسيّة للتمويل مما مكن من الترفيع في مناب الدين الداخلي على حساب الدين الخارجي خلاف اللسنوات السابقة.

1. تركيبة الدين العمومي الخارجي :

%	2019	2020	2021	السداسي الاول من سنة2022
مناب الدين الخارجي % من الدين العمومي	**% 70.3**	**% 65.9**	**% 60.4**	**% 62.0**
***القروض متعددة الأطراف** % من الدين العمومي الخارجي	% 48.76	% 52.95	% 57.49	% 60.11
***قروض التعاون الثنائي** % من الدين العمومي الخارجي	% 15.75	% 16.28	% 17.88	% 17.90
***الاسواق المالية العالمية** % من الدين العمومي الخارجي	% 35.49	% 30.77	% 24.63	% 21.99

* تركيبة الدين الخارجي حسب المقرضين :

تتميز تركيبة الدين العمومي الخارجي بهيمنة الدين المتعدد الأطراف حيث بلغ حجم الدين المستحق لهذه الفئة في موفى سنة 2021 حوالي 57.5 % من جملة الدين الخارجي أي ما يعادل 36192.7 م د ويرتكز الدين المستحق للمقرضين متعددي الأطراف على ثلاثة مقرضين أساسيين وهم البنك الدولي للإنشاء والتعمير، صندوق النقد الدولي والبنك الأفريقي للتنمية، الذين يستحوذون على ما يقارب 76.9 % من الدين متعدد الأطراف.

وعلى غرار السنوات السابقة يبقى البنك الدولي للإنشاء والتعمير أهم المقرضين متعددي الأطراف وذلك بحجم دين بلغ 11310.8 م د أي 31.3 % من مجموع الدين متعدد الأطراف وقرابة 18 % من مجموع الدين العمومي الخارجي، يليه صندوق النقد الدولي بحوالي 23.9 % من مجموع الدين متعدد الأطراف وبحجم دين يبلغ 8667.6 م د (منها 2103 م د مخصصات حقوق السحب الخاصة 2021)، ثم البنك الأفريقي للتنمية بحجم دين بلغ 7852.7 م د ويمثل21.7 % من الدين متعدد الأطراف (أنظر الملحق 1).

أما بالنسبة لحجم الدين العمومي الخارجي المستحق في إطار التعاون الثنائي فقد بلغ في نهاية سنة 2021 حوالي 11255.6م د أي ما يعادل نسبة 17.9 % من إجمالي الدين العمومي الخارجي مقابل 16.3 % سنة 2020 و15.7 % سنة 2019 تمثل فرنسا أول دائن على مستوى التعاون الثنائي بحجم دين يصل إلى 2804.4 م د أي بنسبة 24.9 % من الدين الثنائي، تليها ألمانيا بحجم دين بلغ 2159.2 م د(19.2 % من الدين الثنائي)ثم المملكة العربية السعودية بما يقارب 1804.9 م د(أي بنسبة 16.0 % من مجموع الدين الثنائي).(أنظر الملحق1).

* تركيبة الدين العمومي الخارجي حسب أهم العملات الأجنبية :

تهدف إستراتيجية التصرف في الدين العمومي إلى ضمان التغطية الطبيعية لمخاطر الصرف عن طريق السعي إلى أن تكون تركيبة الدين العمومي الخارجي حسب العملات مطابقة لتوزيع المبادلات الخارجيّة لبلادنا مع بقية الدول.

ويتم اختيار الأورو كعملة اقتراض للقروض الجديدة كلّما كان ذلك ممكنا، وذلك باعتبار أهمية العلاقات الاقتصادية التي تجمع تونس بالإتحاد الأوروبي الذي يمثل الشريك التجاري الأول لتونس.

يغلب الأورو على محفظة الدين الخارجي للبلاد التونسية،حيث بلغ مناب الدين الخارجي المعنون بالأورو 60.4 % في موفى سنة 2021 مقابل58.4 % سنة 2020 و55.7 % سنة 2019.

الرسم البياني رقم 1-21 : تركيبة الدين الخارجي حسب العملات الأجنبية

(بعد توزيع حقوق السحب الخاصة بين العملات المكونة له)

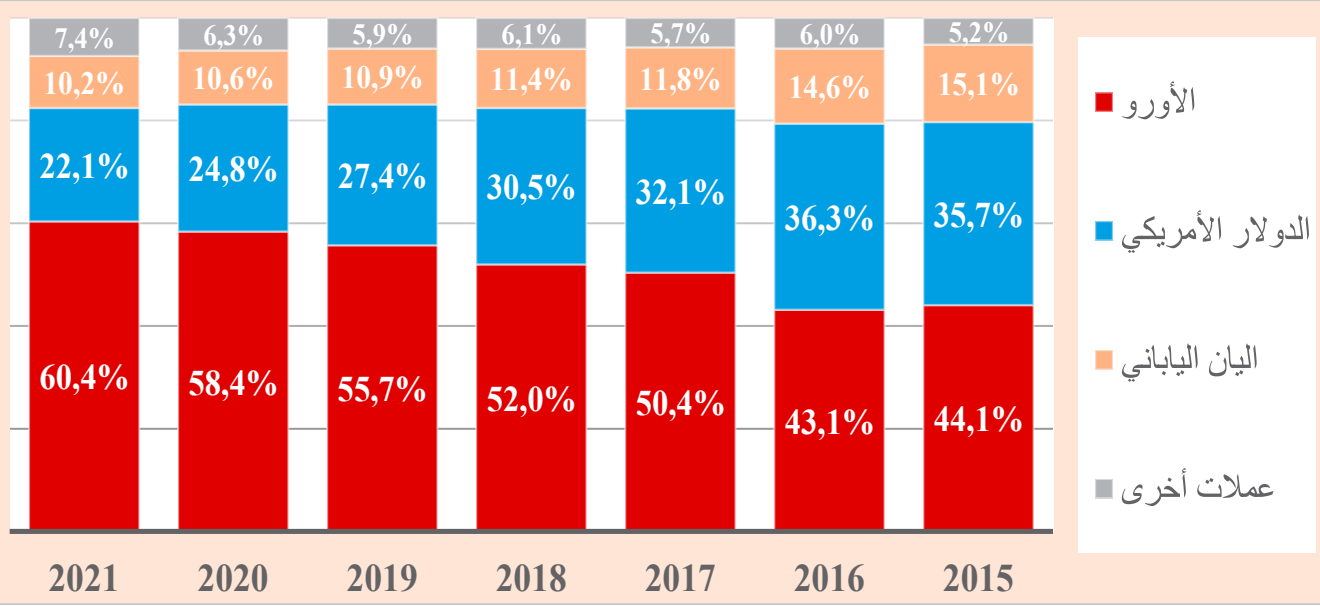

2. تركيبة الدين العمومي الداخلي :

%	2019	2020	2021	السداسي الأول من سنة 2022
مناب الدين الخارجي % من الدين العمومي	**% 29.7**	**% 34.1**	**% 39.6**	**% 38.0**
***دين قصير المدى** % من الدين العمومي الداخلي	% 0.00	% 0.00	% 7.28	% 6.40
***رقاع الخزينة** % من الدين العمومي الداخلي	% 57.36	% 55.60	% 46.07	% 49.94
***الايداعات بالخزينة** % من الدين العمومي الداخلي	% 35.11	% 23.79	% 29.74	% 30.10
***دين داخلي بالعملة** % من الدين العمومي الداخلي	% 6.54	% 11.06	% 9.60	% 6.12
***ديون أخرى** % من الدين العمومي الداخلي	% 0.99	% 9.55	% 7.31	% 7.44

يرتكز الدين العمومي الداخلي أساسا على إصدارات رقاع الخزينة، حيث يمثل حجم رقاع الخزينة متوسطة وطويلة المدى حوالي 46.1 % من محفظة الدين الداخلي بالإضافة إلى 7.3 % بعنوان رقاع الخزينة قصيرة المدى ويتوزع بقية الدين العمومي الداخلي بين إيداعات بالخزينة العامة للبلاد التونسية (29.7 %) وديون داخلية معنونة بالعملة الأجنبية تتمثل أساسا في قروض مسندة من القطاع البنكي (9.6 %).

* رقاع الخزينة :

م د	2019	2020	2021	السداسي الأول من سنة 2022
دين قصير المدى	**0.0**	**0.0**	**3010.8**	**2598.0**
*رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 أسبوع	0.0	0.0	1560.8	1000.0
*رقاع الخزينة قصيرة المدى 26 أسبوع	0.0	0.0	1450.0	1598.0
رقاع الخزينة	**14182.5**	**17654.8**	**19043.9**	**20266.9**
*رقاع الخزينة 52 اسبوع	436.2	2440.7	194.4	1035.0
*رقاع الخزينة القابلة للتنظير	13341.2	14975.6	16971.5	16184.1
*اكتتاب وطني	405.1	238.5	1878.0	3047.9

خلال سنة 2021 تم اللجوء إلى رقاع الخزينة قصيرة المدى (13 و26 أسبوع) حيث بلغت الإصدارات الصافية 3010.8 م د.

ارتفع حجم رقاع الخزينة (متوسطة وطويلة المدى) من 17654.8 م د سنة 2020 إلى 19043.9 م د سنة 2021 منها رقاع الخزينة القابلة للتنظير 16971.5 م د والاكتتاب الوطني 1878.0 م د ورقاع الخزينة 52 أسبوع 194.4 م د.

الرسم البياني رقم 1-22 : توزيع حجم رقاع الخزينة طويلة المدى في موفى سنة 2021 حسب آجال السداد

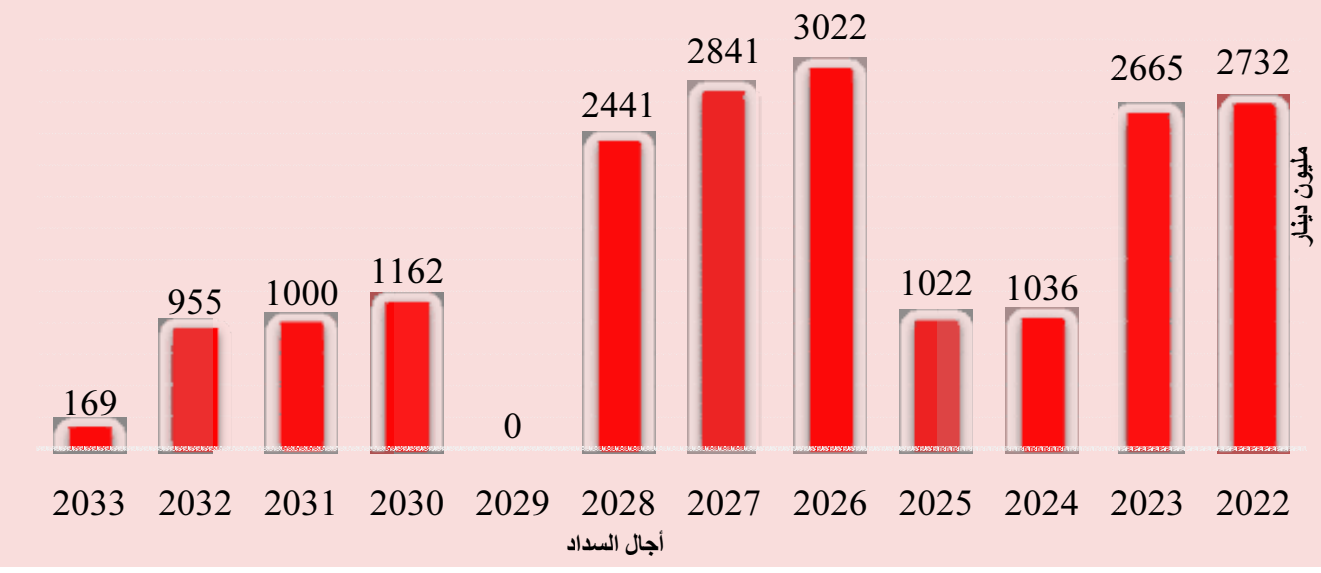

* إيداعات الخزينة العامة للبلاد التونسية :

بلغ حجم الإيداعات الصافية[5] بالخزينة العامة للبلاد التونسية في موفى سنة 2021 حواليّ 12296.7م د لتمثل بذلك نحو 29.7% من حجم الدين العمومي الداخلي مقابل 7553.0 م د سنة 2020.

وتتأتى هذه الإيداعات أساسا من موارد صندوق الادخار الوطني التونسي بمبلغ 7263.8 م د في نهاية سنة 2021 مقابل 6741.6 م د سنة 2020 و6220.1 م د سنة 2019، بالإضافة إلى الحسابات البريدية الجارية 1892.6 م د وحسابات المؤسسات والشركات العمومية المفتوحة لدى الخزينة العامة 3609.3 م د، وموارد أخرى 970.7 م د.

في المقابل بلغ رصيد الحساب الجاري للخزينة المفتوح لدى البنك المركزي 577.4 م د، كما بلغ رصيد الحسابات الخاصة بالعملة (المرتبطة بقروض دعم الميزانية) حوالي 862.2 م د.

* الدين الداخلي بالعملة الأجنبية :

م د	2019	2020	2021	السداسي الأول من سنة 2022
*دين داخلي بالعملة الأجنبية :	1617.8	3512.7	3969.3	2481.9
القرض البنكي المجمع بالعملة 2010	88.4	31.4	7.9	3.4
القرض البنكي المجمع بالعملة 2017	410.6	-	-	-
القرض البنكي المجمع بالعملة 2019	1118.7	787.4	397.1	-
القرض البنكي المجمع بالعملة 2020	-	2694.0	2288.0	911.7
القرض البنكي المجمع بالعملة 2021	-	-	1276.2	1226.1
القرض البنكي المجمع بالعملة 2022	-	-	-	340.7

ارتفع حجم الدين الداخلي بالعملة الأجنبية من 1617.8 م د سنة 2019 إلى 3512.7 م د سنة 2020 و3969.3 م د سنة 2021 وذلك على إثر تواصل إبرام قروض بنكية جديدة بالعملة الأجنبية مع مجموعة من البنوك المقيمة بغاية تمويل حاجيات الميزانية خلال الفترة 2020-2021.

[5] الايداعات الصافية = إجمالي الايداعات – ايداعات الخزينة لدى البنك المركزي (رصيد الحساب الجاري للخزينة..)

ويلخص الجدول التالي الشروط المالية للقروض البنكية المجمعة بالعملة الأجنبية :

الشروط المالية للقروض البنكية المجمعة بالعملة الأجنبية :

	المبلغ بالعملة	نسبة الفائدة	سداد أصل الدين
قرض سنة 2017	179 م أورو	% 2	على 3 أقساط سنوية متساوية (بداية من سنة 2018)
	71 م أورو	% 2.25	دفعة واحدة بعد 3 سنوات (في سنة 2020)
قرض سنة 2019	351 م أورو	% 2.25	على 3 أقساط سنوية متساوية (بداية من سنة 2020)
	5 م أورو	% 2.5	دفعة واحدة بعد 3 سنوات (في سنة 2022)
قرض سنة 2020	300 م أورو	% 2	دفعة واحدة في 2022
	140 م أورو	% 2.25	دفعة واحدة في 2023
	15 م أورو	% 2.75	دفعة واحدة في 2025
	257 م أورو	% 2	على 3 أقساط سنوية متساوية (بداية من سنة 2022)
	130 م دولار	% 2.75	على 3 أقساط سنوية متساوية (بداية من سنة 2022)
قرض سنة 2021	94.5 م أورو	% 2.00	دفعة واحدة بعد 5 سنوات (في سنة 2026)
	165 م أورو	% 2.75	5 سنوات منها 3 سنوات امهال (2025-2026)
	25 م دولار	% 2.75	دفعة واحدة بعد 5 سنوات (في سنة 2026)
	125 م دولار	% 3.5	5 سنوات منها 3 سنوات امهال (2025-2026)

VIII. مؤشرات مخاطر -كلفة الدين العمومي :

* مخاطر تغير نسب الفائدة :

	الدين العمومي			الدين الخارجي			الدين الداخلي		
	2019	2020	2021	2019	2020	2021	2019	2020	2021
حصة الدين بنسبة فائدة متغيرة	% 27.8	% 29.6	% 18.9	% 27.4	% 32.5	% 17.8	% 28.6	% 24.0	% 20.4
إعادة تثبيت سعر الفائدة:									
خلال سنة	% 36.5	% 39.9	% 32.6	% 33.7	% 41.5	% 23.8	% 43.0	% 36.7	% 45.9
خلال 5 سنوات	% 69.8	% 73.8	% 66.2	% 65.7	% 71.6	% 58.3	% 79.4	% 78.0	% 78.2
معدّل مدّة إعادة تحديد نسبة الفائدة ATR (سنوات)	3.99	3.68	4.68	4.48	4.04	5.91	2.84	2.99	2.81

يتمّ تقييم مخاطر كلفة فوائد الدّين العمومي من خلال متابعة مجموعة من المؤشرات، من بينها :

**حصة الدين العمومي بنسبة فائدة متغيرة :

انخفضت حصة الدين العمومي بنسبة فائدة متغيرة من 29.6 % سنة 2020 إلى 18.9 % من حافظة الدّين الجمليّة سنة 2021. خلال سنة 2021 تم تثبيت نسب الفائدة لقروض البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية مما ساهم في تخفيض حصّة الدّين الخارجي بنسبة فائدة متغيرة إلى 17.8 % مقابل 32.5 % سنة 2020 و27.4 % في سنة 2019 كما انخفضت حصة الدين الداخلي بنسبة فائدة متغيرة من 24 % سنة 2020 إلى 20.4 %سنة 2021 ويعود ذلك إلى الترفيع في إصدارات رقاع الخزينة ذات نسب فائدة ثابتة.

**حصة الدين العمومي الذّي يتطلّب إعادة تثبيت سعر الفائدة :

تشمل **حصة الدين الذي سيتم إعادة تثبيت سعر فائدته في غضون سنة** مجموع الديون ذات نسب الفائدة المتغيرة، إضافة للديون ذات نسب الفائدة الثابتة التي يحلّ آجلها خلال سنة أي حجم الدين العمومي الذي ستتغير شروطه المالية في ظرف سنة واحدة.

ولقد بلغت حصة الدين الذي يتطلب إعادة تثبيت سعر فائدته في غضون سنة نسبة 32.6 % في موفى سنة 2021، أي أنّ حوالي ثلث الدين العمومي معرض لمخاطر ارتفاع سعر الفائدة في غضون سنة.

أمّا بالنسبة **لحصة الدين الذي سيتم إعادة تثبيت سعر فائدته في غضون 5 سنوات** فتبلغ حوالي ثلثي حافظة الدّين العمومي (66.2 %).

**معدّل مدّة إعادة تحديد نسبة الفائدة (ATR) :

هو عبارة عن معدل المدّة الزمنية اللازمة (متوسط المدّة المرجحة) لتصبح جميع القروض في حافظة الدين العمومي خاضعة لسعر فائدة جديدوقد بلغ معدّل مدّة إعادة تحديد نسبة الفائدة 4.7 سنوات مقابل3.7 سنوات في سنة 2020 وحوالي 4 سنوات في 2019.

* مخاطر إعادة التمويل :

	الدين العمومي			الدين الخارجي			الدين الداخلي		
	2019	2020	2021	2019	2020	2021	2019	2020	2021
معدل مدة سداد الدين	6.32	6.06	5.92	6.92	6.67	7.05	4.89	4.88	4.20
إعادة التمويل									
خلال سنة	% 9.7	% 11.1	% 14.3	% 7.3	% 9.9	% 6.7	% 15.3	% 13.3	% 25.9
خلال 5 سنوات	% 47.5	% 52.1	% 53.7	% 45.7	% 50.8	% 50.5	% 51.8	% 54.7	% 58.6
مدّة الدين (Duration)	4.4	4.1	3.8	4.8	4.4	4.3	3.7	3.7	3.2

ترتبط مخاطر إعادة التمويل بظروف تجديد الدّيون الذي يحلّ آجل استحقاقها والتي يمكن أن يتمّ سدادها من خلال تعبئة موارد مالية جديدة بكلفة يمكن أن تكون أكثر ارتفاعا.

**معدل مدة سداد الدين العمومي :

هو عبارة عن معدل المدّة الزمنية المتبقية لسداد الديون، وقد تراجع معدل مدة سداد الدين العمومي أقل من 6 سنوات في موفى سنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى تراجع معدل مدة سداد الدين الداخلي بسبب ارتفاع حجم إصدارات رقاع الخزينة قصيرة المدى خلال سنة 2021 وقصر آجال الديون الداخلية بالعملة إضافة إلى اقتراب أجال تسديد الديون السابقة وتراكمها على المدى المتوسط، في المقابل شهد معدل مدة سداد الدين الخارجي تحسنا نسبيا من6.7 سنوات إلى 7 سنوات.

**إعادة التمويل :

ارتفعت حصة الدين العمومي الذي يتطلّب إعادة التمويل خلال سنة واحدة من 11.1 % سنة 2020 إلى 14.3 % سنة 2021، ويعود ذلك لقصر آجال كلّ من الديون الداخلية والخارجية التي وقع اللّجوء إليها في السنوات الأخيرة.كما سجّلت حصة الدين العمومي الذي يتطلّب إعادة التمويل خلال5 سنوات ارتفاعا لتبلغ 53.7 % من حافظة الدّين العمومي، أي أن أكثر من نصف حجم الدين العمومي سيحل أجال سداده خلال الخمس السنوات القادمة (2022-2026).

* مخاطر أسعار الصرف :

	الدين العمومي			الدين الخارجي			الدين الداخلي		
	2019	2020	2021	2019	2020	2021	2019	2020	2021
نسبة الدين بالعملات الأجنبيّة	% 72.3	% 69.6	% 64.2	% 100.0	% 100.0	% 100.0	% 6.5	% 11.1	% 9.6

يعدّ تأثير أسعار الصرف على حافظة الدين العمومي إحدى أهّم عوامل ارتفاع حجم الدّين ونسبة المديونية وتتأتّى مخاطر أسعار الصرف أساسا من الديون المعنونة بالعملات الأجنبية وتشمل هذه الدّيون كلاّ من الدّين الخارجي والدين الداخلي بالعملة الأجنبية.

وقد بلغت نسبة الدين بالعملات الأجنبيّة في موفى سنة 2021 ما يقارب 64.2 % من مجموع الدين العمومي مسجّلة تراجعا ملحوظا مقارنة بالسنوات السّابقة، وذلك نتيجة الترفيع في إصدارات رقاع الخزينة خلال 2020-2021.

القسم الثّاني :
قروض الدولة الممنوحة للمؤسسات العمومية

I. التعهـــدات :

خلال سنة 2021 أبرمت وزارة المالية مع المؤسسات العمومية 20 إتفاقية قرض بمبلغ جملي قدره 266.4 مليون دينار مقابل 25 اتفاقية قرض بقيمة 474.885 مليون دينار في سنة 2020 و12 اتفاقية قرض بقيمة 116.6مليون دينار في سنة 2019 . ويعود انخفاض قيمة القروض المبرمة سنة 2021 الى قانون المالية التكميلي لسنة 2021 الذي ضبط المبلغ الأقصى المرخص فيه بـ 175 مليون دينار مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2020 المؤرخ في 14 ديسمبر 2020 الذي ضبط المبلغ الأقصى المرخص فيه لمنح قروض الخزينة للمؤسسات العمومية بـ 550 مليون دينار و الذي خصص أساسا لتسوية تسبيقات خزينة لفائدة عدد من المؤسسات العمومية.

الرسم البياني رقم 2- 1 : تطور القروض المسندة إلى المؤسسات العمومية

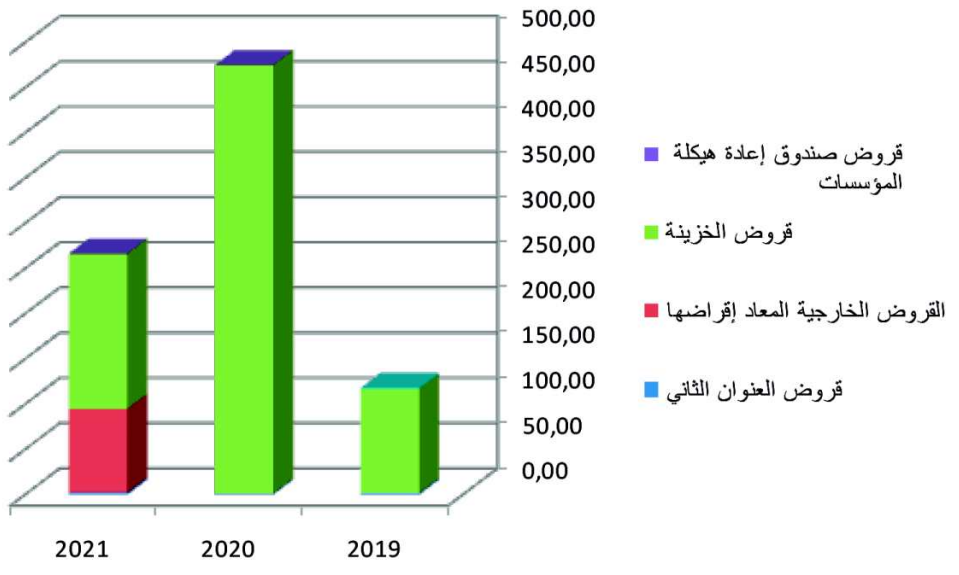

كما أبرمت وزارة المالية 4 اتفاقيات قروض خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2022 بقيمة 221.34 م د توزعت بين قرضي خزينة بمبلغ 220.54 م د و قرضي ميزانية بمبلغ 0.800 م د .

II. توزيع القروض حسب المستفيدين :

توزعت القروض الممنوحة خلال سنوات 2019 و2020 و2021 حسب المستفيدين كالتالي :

2019

صنف القرض	المستفيد	المبلغ بالمليون دينار	موضوع القرض	نسبة الفائدة	مدة السداد
قروض الخزينة	الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر	4,6	تسريح 114 عونا	% 5	من 10 جانفي 2022 إلى 10 جويلية 2026
	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	20	تمويل دورة الاستغلال	بدون فائدة	دفعة واحدة بتاريخ 31 ديسمبر 2019
	شركة الفولاذ	10	تسديد قسط 8 فيفري 2019 من قرض ITFC	% 5	دفعة واحدة بتاريخ 31 جويلية 2019
	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	10	تسديد قسط 5 جوان 2019 من قرض BEI	% 3	من 3 جوان 2020 إلى 3 ديسمبر 2022
	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	13	تسديد قسط 28 جوان 2019 من قرض BEI	% 3	من 1 أوت 2020 إلى 1 جويلية 2024
	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	15	تمويل دورة الاستغلال	بدون فائدة	دفعة واحدة بتاريخ 31 ديسمبر 2019
	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	27	تسديد أقساط قروض خارجية مضمونة من قبل الدولة	% 3	من 3 ديسمبر 2021 إلى 3 جوان 2024
	الديوان الوطني للزيت	15	تمويل شراءات من زيت الزيتون موسم 2020/2019	% 5	دفعة واحدة بتاريخ 30 سبتمبر 2019
	الشركة التونسية لسياحة الشباب	0,3	تغطية حاجياتها من السيولة	% 3	من 31 مارس 2020 إلى 31 ديسمبر 2020.
المجموع		114,9			
قروض ميزانية	شركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية	0,2	مصاريف أشغال تهيئة المنطقة الرطبة TP4	بدون فائدة	من محصول بيع الأراضي التي سيتم تهيئتها
	شركة الدراسات و تهيئة سبخة بن غياضة بالمهدية	0.4	مصاريف متابعة أشغال استصلاح سبخة بن غياضة و مصاريف حراستها و صيانتها	بدون فائدة	من محصول بيع الأراضي
	شركة الدراسات وتهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس	1,1	مصاريف دراسة و متابعة الأشغال	بدون فائدة	من محصول بيع الأراضي
المجموع		1,7			
المجموع العام		116,6			

صنف القرض	المستفيد	المبلغ بالمليون دينار	موضوع القرض	نسبة الفائدة	مدة السداد
قروض الخزينة	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	3	تمويل حاجياتها من السيولة لخلاص نفقات الأجور والمزودين	3 %	من 20 أوت 2021 إلى 20 فيفري 2024
	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	3	تمويل حاجياتها من السيولة لخلاص نفقات الأجور والمزودين	3 %	من 15 نوفمبر 2021 إلى 15 ماي 2024
	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	18.7	تسوية تسبقتي الخزينة المسندتين سنة 2020 بمبلغ 8.7 و 10 مليون دينار	1 %	من 31 مارس 2021 إلى 29 فيفري 2024
	الشركة التونسية لسياحة الشباب	0.075	تغطية حاجياتها من السيولة	3 %	من 31مارس2021 إلى 31 ديسمبر 2021
	الشركة التونسية لسياحة الشباب	0.3	مجابهة مصاريف عاجلة	1 %	من 31مارس2021 إلى 31 ديسمبر 2021
	شركة نقل تونس	24	تسوية تسبقة خزينة مسندة سنة 2020	1 %	من 31 مارس 2021 إلى 29 فيفري 2024
	شركة الخطوط الجوية التونسية	26.533	تسوية تسبيقات خزينة مسندة لتسديد أقساط قروض خارجية مضمونة	1 %	من 31 مارس 2021 إلى 29 فيفري 2024
	شركة الخطوط الجوية التونسية	8.8	تسديد قسطي 25 و 29 ماي 2020 من قرض سيتي بنك مضمون من الدولة	3 %	دفعة واحدة في 01 جوان 2021
	الشركة التونسية للملاحة	22	تسديد قسط 29 ماي 2020 من قرض مضمون من الدولة	1 %	دفعة واحدة في 01 سبتمبر 2020
	شركة تونس للطرقات السيارة	163.406	تسوية تسبيقات خزينة مسندة لتسديد قروض خارجية مضمونة سنة 2020	1 %	من 31 مارس 2021 الى 29 فيفري 2024
	الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	30	تسوية جزء من تسبيقات خزينة	1 %	من 31 مارس 2021 إلى 29 فيفري 2024
	الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	60	تسوية جزء من تسبيقات خزينة	1 %	من 31 مارس 2021 إلى 29 فيفري 2024
	الوكالة البلدية للتصرف	0.3	خلاص أجور شهر ماي 2020	5 %	من 01 سبتمبر 2020 إلى 01 أوت 2022
	مصنع التبغ بالقيروان	20	تسوية جزء من تسبيقات خزينة	1 %	من 31 مارس 2021 إلى 29 فيفري 2024
	مصنع التبغ بالقيروان	40	تسوية جزء من تسبيقات خزينة	1 %	من 31 مارس 2021 إلى 29 فيفري 2024
	الشركة الايطالية التونسية لاستغلال النفط	3.15	ترفيع في قرض خزينة المبرم في 19 أفريل 2018 من 10.144 الى 13.294 مليون دينار	بدون فائدة	من المرابيح

صنف القرض	المستفيد	المبلغ بالمليون دينار	موضوع القرض	نسبة الفائدة	مدة السداد
	الشركة الايطالية التونسية لاستغلال النفط	5	مناب الدولة في برنامج استكشاف النفط لسنة 2019	بدون فائدة	من المرابيح
	الصيدلية المركزية التونسية	5	خلاص مزودين أجانب	3 %	من 31 مارس 2020 إلى 31 ديسمبر 2020
	الديوان الوطني للزيت	20	التدخل لشراء زيت الزيتون موسم 2020/2019	3 %	دفعة واحدة في 31 أكتوبر 2020
	الديوان الوطني للتجارة	5	تمويل عجز في السيولة	3 %	من30 أفريل 2021 إلى 31 أكتوبر 2020
	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	6	تسديد أقساط قروض خارجية مضمونة	3 %	من 20أفريل 2021 إلى 20 أكتوبر 2023
	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	3	تغطية نفقات أجور نوفمبر وديسمبر	بدون فائدة	دفعة واحدة في 31 ديسمبر 2021
	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	6.25	تغطية نفقات استعجالية	بدون فائدة	دفعة واحدة في 31 ديسمبر 2021
المجموع		473.535			
قروض ميزانية	شركة الدراسات وتهيئة تونس الجنوبية	0.25	مصاريف صيانة وحماية البحيرة الجنوبية	بدون فائدة	دفعة واحدة في 26/02/2021
	شركة الدراسات وتهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس	1,1	مصاريف دراسة ومتابعة الاشغال	بدون فائدة	من محصول بيع الأراضي
المجموع		1.35			
المجموع العام		474.885			

2021

صنف القرض	المستفيد	المبلغ بالمليون دينار	موضوع القرض	نسبة الفائدة	مدة السداد
القروض الخارجية المعاد إقراضها	الشركة التونسية للصناعات الصيدلية	92.3	برنامج مجابهة جائحة كورونا	2 %	من 01 جوان 2026 إلى 01 ديسمبر 2035
المجموع		92.3			
قروض الخزينة	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	4,2	نفقات الأجور	بدون فائدة	دفعة واحدة بتاريخ 31 ديسمبر2021
	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	8.67	نفقات الأجور	5 %	من 31 مارس 2022 إلى 30 سبتمبر 2025
	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	11.06	نفقات الأجور وتسوية تسبقة خزينة	5 %	من 25 مارس 2023 إلى 25 سبتمبر 2026
	الشركة التونسية للطرقات السيارة	28.9	تسديد أقساط قروض خارجية مضمونة	1 %	من 31 أوت 2023 إلى 29 فيفري 2024

صنف القرض	المستفيد	المبلغ بالمليون دينار	موضوع القرض	نسبة الفائدة	مدة السداد
	شركة الخطوط التونسية	20.6	تسديد أقساط قروض خارجية مضمونة	% 3	من 28 فيفري 2028 إلى 30 نوفمبر 2024
	شركة الخطوط التونسية	20.6	تسديد أقساط قروض خارجية مضمونة	% 7	من 03 جوان 2023 إلى 03 مارس 2025 .
	ديوان الأراضي الدولية	15	العناية بالزراعات الكبرى و قطاع الزياتين	% 5	من 31 جويلية 2021 إلى 30 نوفمبر 2021
	الديوان الوطني للزيت	10	تمويل شراءات من زيت الزيتون موسم 2022/2021	% 7	دفعة واحدة بتاريخ 30 سبمتبر 2022
	الشركة التونسية لسياحة الشباب	1	مجابهة مصاريف طارئة	% 5	من 31 مارس 2022 إلى 30 سبتمبر 2025.
	الشركة التونسية للصناعات الصيدلية	3.6	تغطية حاجياتها من السيولة	% 3	من 08 ديسمبر 2021 إلى 08 ديسمبر 2022
	الشركة التونسية للصناعات الصيدلية	1.6	تغطية حاجياتها من السيولة	% 5	من 31 أكتوبر 2021 إلى 30 أفريل 2022
	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	10.2	تسديد أقساط قروض خارجية مضمونة	% 7	من 13 أفريل 2022 إلى 13 أكتوبر 2024
	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	17.5	نفقات أجور	% 7	من 30 ديسمبر 2022 إلى 30 جوان 2025
	الشركة الايطالية التونسية لاستغلال النفط	0.9	ملحق برنامج 2019	بدون فائدة	من المرابيح
	وكالة الكحول	3	تمويل شراءاتها من الكحول	% 5	من 01 أفريل 2022 إلى 01 أكتوبر 2023
	شركة نقل تونس	15	تسوية تسبقات خزينة	% 7	من 31 مارس 2023 إلى 31 ديسمبر 2027
المجموع		**171,9**			
قروض ميزانية	شركة الدراسات و النهوض بتونس الجنوبية	0.5	مصاريف أشغال تهيئة المنطقة الرطبة TP4	بدون فائدة	من محصول بيع الأراضي التي سيتم تهيئتها
	شركة الدراسات و تهيئة سبخة بن غياضة بالمهدية	0.6	مصاريف متابعة أشغال استصلاح سبخة بن غياضة و مصاريف حراستها وصيانتها	بدون فائدة	من محصول بيع الاراضي
	شركة الدراسات و تهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس	1,1	مصاريف دراسة و متابعة الاشغال	بدون فائدة	من محصول بيع الاراضي
المجموع		**2.2**			
المجموع العام		**266.4**			

III. الاستخلاصات :

بلغت الاستخلاصات المنجزة خلال سنة 2021 بعنوان القروض المسندة إلى المؤسسات العمومية ما قيمته 270.1 مليون دينار (الأصل : 232.6 م د – الفوائد 37.5 م د) مقابل 94 مليون دينار (الأصل : 85,7 م د – الفوائد : 8,3 م د) خلال سنة 2020 و 176,5 مليون دينار (الأصل : 158,3م د – الفوائد : 18,2م د) سنة 2019 ويعود هذا الارتفاع الى تراجع تأثير جائحة كورونا على السير العادي للمؤسسات العمومية و خاصة الشركة التونسية للكهرباء و الغاز التي قامت بتسديد جميع متخلداتها بعنوان سنة 2019 و2020 و2021 والبالغة 138.7 م د.

الرسم البياني رقم 2- 2 : تطور حجم الإستخلاصات بعنوان القروض المسندة إلى المؤسسات العمومية

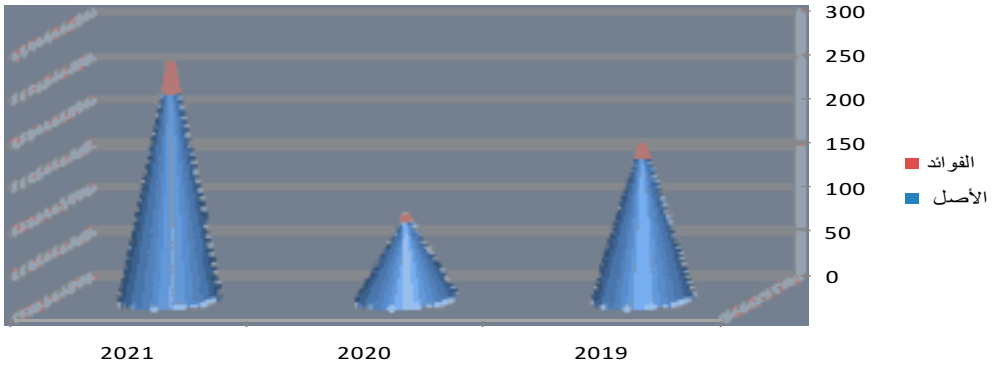

كما بلغت الاستخلاصات خلال الثلاثية الأولى من سنة 2022 ما قدره 8 مليون دينار مقابل 16 م د في نفس الفترة من سنة 2021 ويتوقع أن يبلغ حجم الاستخلاصات خلال الفترة المتبقية من سنة 2022 ما يقارب 140 مليون دينار.

IV. المؤسسات العمومية الاكثر مديونية :

سجلت متخلدات القروض المسندة الى المؤسسات العمومية إنخفاضا بنسبة 5 % لتبلغ 907.07 م د عند نهاية سنة 2021 بعد أن كانت في حدود 957.7 م د سنة 2020 م د و 808.4 م د في سنة 2019 ويعود هذا الانخفاض إلى إعادة جدولة متخلدات بعض المؤسسات العمومية على غرار كل من شركة تونس للطرقات السيارة و الديوان الوطني للزيت وتسديد الشركة لتونسية للكهرباء و الغاز لديونها تجاه الدولة ، وتتوزع هذه المتخلدات حسب كل صنف كالتالي :

الرسم البياني رقم 2- 3 : تطور متخلدات القروض المسندة إلى المؤسسات العمومية

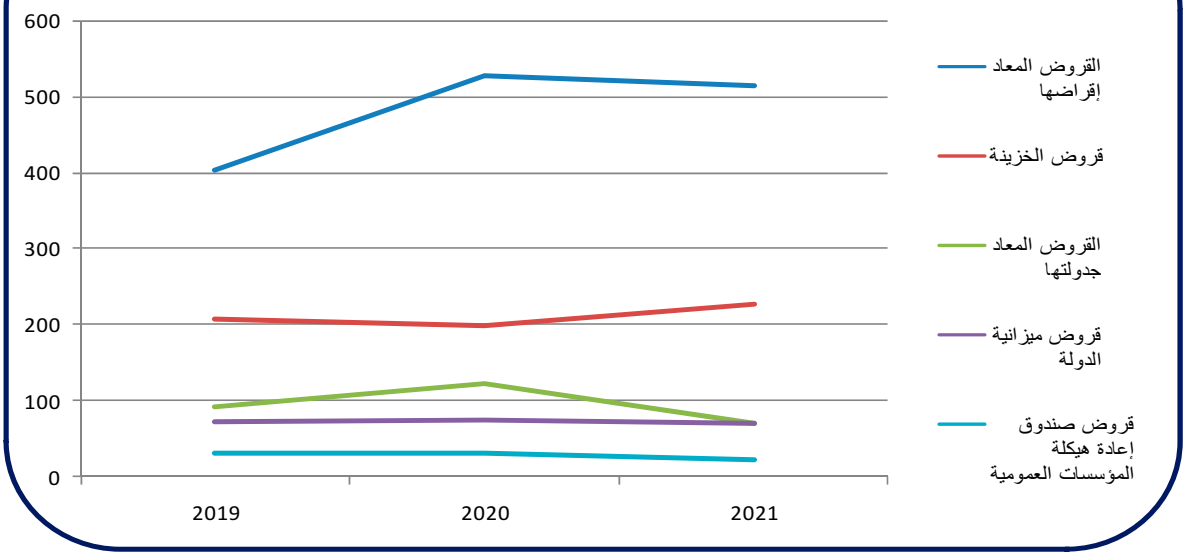

كما سجلت المتخلدات خلال الخمسة أشهر من سنة 2022 ارتفاعا لتصبح 933.68 م د ويعود ذلك أساسا إلى الصعوبات المالية التي تمر بها عدد من المؤسسات العمومية نظرا للظرف الاقتصادي العالمي والمحلي الذي اتسم بارتفاع مؤشرات التضخم وارتفاع كبير في أسعار عديد من المنتوجات المستوردة خاصة أسعار المحروقات مما أدى إلى ارتفاع كلفة الإنتاج مقابل استقرار في أسعار بيع متوجاتها.

- **المتخلدات بعنوان مختلف أصناف القروض لتمويل المؤسسات العمومية :**

وتمثل المؤسسات التالية أهم الدائنين الذين تعلقت بذمتهم متخلدات بعنوان مختلف أصناف تمويلات المؤسسات العمومية.

المؤسسة	المتخلدات الى موفى ماي 2022 (م د)					مجموع المتخلدات (م د)
	القروض الخارجية المعاد إقراضها	قروض الخزينة	القروض المعاد جدولتها	قروض العنوان الثاني	قروض صدوق إعادة هيكلة المؤسسات العمومية	
شركة نقل تونس	262,40	10,50	0,00	0,00	0,00	**272,90**
الشركة المغاربية لصناعة المحركات الحرارية	84,80	0,00	0,00	0,00	0,00	**84,80**
الديوان الوطني للتطهير	102,50	0,00	17,50	0,00	0,00	**120,00**
الفولاذ		41,30	8,30		9,90	**59,50**
شركة الخطوط التونسية		24,90	3,40			**28,30**
ديوان الاراضي الدولية			19,50			**19,50**
بنك تمويل المؤسسات الصغرى و المتوسطة	51,20	0,00	0,00	0,00	0,00	**51,20**
المجموع	**500,90**	**76,70**	**48,70**	**0,00**	**9,90**	**636,20**
مؤسسات أخرى	**35,60**	**150,60**	**25,79**	**73,30**	**12,19**	**297,48**
المجموع العام	**536,50**	**227,30**	**74,49**	**73,30**	**22,09**	**933,68**

✓ **المؤسسات العمومية التي سجلت محفظتها متخلدات بعنوان القروض الخارجية المعاد إقراضها :**

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى التفرقة بين القروض الخارجية التي تمول مشاريع بنية تحتية للدولة والتي تتولى الدولة تحمل خدمة ديونها (الأصل و الفائدة) وبين مشاريع المؤسسات العمومية والتي تتحمل هذه الأخيرة نفقاتها في جزئها المتعلقة بالمعدات والتجهيزات والمنقولات حيث تتولى الدولة تسديد المقرض مباشرة في أصل الدين و فوائده ثم تعود على المؤسسة المنتفعة بالقرض لاسترجاع كل أو جزء من المبالغ التي دفعتها الدولة لخدمة القرض.

ويعود العمل بهذه الصيغة لاعتبار عدم قدرة معظم هذه المؤسسات على الحصول عل قروض خارجية بصفة مباشرة أو بضمان الدولة نظرا لوضعيتها المالية التي تعرف عجزا هيكليا في مواردها.

فقد ارتفعت سنة 2019 متخلدات المؤسسات العمومية المنتفعة بإعادة إقراض القروض الخارجية من 403.1 م د لتصبح عند نهاية سنة 2020 ما قيمته 527.7 م د لتستقر عند 2021 في حدود 515.2 م د تمثل حوالي 56 % من جملة متخلدات القروض الممنوحة الى المؤسسات العمومية و مرد ذلك أن هذه القروض بالعملة الاجنبية و تأثرها بالتراجع المتواصل للدينار مقابل العملات الاجنبية، وكذلك وضعية بعض المؤسسات التى تشكو من عجز هيكلي على غرار شركة نقل تونس باعتبار عدم الترفيع في أسعار النقل للعموم منذ 2011 رغم الإرتفاع المتواصل في كلفة النقل (أسعار الوقود؛ قطع الغيار؛ الأجور...) و بلغت متخلداتها تجاه الدولة عند نهاية سنة 2021 ما قدره 254.6 م د أي حوالي 49 % من جملة متخلدات القروض المعاد إقراضها.

✓ **متخلدات القروض الممنوحة على موارد صناديق الخزينة (صندوق إعادة هيكلة المؤسسات ذات المساهمات العمومية) :**

بقيت القروض الممنوحة على موارد صناديق الخزينة مستقرة في حدود 31 مليون دينار خلال سنتي 2019 و2020 لتنخفض عند نهاية سنة 2021 لتصبح 22 م د ويعود ذلك الى إعادة جدولة متخلدات الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق وتمثل حوالي 2.5 % من مجموع متخلدات القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية.

✓ **متخلدات القروض الممنوحة من موارد الخزينة :**

تمنح قروض الخزينة أساسا للمؤسسات التي تشكو عجزا مؤقتا في السيولة الناتج أساسا عن عدم تزامن التدفقات المالية بين الموارد والأعباء إلا أن بعض المؤسسات العمومية تلجأ لهذا الصنف من القروض لتمويل العجز الهيكلي في موازنتها نظرا لعدم قدرتها على تعبئة مواردها من القطاع البنكي وشهدت متخلدات القروض الممنوحة من موارد الخزينة استقرارا خلال السنوات المتراوحة بين 2019 و2021 باعتبار أن هذه المتخلدات تعود تقريبا لنفس المؤسسات العمومية التي تعاني من عجز هيكلي في ميزانياتها.

✓ **متخلدات القروض الممنوحة من العنوان الثاني لميزانية الدولة :**

شهدت ارتفاع طفيف من سنة 2019 بلغت 74.1 م د الى سنة 2020 ما قيمته 75.8 م د لتستقر عند نهاية سنة 2021 في حدود 71.4 م د ويفسر التراجع الطفيف الى إعادة جدولة متخلدات الشركة الوطنية لعجين الحلفاء و الورق ، علما انه خلال السنوات الاخيرة تم منح قروض بمبالغ طفيفة لتغطية نفقات تسيير و دراسة أشغال استصلاح بعض المشاريع مثل استصلاح بحيرة تونس الجنوبية و استصلاح السواحل الشمالية لمدينة صفاقس و سبخة بن غياضةبالمهدية أما استقرار المتخلدات ناتج عن ارتباطه بموارد بيع الأراضي التي تقوم هذه الشركات باستصلاحها وتمثل حوالي 9%من مجموع متخلدات القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية.

✓ **القروض المعاد جدولتها :**

هي وسيلة التي تلجأ إليها الدولة لإعادة هيكلة مديونية المؤسسات العمومية عبر معالجة متخلداتها لتخفيف عبئ مديونيتها إلا أن معظم هذه المؤسسات التي تعاني من عجز هيكلي لم تتمكن من الالتزام بإعادة الجدولة مما اضطر وزارة المالية إلى إعادة جدولة المتخلدات مرة أخرى و التمديد في آجال الاستحقاق مما انعكس هذا على حجم متخلدات المؤسسات العمومية التي انخفضت سنة 2020 من 123.8م د لتصبح سنة 2021 في حدود 71 م د و شملت خاصة متخلدات الديوان الوطني للزيت التي تم إعادة جدولتها للمرة الثانية.

٧. الديون التي لم يحل أجل استحقاقها :

شهدت ديون المؤسسات العمومية التي لم يحل أجل سدادها إرتفاعا خلال سنة 2021 لتصبح ما قيمته 2631،6 م د مقارنة بسنة 2020 حيث كانت في حدود : 2333،9 م د ويعود ذلك إلى إعادة جدولة متخلدات بعض المؤسسات العمومية على غرار كل من الشركة الوطنية لعجين الحلفاء و الورق و الديوان الوطني للزيت.

تمثل أقساط القروض الخارجية المعاد إقراضها نسبة 78 % من مجموع الديون التي لم يحل أجل سدادها حيث بلغت في سنة 2019 : 1410.8 م د و مثلت في سنة 2020 نسبة 59.4 % بمبلغ 1386.7 م د أما سنة 2021 أصبحت تمثل 59 % بمبلغ 1550.4 م د ويفسر ذلك الى ارتفاع القروض المسندة بعنوان قروض الخزينة مقابل استقرار عدد القروض الخارجية معاد إقراضها خلال السنوات الماضية (تم إعادة إقراض قرض وحيد سنة 2021) .

وتتوزع أهم الديون التي لم يحل أجلها بهذا العنوان على المؤسسات التالية :

المؤسسة	2019	%	2020	%	2021	%
الشركة التونسة للكهرباء و الغاز	467,7	% 25,9	529,1	22,7%	572,5	% 21,8
شركة نقل تونس	299,3	% 16,5	288,9	% 12,4	267,05	% 10,1
الشركة الوطنية للورق و عجين الحلفاء	0		230,4	% 9,9	250,6	% 9,5
الديوان الوطني للتطهير	297,8	% 16,5	264,2	% 11,3	217,26	% 8,3
البنك التونسي للتضامن	185,4	% 10,2	181,3	% 7,8	261,2	% 9,9
شركة تونس للطرقات السيارة	0		163,4	% 7,0	192,3	% 7,3
المجموع	**1250,2**	**% 69,1**	**1657,3**	**% 71,0**	**1760,91**	**% 66,9**
باقي المؤسسات	559	% 30,9	676,6	% 29,0	870,69	% 33,1
المجموع العام	**1809,2**	**% 100**	**2333,9**	**% 100**	**2631,6**	**% 100**

و يبين الرسم البياني التالي حجم هذه الديون التي لم يحل أجلها و تطورها خلال الثلاث سنوات الأخيرة حسب كل صنف :

الرسم البياني رقم 2- 4 : تطور حجم ديون المؤسسات العمومية التي لم يحل أجلها

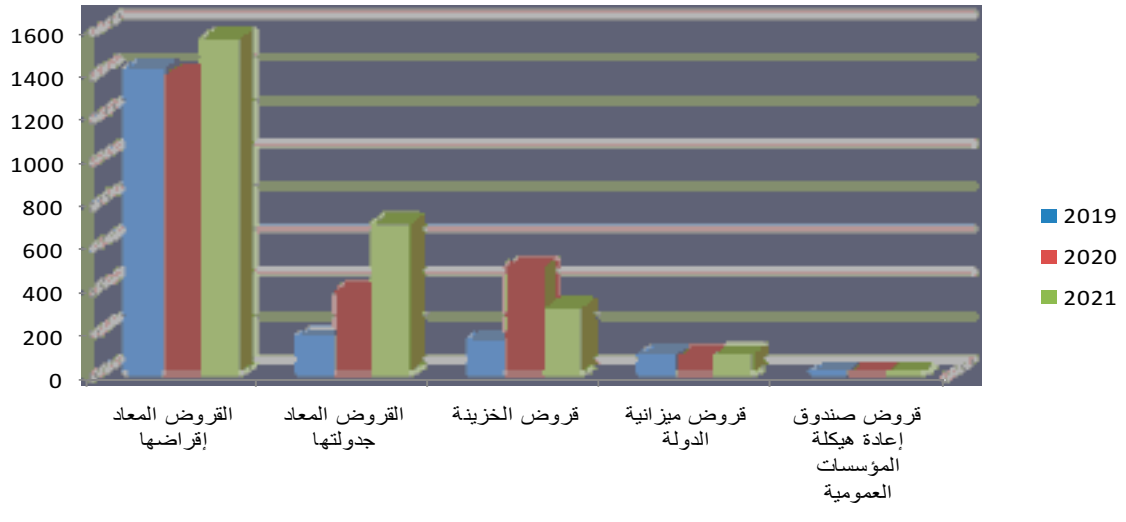

VI. ملخص قروض الدولة الممنوحة للمؤسسات العمومية :

التعهـــــدات :

خلال سنة 2021 أبرمت وزارة المالية مع المؤسسات العمومية 20 إتفاقية قرض بمبلغ جملي قدره 266.4 مليون دينارمقابل 25 اتفاقية قرض بقيمة 474.885 مليون دينارفي سنة 2020 و12 اتفاقية قرض بقيمة 116.6 مليون دينارفي سنة 2019. ويعود انخفاض قيمة القروض المبرمة سنة 2021 إلى قانون المالية التكميلي لسنة 2021 الذي ضبط المبلغ الأقصى المرخص فيه بـ 175 مليون دينارمقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2020 المؤرخ في 14 ديسمبر 2020 الذي ضبط المبلغ الأقصى المرخص فيه لمنح قروض الخزينة للمؤسسات العمومية بـ550 مليون دينارو الذي خصص أساسا لتسوية تسبقات خزينة لفائدة عدد من المؤسسات العمومية.

الاستخلاصات :

بلغت الإستخلاصات المنجزة خلال سنة 2021 بعنوان القروض المسندة إلى المؤسسات العمومية ما قيمته 270.1 مليون دينار (الأصل : 232.6 م د – الفوائد : 37.5 م د)مقابل 94 مليون دينار (الأصل : 85,7 م د – الفوائد : 8,3 م د) خلال سنة 2020 و176,5 مليون دينار (الأصل : 158, 3م د – الفوائد : 18,2 م د) سنة 2019 ويعود هذا الارتفاع الى تراجع تأثير جائحة كورونا على السير العادي للمؤسسات العمومية و خاصة الشركة التونسية للكهرباء و الغاز التي قامت بتسديد جميع متخلداتها بعنوان سنة 2019 و2020 و 2021 والبالغة 138.7 م د.

المؤسسات العمومية الاكثر مديونية:

سجلت متخلدات القروض المسندة الى المؤسسات العمومية انخفاضا بنسبة 5 % لتبلغ 907.07 م د عند نهاية سنة 2021 بعد أن كانت في حدود 957.7 م د في سنة 2020 و808.4 م د في سنة 2019 ويعود هذا الانخفاض إلى إعادة جدولة متخلدات بعض المؤسسات العمومية على غرار كل من شركة تونس للطرقات السيارة و الديوان الوطني لزيت و تسديد الشركة التونسية للكهرباء و الغاز لديونها تجاه الدولة.

الديون التي لم يحل أجل استحقاقها :

شهدت ديون المؤسسات العمومية التي لم يحل أجل سدادها إرتفاعا خلال سنة 2021 لتصبح ما قيمته 2631.6 م د مقارنة بسنة 2020 حيث كانت في حدود : 2333.9 م دو يعود ذلك الى إعادة جدولة متخلدات بعض المؤسسات العمومية على غرار كل من الشركة الوطنية لعجين الحلفاء و الورق و الديوان الوطني للزيت.

القسم الثالث :
دين الدولة المضمون

I. تـقـــديـــم :

- تضمن الدولة التمويلات المسندة لفائدة المنشآت العمومية والمؤسسات العمومية غير الإدارية بعنوان تمويل مشاريع تنموية تندرج في إطار استراتيجيات الدولة المرسمة بمخططات التنمية. ويمكّن هذا الضمان من الحصول على تمويلات بشروط مالية تفاضلية.

ويمكن تعريف الضمان بأن تحل الدولة محل المدين الأصلي أو المقترض المباشر (المنشأة أو المؤسسة العمومية) في جميع التزاماتها المالية والتعاقدية. وتبعا لذلك، تلتزم الدولة بالإيفاء بجميع التعهدات وخلاص المبالغ المتخلدة بذمة المقترض في صورة إخلال هذا الأخير بتعهداته (الكلية أو الجزئية) تجاه المقرض.

ويضبط قانون المالية لكل سنة المبلغ الأقصى المرخص فيه لوزير المالية لمنح ضمان الدولة لإبرام قروض أو إصدار صكوك إسلامية وفقا للتشريع الجاري به العمل.

- ويصنف ضمان الدولة إلى نوعين :

  - **ضمان خارجي :** يسند هذا الضمان لفائدة مقرضين أجانب على غرار مؤسسات مالية دولية مثل البنك العالمي والبنك الإفريقي للتنمية وبنوك تجارية وذلك بعنوان تمويل مشاريع تنموية واستثمارية.

ونظرا لما تكتسيه اتفاقيات التمويل والضمان من تعهدات تعاقدية ملزمة للدولة تتجاوز الإطار القانوني العادي، يتطلب هذا النوع من الضمان على المصادقة القانونية.

وفي صورة إخلال المقترض بالتزاماته المالية تجاه الممول الأجنبي، يتم تفعيل ضمان الدولة بصفة آلية.

  - **ضمان داخلي :** يسند هذا الضمان لفائدة البنوك المحلية بعنوان تمويل مشاريع واستثمارات لفائدة المؤسسات العمومية، وبصفة استثنائية يتم إسناده لتمويل عجز سيولة لبعض المؤسسات التي تشهد صعوبات مالية.

وفي صورة إخلال المقترض بالتزاماته المالية تجاه الممول، لا يتم تفعيل ضمان الدولة إلاّ بعد استكمال جميع مراحل التتبعات القضائية ضد المدين.

II. الضمانات الممنوحة من قبل الدولة :

ضبط قانون المالية لسنة 2019 المبلغ الأقصى لمنح ضمان الدولة في حدود 4500 مليون دينار. ونظرا للطلبات المتزايدة من المؤسسات العمومية للحصول على ضمان الدولة، تم الترفيع فيه بمقتضى قانون المالية التكميلي إلى 4790 مليون دينار.

وبداية من سنة 2020 وقصد الحد من تأثير تداعيات جائحة Covid-19 على نشاط المؤسسات العمومية وإيراداتها، تم الترفيع في المبلغ الأقصى المرخص فيه لمنح ضمان الدولة إلى حدود 7000 مليون دينار.

ويوضح الجدول الموالي تطور منح ضمان الدولة للفترة الممتدة من سنة 2019 إلى جوان 2022 :

الوحدة : مليون دينار

السنة	2019	2020	2021	جوان 2022
المبلغ المرخص بقانون المالية	4790	7000	7000	7000
منح ضمان الدولة	4589	4603,4	2487,6	1279,0
قروض خارجية	2198,7	1730,6	2232,9	92,4
قروض داخلية	2390,3	2872,8	254,7	1186,6

الرسم البياني رقم 1.3 : منح ضمان الدولة خلال الفترة 2019 - جوان 2022

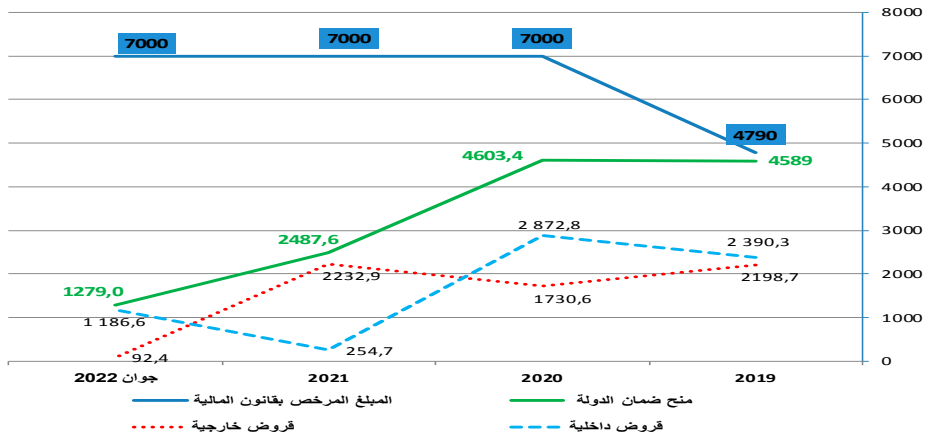

شهدت الفترة 2019-2020 شبه استقرار في المبالغ الممنوحة لضمان الدولة. إلاّ أنه تم تسجيل تراجع ملحوظ خلال سنة 2021 ليصل الضمان إلى حدود 2487,6 مليون دينار خلال سنة 2021 ومبلغ 1279 مليون دينار خلال السداسي الأول من سنة 2022. وفي غياب تمويل مشاريع استثمارية خلال الفترة ما بعد جائحة Covid-19، اقتصر الضمان الممنوح على تمويل عمليات الاستغلال للمؤسسات العمومية خاصة لتوريد المواد الأساسية (بترول، غاز، حبوب، أسمدة ...).

كما تواصل خلال نفس الفترة تجسيم توصيات مجامع التدقيق المكلفة بالتدقيق الشامل لحسابات البنوك العمومية المتعلقة بالتعهدات المالية لبعض المنشآت والمؤسسات العمومية تجاه البنوك المعنية والتي تواجه صعوبات مالية.

وتجسيما لأحكام الفصل 19 (الفقرة 2) من القانون عدد 35 لسنة 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي، تم منح ضمان لفائدة البنك المركزي التونسي بعنوان تعهدات البنك الفرنسي التونسي تجاهه بداية من سنة 2017. ونظرا لعدم البت النهائي في وضعية البنك من قبل لجنة الإنقاذ المكلفة بالملف قبل سنة 2022، تواصل منح ضمان الدولة لهذا البنك وذلك للحاجة الملحة لمواصلة نشاطه. ويبين الجدول الموالي المبالغ المضمونة بعنوان تعهدات البنك الفرنسي التونسي:

الوحدة : مليون دينار

	2017	2018	2019	2020	2021
المبلغ المضمون	201	221	258	291,7	331,7

وخلال شهر مارس 2022، وإثر معاينة لجنة إنقاذ البنوك والمؤسسات المالية المتعثرة المحدثة بموجب القانون عدد 48 لسنة 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية لتوقف البنك الفرنسي التونسي عن الدفع وتعذر إنقاذه، أحالت اللجنة تقريرا في الغرض للمحكمة الابتدائية بتونس لإصدار حكم بالحل والتصفية وتعيين مصفي للبنك طبقا لمقتضيات القانون سالف الذكر.

III. حجم الدين المضمون :

سجل حجم الدين المضمون خلال السنوات الأخيرة ارتفاعا ملحوظا نظرا لتدخل الدولة لمساندة المنشآت العمومية والمؤسسات العمومية للحصول على قروض بضمان الدولة لإنجاز مشاريعها الاستثمارية وتحسين وضعياتها المالية من ناحية، ولتراجع قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية من ناحية أخرى.

هذا وقد ارتفع الحجم الإجمالي للدين المضمون للفترة 2019-جوان 2022 بنسبة 16 % وذلك جراء تضاعف حجم الدين الداخلي المضمون، في مقابل تراجع حجم الدين الخارجي المضمون بـ 7 %خلال نفس الفترة.

ويلخص الجدول الموالي تطور حجم الدين المضمون خلال الفترة 2019-2021مع تقديرات السداسية الأولى لسنة 2022.

الوحدة : مليون دينار

حجم الدين المضمون	2019	2020	2021	تقديرات جوان 2022
الخارجي	12714,5	13213,5	12209,3	11789,9
من الدين الجملي المضمون%	**% 76,1**	**% 76,8**	**% 65,1**	**% 60,8**
الداخلي	3987,5	3994,6	6532,7	7600,0
% من الدين الجملي المضمون	**% 23,9**	**% 23,2**	**% 34,9**	**% 39,2**
المجموع	**16702,0**	**17208,1**	**18742,0**	**19389,9**
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	**% 13,62**	**% 14,70**	**% 14,32**	**% 14,11**

الرسم البياني رقم 2,3 : تطور حجم الدين المضمون خلال الفترة 2019 - جوان 2022

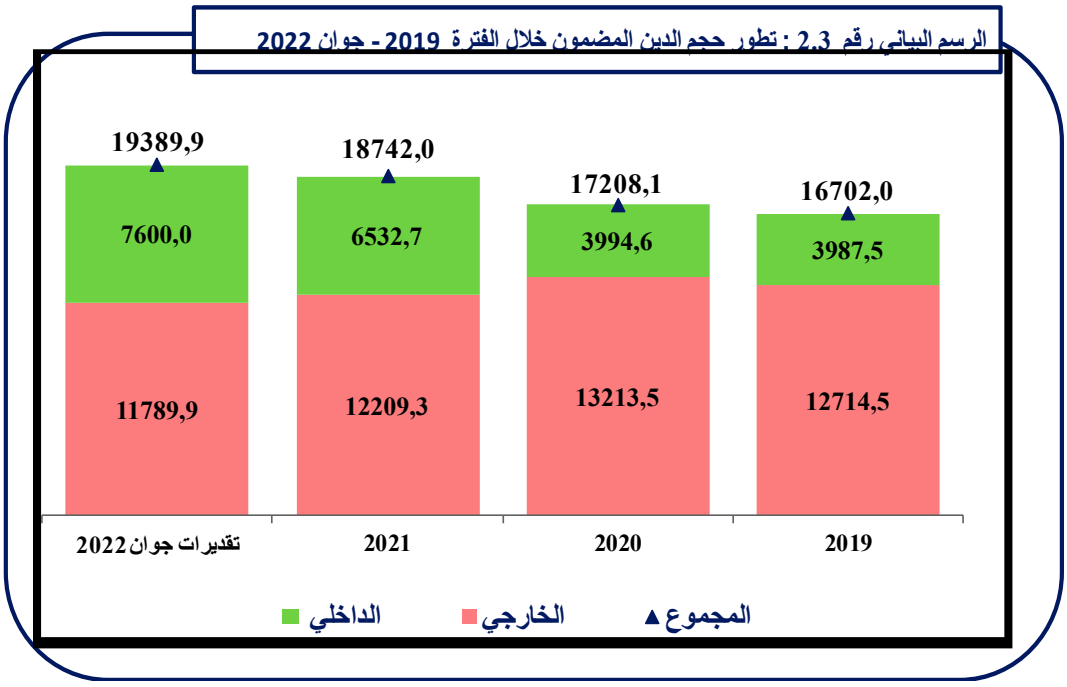

1.1. حجم الدين الخارجي المضمون :

بلغ حجم الدين الخارجي المضمون 13213,5 مليون دينار سنة 2020 مقابل 12714,5 مليون دينار سنة 2019 مسجلا بذلك ارتفاعا طفيفا بنسبة 3,9 %. أما بالنسبة لسنة 2021، فقد شهد حجم الدين الخارجي المضمون تراجعا بنسبة 7,6 % ليبلغ 12209,3 مليون دينار بسبب انخفاض السحوبات المتعلقة بإنجاز المشاريع الممولة بقروض مضمونة خلال السنة.

ويجسد الرسم البياني أسفله توزيع الدين الخارجي المضمون للفترة 2019-2021 بين ممولين في إطار التعاون الثنائي والتعاون المتعدد الأطراف :

الرسم البياني رقم 3.3 : تقسيم حجم الدين الخارجي المضمون حسب المقرضين

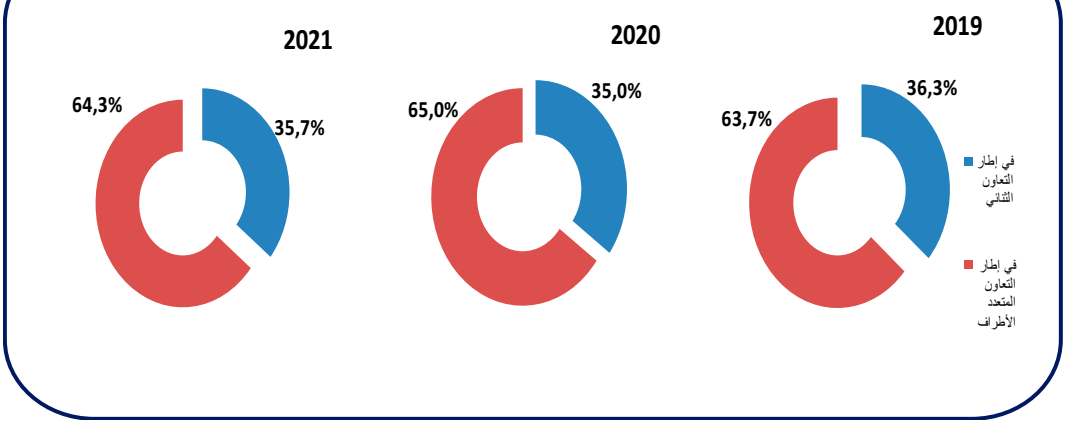

ويبين هذا الرسم محافظة الدين الخارجي على هذا التوزيع : ثلثين من المؤسسات المالية الدولية في إطار التعاون المتعدد الأطراف وثلث في إطار التعاون الثنائي.

بالنسبة للتعاون المتعدد الأطراف، يواصل البنك الأوروبي للاستثمار الانفراد بالمرتبة الأولى من حجم الدين الخارجي المضمون ضمن التعاون المتعدد الأطراف وذلك بنسبة 41,2 % سنة 2021 رغم تراجعه (48,5 % سنة 2019)، يليه البنك الإسلامي للتنمية والذي ارتفع حجم تمويلاته إلى 23,2% ثم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بـ13,2 %.

الرسم البياني رقم 4.3 : تقسيم حجم الدين الخارجي المضمون في إطار التعاون المتعدد الأطراف

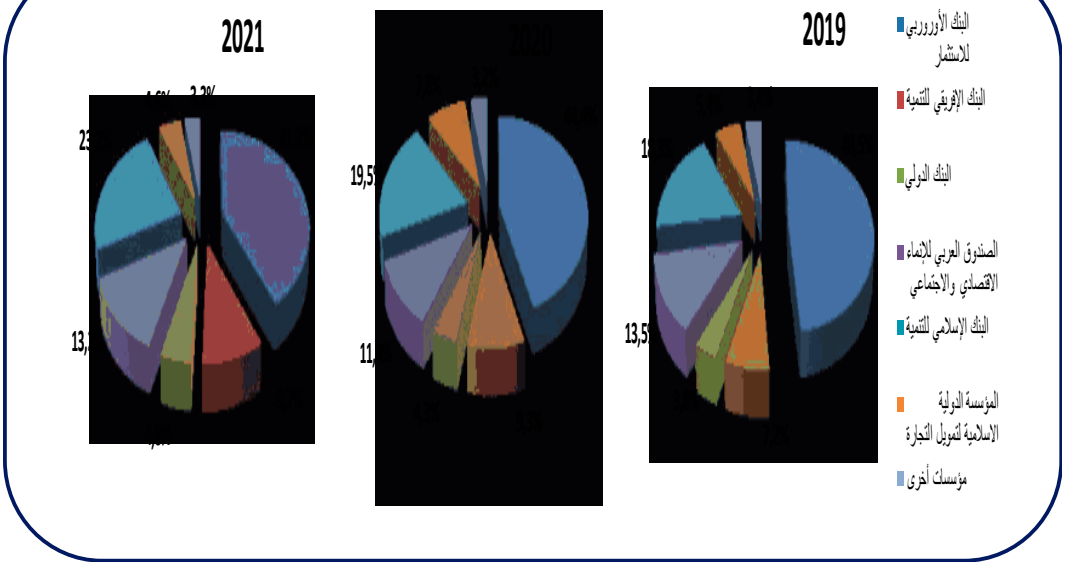

بالنسبة للتعاون الثنائي، حافظت اليابان سنة 2021 على مرتبتها كأكبر مقرض للمؤسسات العمومية بضمان الدولة بحجم دين في حدود 30 % من حجم الدين الخارجي المضمون ضمن التعاون الثنائي. وعلى غرار السنوات السابقة، كانت إسبانيا في المرتبة الثانية بنسبة مستقرة في حدود 22,5 %، تليها كل من فرنسا (التي ارتفعت نسبتها من 17,7 % إلى 19,1 % بين سنتي 2019 و2021) ثم المملكة المتحدة (التي انخفضت نسبتها من 16,5 % إلى 13,5 % لنفس الفترة).

الرسم البياني رقم 5.3 : تقسيم حجم الدين الخارجي المضمون في إطار التعاون الثنائي

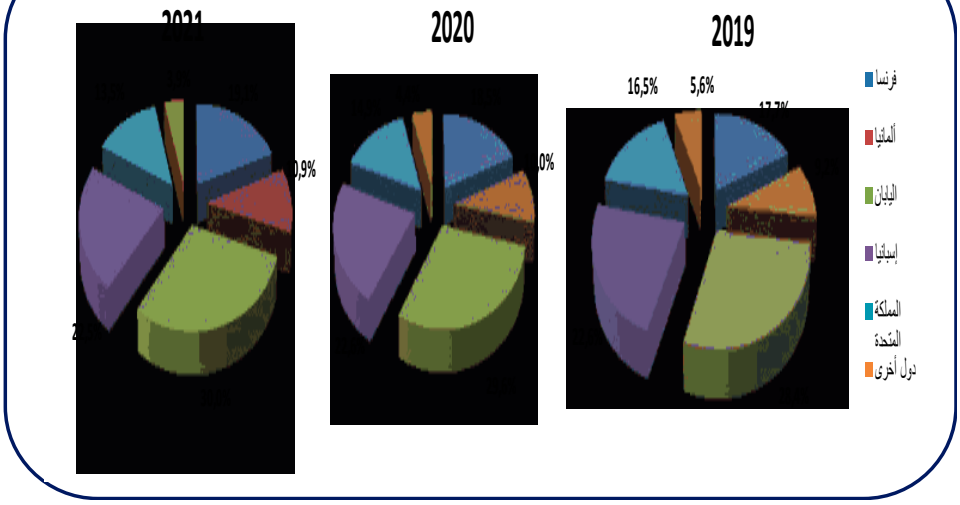

على المستوى القطاعي،لا يزال قطاع الطاقة والصناعة يستحوذ على أكثرمن نصف حجم الدين الخارجي المضمون بنسبة 57,1 % سنة 2021،حيث يمثل حجم القروض الخارجية للشركة التونسية للكهرباء والغاز 51,5 % من الحجم الإجمالي للدين الخارجي المضمون. ثم نجد قطاع التجهيزبنسبة 12,1 % والقطاع المالي بنسبة 11,5 % في المرتبتين الثانية والثالثة من حجم الدين الخارجي المضمون.هذا وقد ارتفع حجم التمويلات الخاصة بقطاع المياه والتطهيرمن 8,3 % إلى 10,2 %بين سنتي 2019 و2021، في حين شهد حجم قطاع النقل تراجعا خلال نفس الفترة ليمرمن 9,7 % إلى 8,5 %.

يوضح الرسم البياني التالي التوزيع القطاعي لحجم الدين الخارجي المضمون للفترة 2019-2021.

الرسم البياني رقم 6.3 : تقسيم حجم الدين الخارجي المضمون حسب القطاعات الاقتصادية

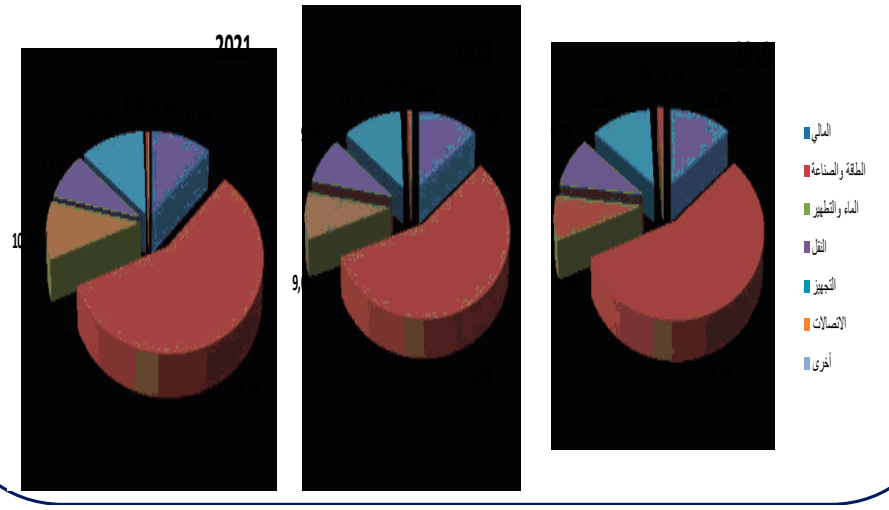

على مستوى التركيبة حسب العملات، يهيمن الأورو على حجم الدين الخارجي المضمون نظرا لأهمية العلاقات الاقتصادية للبلاد التونسية مع الاتحاد الأوروبي، إذ يقدرسنة 2021 بنسبة 70,2 % من الحجم الإجمالي للدين المضمون، مسجلا بذلك استقرارا في المقابل سجل كل من الدين المضمون بالدولار الأمريكي واليان الياباني ارتفاعا ليصبحا يمثلان على التوالي11,4 % و10,7 % سنة 2021.

الرسم البياني رقم 7.3 : تقسيم حجم الدين الخارجي المضمون حسب العملات

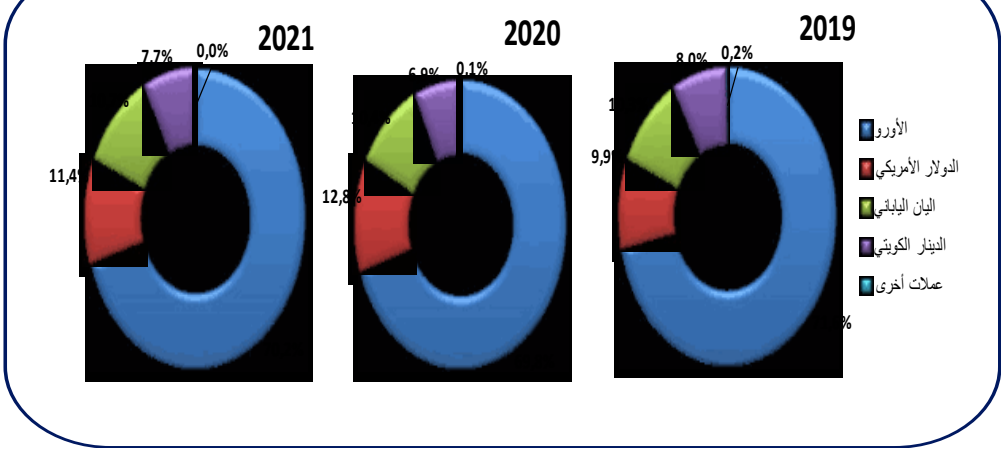

2.1. حجم الدين الداخلي المضمون :

شهد حجم الدين الداخلي المضمون بين سنتي 2019 و2020 استقرارا في حدود 3994,6 مليون دينار وذلك أساسا لانتفاع المؤسسات والمنشآت العمومية بالإجراءات والآليات التي اتخذها كل من البنك المركزي التونسي والحكومة التونسية لمجابهة تداعيات جائحة كورونا والتي من أهمها تأجيل سداد أقساط الديون التي حل أجلها في الفترة الممتدة بين مارس و ديسمبر 2020.

أما في موفى سنة 2021، فقد ارتفع حجم الدين الداخلي المضمون بنسبة 63,5% ليبلغ 6532,7 مليون دينار. ويرجع هذا التطور بالأساس إلى الضمانات المدرجة في إطار عمليات التدقيق الشامل للبنوك العمومية والتي ارتفع حجمها من 1581 مليون دينار إلى 4096,1 مليون دينار بين سنتي 2020 و2021.

يتسم الدين الداخلي المضمون بهيمنة البنوك العمومية الثلاث إذ يمثل حجم تمويلاتها ثلاث أرباع الحجم الجملي مسجلة ارتفاعا بين سنتي 2019 و2021 من نسبة 64,8% إلى 75,4%. في المقابل، تراجع حجم الدين المضمون للبنوك الخاصة إلى نسبة 19,5% سنة 2120 (27,9% سنة 2019).

أما بالنسبة للبنك المركزي التونسي فيبلغ حجم دينه المضمون 5,1% في موفى سنة 2021 والذي يتعلق بتغطية تعهدات البنك الفرنسي التونسي تجاهه.

الرسم البياني رقم 8.3 : تقسيم حجم الدين الداخلي المضمون حسب المقرضين المحليين

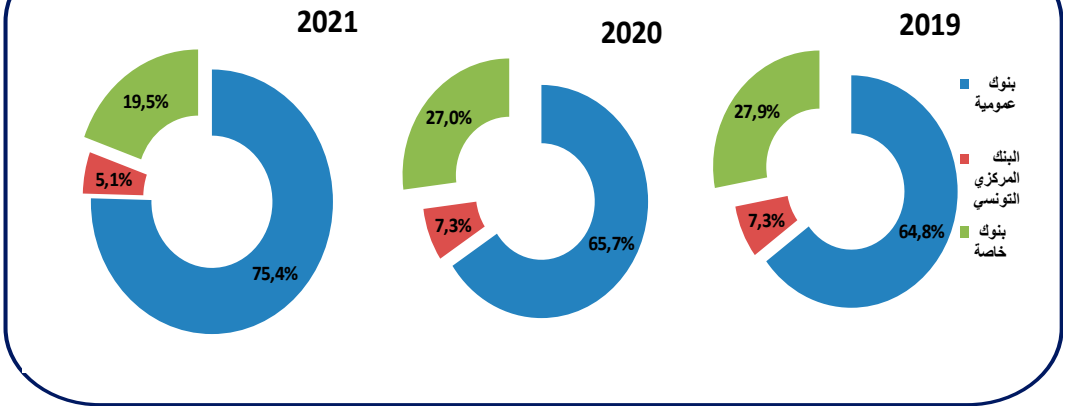

على مستوى التوزيع القطاعي، يستحوذ قطاع الفلاحة والتجارة على الجزء الأكبر من حجم الدين الداخلي المضمون: إذ ارتفعت نسبته من 41 % إلى 64,1 % بين سنتي 2019 و2021. ويعود هذا أساسا لعمليات ضمان تعهدات ديوان الحبوب لدى البنك الوطني الفلاحي.

يبرز في المرتبة الثانية قطاع النقل بنسبة 13,1 % سنة 2021 وذلك لضمان ديون كل من شركة الخطوط التونسية وشركة نقل تونس. أما قطاع الطاقة والصناعة فقد شهد تراجعا إلى المرتبة الثالثة بنسبة 11 % سنة 2021، ومن بين أكبر المقترضين في هذا القطاع نجد الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمجمع الكيميائي التونسي والشركة التونسية لصناعات التكرير.

يوضح الرسم البياني التالي التوزيع القطاعي لحجم الدين الداخلي المضمون :

الرسم البياني رقم 9.3 : تقسيم حجم الدين الداخلي المضمون حسب القطاعات الاقتصادية

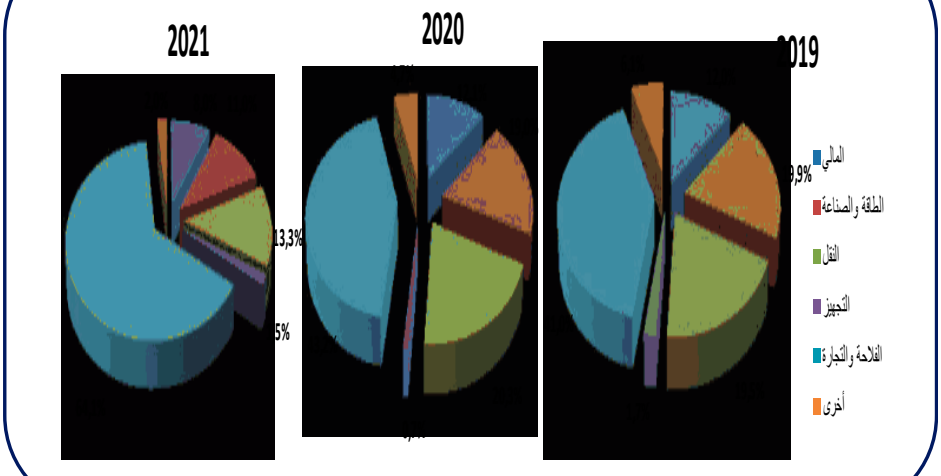

أما بخصوص العملات، فيمثل الدينار التونسي النسبة الأكبر من عملات الدين الداخلي المضمون مسجلا ارتفاعا خلال الفترة 2019-2021 ليمر من 86,2 % إلى 93,3 %. في المقابل، انخفض حجم الدين الداخلي المضمون بالعملات العالمية خلال نفس الفترة من 13,8 % إلى 6,7 %.

الرسم البياني رقم 10.3 : تقسيم حجم الدين الداخلي المضمون حسب العملات

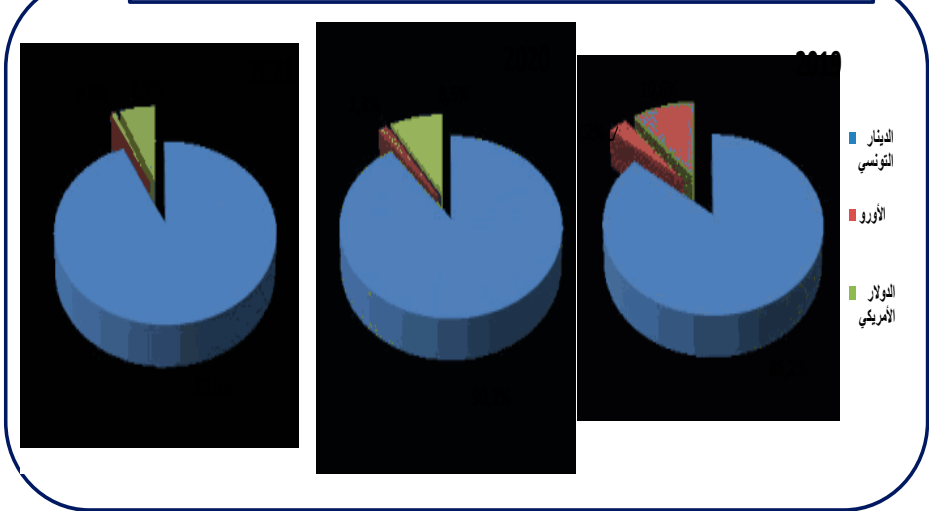

IV. تفعيل ضمان الدولة :

1. القروض الخارجية المضمونة :

لم تسجل حالات إخلال أو تأخير في التسديد من قبل المؤسسات المنتفعة بضمان الدولة قبل سنة 2017، إلاّ أنه بداية من سنة 2018 ظهرت عدة صعوبات على مستوى قدرة هذه المؤسسات على تسديد أقساط قروضها الخارجية في الآجال.

هذا وتحرص مصالح وزارة المالية على دعوة المنشآت والمؤسسات العمومية المذكورة على احترام آجال التسديد لتفادي أي تقصير من شأنه أن يؤثر سلبا على علاقة الدولة التونسية ومؤسساتها العمومية بمقرضيها الأجانب.

وفعليا، تدخلت الدولة في عديد المناسبات لمساندة هذه المؤسسات على تسديد هذه الأقساط في الآجال، وذلك إما بمنحها قروض خزينة أو تسبقات من الخزينة :

- **الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه :** تحصلت الشركة خلال سنة 2019 على 3 قروض خزينة بمبلغ جملي قدره 50 مليون دينار بهدف تسديد أقساط قروض خارجية. أما خلال سنة 2020، فقد تحصلت على قرض خزينة بمبلغ 6 مليون دينار.

- **شركة تونس للطرقات السيارة :** تواجه الشركة صعوبات على مستوى تسديد القروض الخارجية المضمونة في الآجال بداية من السداسية الثانية من سنة 2018 نتيجة اختلال توازناتها المالية بسبب تراجع قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية وعدم تطبيق الاتفاقيات الخاصة بالترفيع في معاليم المرور وتأخر إيرادات الطرقات السيارة المبرمج دخولها حيز الاستغلال ولذلك تحصلت الشركة خلال السداسية الأولى من سنة 2019 على تسبقة من الخزينة بمبلغ 40 مليون دينار. وقد سجلت الشركة تأخيرا في تسديد بعض أقساط القروض الخارجية خلال السداسية الأولى لسنة 2020 ولذلك تم منحها تسبقات من الخزينة بمبلغ 163,4 مليون دينار عند آجال استحقاق القروض تمت تسويتها من خلال تحويلها إلى قرض خزينة في موفى السنة بعد صدور قانون المالية التعديلي. كما تحصلت الشركة في شهر فيفري 2021 على قرض خزينة بقيمة 28,9 مليون دينار لتسديد أقساط قروض خارجية مضمونة.

- **شركة الخطوط التونسية :** لتسديد أقساط قروض خارجية مضمونة خلال سنة 2020، تحصلت الشركة على قروض خزينة بمبلغ جملي قدره 35,3 مليون دينار. أما بالنسبة لسنة 2021، فإن حجم قروض الخزينة الممنوحة بلغ 41,2 مليون دينار.

- **الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية :** لتسديد قسط قرض مضمون مبرم لدى البنوك المحلية تحصلت الشركة خلال السداسي الأول من سنة 2021 على قرض خزينة بمبلغ 10,3 مليون دينار.

- **بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة :** لتسديد قسط قرض خارجي مضمون تحصل البنك خلال السداسي الأول من سنة 2022 على قرض خزينة بمبلغ 11 مليون دينار.

2. القروض الداخلية المضمونة :

لا يتم تفعيل ضمان الدولة بصفة آلية وبالتالي لا يتم الالتجاء لتفعيل الضمان إلاّ في إطار قوانين مالية (تطبيق الفصل 24 من قانون المالية لسنة 1999) أو تطبيقا لقرارات جلسات عمل وزارية (على غرار قروض الديوان الوطني للزيت).

وتتوزع مبالغ تفعيل ضمان الدولة خلال الفترة -2019جوان 2021 كمايلي :

الوحدة : مليون دينار

السنة	2019	2020	2021	جوان 2022
مبلغ تفعيل ضمان الدولة	8,4	7,3	6,6	3,2

بالنسبة لسنة 2021، تم تفعيل ضمان الدولة كالتالي :

- الديوان الوطني للزيت : 6,389 مليون دينار.
- الفصل 24 من قانون المالية لسنة 1999 : 0,192 مليون دينار.

أما بالنسبة للسداسية الأولى لسنة 2022،فيتوزع مبلغ تفعيل ضمان الدولة كالتالي:

- الديوان الوطني للزيت : 3,060 مليون دينار.
- الفصل 24 من قانون المالية لسنة 1999 : 0,171 مليون دينار.

وقصد تفادي تفعيل ضمان الدولة الخارجي أو الداخلي، يقترح إيجاد الحلول والإصلاحات الكفيلة لإعادة التوازنات المالية للشركات العمومية وذلك من خلال :

— إعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي تواجه صعوبات مالية وذلك مثلا من خلال الترفيع في رأس المال واستخلاص مستحقات (منح ومقابل الخدمات المسداة) هذه المؤسسات تجاه الدولة.

— إقرار الترفيع التدريجي والمتواصل لتعريفات إسداء الخدمات لبعض المؤسسات العمومية كالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وشركة تونس للطرقات السيارة وشركات النقل العمومي.

— الحوكمة في تسيير هذه المؤسسات.

V. ملخص الجزء الخاص بالدين المضمون :

تضمن الدولة التمويلات المسندة لفائدة المنشآت العمومية والمؤسسات العمومية غير الإدارية بعنوان تمويل مشاريع تنموية تندرج في إطار استراتيجيات الدولة المرسمة بمخططات التنمية. ويمكّن هذا الضمان من الحصول على تمويلات بشروط مالية تفاضلية.

ضبط قانون المالية لسنة 2019 المبلغ الأقصى لمنح ضمان الدولة في حدود 4500 مليون دينار. ونظرا للطلبات المتزايدة من المؤسسات العمومية للحصول على ضمان الدولة، تم الترفيع فيه بمقتضى قانون المالية التكميلي إلى 4790 مليون دينار.

وبداية من سنة 2020 وقصد الحد من تأثير تداعيات جائحة Covid-19 على نشاط المؤسسات العمومية وإيراداتها، تم الترفيع في المبلغ الأقصى المرخص فيه لمنح ضمان الدولة إلى حدود 7000مليون دينار.

ويوضح الجدول الموالي تطور منح ضمان الدولة للفترة الممتدة من سنة 2019 إلى جوان 2022:

الوحدة : مليون دينار

السنة	2019	2020	2021	جوان 2022
المبلغ المرخص بقانون المالية	**4790**	**7000**	**7000**	**7000**
منح ضمان الدولة	**4589**	**4603,4**	**2487,6**	**1279,0**
قروض خارجية	2198,7	1730,6	2232,9	92,4
قروض داخلية	2390,3	2872,8	254,7	1186,6

وبخصوص حجم الدين المضمون فقد سجل خلال السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا نظرا لتدخل الدولة لمساندة المنشآت العمومية والمؤسسات العمومية للحصول على قروض بضمان الدولة لإنجاز مشاريعها الاستثمارية وتحسين وضعياتها المالية من ناحية، ولتراجع قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية من ناحية أخرى.

يلخص الجدول الموالي تطور حجم الدين المضمون خلال الفترة 2019-2021 مع تقديرات السداسية الأولى لسنة 2022.

الوحدة : مليون دينار

حجم الدين المضمون	2019	2020	2021	تقديرات جوان 2022
الخارجي	12714,5	13213,5	12209,3	11789,9
% من الدين الجملي المضمون	**% 76,1**	**% 76,8**	**% 65,1**	**% 60,8**
الداخلي	3987,5	3994,6	6532,7	7600,0
% من الدين الجملي المضمون	**23,9%**	**23,2%**	**34,9%**	**% 39,2**
المجموع	**16702,0**	**17208,1**	**18742,0**	**19389,9**
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	**% 13,62**	**% 14,70**	**% 14,32**	**% 14,11**

وفيما يخص تفعيل ضمان الدولة، فقد اقتصر على القروض الداخلية فقط :

- **بالنسبة للقروض الخارجية:** لم تسجل حالات إخلال أو تأخير في التسديد من قبل المؤسسات المنتفعة بضمان الدولة قبل سنة 2017، إلاّ أنه بداية من سنة 2018 ظهرت عدة صعوبات على مستوى قدرة بعض المؤسسات على تسديد أقساط قروضها الخارجية في الآجال. وقد تدخلت الدولة في عديد المناسبات لمساندة هذه المؤسسات على تسديد هذه الأقساط، وذلك إما بمنحها قروض خزينة أو تسبقات من الخزينة.

- **بالنسبة للقروض الداخلية:** لا يتم الالتجاء لتفعيل الضمان إلاّ في إطار قوانين مالية (تطبيق الفصل 24 من قانون المالية لسنة 1999) أو تطبيقا لقرارات جلسات عمل وزارية.

وتتوزع مبالغ تفعيل ضمان الدولة خلال الفترة -2019جوان 2021 كمايلي :

الوحدة : مليون دينار

السنة	2019	2020	2021	جوان 2022
مبلغ تفعيل ضمان الدولة	8,4	7,3	6,6	3,2

وقصد تفادي تفعيل ضمان الدولة الخارجي أو الداخلي، يقترح إيجاد الحلول والإصلاحات الكفيلة لإعادة التوازنات المالية للشركات العمومية .

الملاحق

الملحق 1 : توزيع حجم الدين العمومي الخارجي حسب المقرضين

(مليون دينار)	2019		2020		2021	
القروض متعددة الاطراف	**28578.0**	**% 48.70**	**32451.2**	**% 52.95**	**36192.7**	**% 57.49**
صندوق النقد الدولي	4919.7	% 8.30	6512.0	% 10.63	8667.6	% 13.77
منها مخصصات حقوق السحب					2103.0	% 3.34
صندوق النقد العربي	377.1	% 0.60	558.1	% 0.91	763.0	% 1.21
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	9456.9	% 16.10	10884.2	% 17.76	11310.8	% 17.97
المؤسسة الدولية للتنمية	5.5	% 0.00	2.8	% 0.00	1.3	% 0.00
البنك الافريقي للتنمية	7689.1	% 13.10	8104.8	% 13.22	7852.7	% 12.47
الاتحاد الاوروبي	2514.0	% 4.20	2635.5	% 4.30	3580.5	% 5.69
بنك الاستثمار الاوروبي	1617.3	% 2.70	1763.0	% 2.88	1733.9	% 2.75
البنك الأوروبي للانشاء والتنمية	0.0	% 0.00	0.0	% 0.00	5.2	% 0.01
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	1604.0	% 2.70	1594.7	% 2.60	1848.6	% 2.94
البنك الاسلامي للتنمية	242.7	% 0.40	241.7	% 0.39	283.1	% 0.45
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	102.2	% 0.10	113.3	% 0.18	114.3	% 0.18
منظمة الدول المصدرة للنفط	37.7	% 0.00	29.4	% 0.05	21.1	% 0.03
الدول الإسكندنافية	11.7	% 0.00	11.5	% 0.02	10.6	% 0.02
قروض التعاون الثنائي	**9229.1**	**% 15.75**	**9980.0**	**% 16.28**	**11255.6**	**% 17.88**
فرنسا	2592.7	% 4.42	2721.2	% 4.44	2804.4	% 4.45
المانيا	1111.5	% 1.90	1750.7	% 2.86	2159.2	% 3.43
ايطاليا	845.2	% 1.44	1081.2	% 1.76	1144.7	% 1.82
اليابان	1010.7	% 1.72	912.3	% 1.49	895.2	% 1.42
العربية السعودية	2030.5	% 3.46	2002.4	% 3.27	1804.9	% 2.87
الكويت	236.5	% 0.40	259.1	% 0.42	297.3	% 0.47
الجزائر	619.8	% 1.06	554.7	% 0.91	1389.5	% 2.21
ليبيا	280.5	% 0.48	241.2	% 0.39	230.2	% 0.37
الامارات	74.9	% 0.13	67.1	% 0.11	69.1	% 0.11
اسبانيا	65.8	% 0.11	58.6	% 0.10	53.2	% 0.08
بلجيكيا	63.5	% 0.11	59.7	% 0.10	55.4	% 0.09
تركيا	0.0	% 0.00	0.0	% 0.00	58.7	% 0.09
كندا	30.3	% 0.05	23.0	% 0.04	18.4	% 0.03
الولايات المتحدة الامريكية	25.1	% 0.04	19.8	% 0.03	17.6	% 0.03
قطر	33.2	% 0.06	29.4	% 0.05	29.0	% 0.05
كوريا الجنوبية	10.1	% 0.02	6.8	% 0.01	3.3	% 0.01
سويسرا	7.4	% 0.01	6.1	% 0.01	4.6	% 0.01
النمسا	65.0	% 0.11	68.2	% 0.11	67.4	% 0.11
الصين	2.8	% 0.00	2.9	% 0.00	3.2	% 0.01
قروض الشراء	123.3	% 0.21	115.3	% 0.19	150.2	% 0.24
الاسواق المالية العالمية	**20799.2**	**% 35.49**	**18855.3**	**% 30.77**	**15508.5**	**% 24.63**
الدولار	8133.6	% 13.90	7101.7	% 11.59	4027.7	% 6.40
الاورو	7699.1	% 13.18	6753.5	% 11.02	6672.8	% 10.60
اليان الياباني	4966.4	% 8.50	5000.0	% 8.16	4808.1	% 7.64
الدين العمومي الخارجي	**58606.3**	**% 100**	**61286.5**	**% 100**	**62956.6**	**% 100**

الملحق 2 : توزيع حجم الدين العمومي الخارجي حسب العملات

(مليون دينار)	2019		2020		2021	
الاورو	30956.9	% 52.82	33406.2	% 54.51	35031.7	% 55.64
الدولار	13802.5	% 23.55	12284.0	% 20.04	9921.8	% 15.76
اليان الياباني	5977.1	% 10.20	5912.4	% 9.65	5703.3	% 9.06
وحدة حقوق السحب الخاصة	5364.1	% 9.15	7138.0	% 11.65	9495.5	% 15.08
الدينار العربي الحسابي	54.7	% 0.09	42.7	% 0.07	33.6	% 0.05
الدينار الكويتي	1719.7	% 2.93	1756.3	% 2.87	2041.2	% 3.24
الريال السعودي	628.1	% 1.07	662.5	% 1.08	654.1	% 1.04
الدرهم الإماراتي	52.4	% 0.09	45.6	% 0.07	46.1	% 0.07
الفرنك السويسري	7.4	% 0.01	6.1	% 0.01	4.6	% 0.01
الدولار الكندي	30.3	% 0.05	23.0	% 0.04	18.4	% 0.03
اليوان الصيني	2.8	% 0.00	2.9	% 0.00	3.2	% 0.01
الوون الكوري الجنوبي	10.1	% 0.02	6.8	% 0.01	3.3	% 0.01
الدين العمومي الخارجي	**58606.3**	**% 100**	**61286.5**	**% 100**	**62956.8**	**% 100**

الملحق : تطور حجم الدين المضمون

تطور حجم الدين الخارجي المضمون

حسب الممولين

الوحدة : مليون دينار

الممول	2019		2020		2021	
	حجم الدين الخارجي المضمون	%	حجم الدين الخارجي المضمون	%	حجم الدين الخارجي المضمون	%
فرنسا	815,1	% 6,4	853,4	% 6,4	834,5	% 6,4
ألمانيا	424,3	% 3,3	460,6	% 3,4	475,3	% 3,4
اليابان	1 311,9	% 10,3	1 368,9	% 10,1	1 308,6	% 10,1
إسبانيا	1 043,4	% 8,2	1 045,8	% 7,7	980,2	% 7,7
المملكة المتحدة	759,8	% 6,0	689,6	% 5,1	589,1	% 5,1
دول أخرى	259,7	% 2,0	204,6	% 1,5	172,2	% 1,5
التعاون الثنائي	**4 614,2**	**% 36,3**	**4 622,9**	**% 35,0**	**4 360,0**	**% 35,7**
البنك الأوروبي للاستثمار	3 926,1	% 30,9	3 817,4	% 28,1	3 236,5	% 28,1
البنك الإفريقي للتنمية	585,1	% 4,6	800,7	% 5,9	760,4	% 5,9
البنك الدولي	304,9	% 2,4	371,3	% 2,7	373,8	% 2,7
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	1 090,4	% 8,6	977,3	% 7,2	1 034,4	% 7,2
البنك الإسلامي للتنمية	1 483,2	% 11,7	1 677,9	% 14,8	1 821,3	% 14,8
المؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة	433,8	% 3,4	670,0	% 4,9	363,9	% 4,9
مؤسسات أخرى	276,8	% 2,2	276,0	% 2,0	259,1	% 2,0
التعاون المتعدد الأطراف	**8 100,3**	**% 63,7**	**8 590,6**	**% 65,0**	**7 849,4**	**% 64,3**
المجموع	**12 714,5**	**% 100**	**13 213,5**	**% 100**	**12 209,3**	**% 100**
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	% 10,4		% 11,3		% 9,3	

حسب العملات

الوحدة : مليون دينار

العملات	2019		2020		2021	
	حجم الدين الخارجي المضمون	%	حجم الدين الخارجي المضمون	%	حجم الدين الخارجي المضمون	%
الأورو	9 103,7	% 71,6	9 224,4	% 68,1	8 564,9	% 70,2
الدولار الأمريكي	1 263,6	% 9,9	1 696,5	% 15,0	1 390,0	% 11,4
الين الياباني	1 311,9	% 10,3	1 368,9	% 10,1	1 308,6	% 10,7
الدينار الكويتي	1 015,8	% 8,0	915,0	% 6,7	942,8	% 7,7
عملات أخرى	19,4	% 0,2	8,6	% 0,1	3,0	% 0,0
المجموع	12 714,5	% 100	13 213,5	% 100	12 209,3	% 100
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	% 10,4		% 11,3		% 9,3	

حسب القطاعات الاقتصادية

الوحدة : مليون دينار

القطاع الاقتصادي	2019		2020		2021	
	حجم الدين الخارجي المضمون	%	حجم الدين الخارجي المضمون	%	حجم الدين الخارجي المضمون	%
المالي	1 626,1	% 12,8	1 658,6	% 12,6	1 402,5	% 11,5
الطاقة والصناعة	7 101,0	% 55,8	7 467,9	% 56,5	6 971,6	% 57,1
الماء والتطهير	1 053,5	% 8,3	1 184,2	% 9,0	1 247,9	% 10,2
النقل	1 231,1	% 9,7	1 214,4	% 8,9	1 042,3	% 8,5
التجهيز	1 569,5	% 12,3	1 594,2	% 12,1	1 482,1	% 12,1
الاتصالات	123,8	% 1,0	85,9	% 0,6	55,3	% 0,5
أخرى	9,5	% 0,1	8,3	% 0,1	7,6	% 0,1
المجموع	12 714,5	% 100	13 213,5	% 100	12 209,3	% 100
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	% 10,4		% 11,3		% 9,3	

تطور حجم الدين الداخلي المضمون

حسب الممولين

الوحدة : مليون دينار

الممول	2019		2020		2021	
	حجم الدين الداخلي المضمون	%	حجم الدين الداخلي المضمون	%	حجم الدين الداخلي المضمون	%
بنوك عمومية	2 582,1	% 64,8	2 624,4	% 65,7	4 926,9	% 75,4
البنك المركزي التونسي	291,7	% 7,3	291,7	% 7,3	331,7	% 5,1
بنوك خاصة	1 113,6	% 27,9	1 078,5	% 27,0	1 274,1	% 19,5
المجموع	3 987,5	% 100	3 994,6	% 100	6 532,7	% 100
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	% 3,3		% 3,4		% 5,0	

حسب العملات

الوحدة : مليون دينار

العملات	2019		2020		2021	
	حجم الدين الداخلي المضمون	%	حجم الدين الداخلي المضمون	%	حجم الدين الداخلي المضمون	%
الدينار التونسي	3 437,5	% 86,2	3 600,6	% 90,1	6 096,1	% 93,3
الأورو	128,6	% 3,2	52,7	% 1,3	52,1	% 0,8
الدولار الأمريكي	421,4	% 10,6	341,3	% 8,5	384,6	% 5,9
المجموع	3 987,5	% 100	3 994,6	% 100	6 532,7	% 100
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	% 3,3		% 3,4		% 5,0	

حسب القطاعات الاقتصادية

الوحدة : مليون دينار

القطاع الاقتصادي	2019		2020		2021	
	حجم الدين الداخلي المضمون	%	حجم الدين الداخلي المضمون	%	حجم الدين الداخلي المضمون	%
المالي	476,6	% 12,0	484,5	% 12,1	523,8	% 8,0
الطاقة والصناعة	792,0	% 19,9	759,2	% 19,0	719,6	% 11,0
النقل	777,0	% 19,5	809,7	% 20,3	871,1	% 13,3
التجهيز	66,9	% 1,7	26,5	% 0,7	97,1	% 1,5
الفلاحة والتجارة	1 633,3	% 41,0	1 727,1	% 43,2	4 187,9	% 64,1
أخرى	241,7	% 6,1	187,7	% 4,7	133,2	% 2,0
المجموع	3 987,5	% 100	3 994,6	% 100	6 532,7	% 100
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	% 3,3		% 3,4		% 5,0	

التقرير حـول الـدين العمـومي